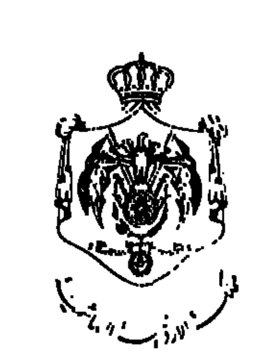


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثلاثين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر
المنعقدة في ٢٦/رمضان/١٤١٢ هجرية،
الموافق ٢٩/٣/١٩٩٢ ميلادية.

(المجلد ٢٩)
(العدد ٣٠)

■ جدول الاعمال ■

الصفحة

عينت يوم الاثنين القادم ٣٠/٣/١٩٩٢ الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ٢٦/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/٢٩ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثلاثين) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: عبدالعزيز جبر، نايف الحديد، د. محمد ابوفارس، احمد قطيش، ابراهيم خريسات، يوسف العظم.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عيسى مدانات، سلطان العدوان، فيصل الجازي، عطا الشهوان.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يعقوب قرش.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ - معالي الدكتور كامل ابوجابر: وزير الخارجية.
٥ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٦ - معالي السيد ابراهم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٧ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
١٠ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٢ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١٣ - سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٤ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٦ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
١٧ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١٨ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
١٩ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ - افتتاح الجلسة.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب سلطان العدوان.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب فيصل الجازي.

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم «١١٩٣٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ جوابا على السؤال رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد وزير الداخلية الاكرم.
معالي السيد وزير التنمية الاجتماعية الاكرم.
معالي السيد وزير التموين الاكرم.
معالي السيد وزير العمل الاكرم.
معالي السيد وزير الزراعة الاكرم.
معالي السيد وزير الشباب الاكرم.
معالي السيد وزير المالية الاكرم.
معالي السيد وزير الشؤون البلدية والقروية الاكرم.

بواسطة معالي رئيس مجلس النواب الاكرم.

بعد التحية

ارجو معاليكم افادتي عن اسماء الذين تم تعيينهم من ابناء لواء/الرمثا في وزارتكم او في الدوائر والمديريات التابعة لكم سواء ممن يحملون الشهادات العلمية المؤهلة او ممن هم من مستوى الثانوية العامة فما دون وذلك خلال موازنة العام المالي ١٩٩١.

واقبلوا فائق الاحترام

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية
عمان
الرقم ١١٩٣٨/١/١
التاريخ
الموافق ١٩٩٢/٣/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتابكم رقم ٤٩٢/١٣/١٦/٢ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠، المتضمن السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب محمد الدردور.

ارجـو العلم بـان جـدول تشكيـلات الوظائف لوزارة الداخلية ودائرة الاحوال المدنية والجوازات لعام ١٩٩١ لم يتضمن احداث اي وظيفة للتعيين.

واقبلوا فائق الاحترام.

جودت السبول
وزير الداخلية

نسخة لمدير مكتب الوزير
نسخة للملف رقم ١/٣

معـالي رئيس المجلس: الاستـاذ محمـد الدردور.

السيـد محمد الـدردور: السؤالـين مـع بعض.

السيد الامين العام:

٢ ـ كتاب معالي وزيـر العمل رقم «١٠٦٠» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤، جوابا على السؤال رقم «٨٦٥» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي السيد وزير الداخلية الاكرم.
معـالي السيد وزيـر التنمية الاجتمـاعية الاكرم.
معالي السيد وزير التموين الاكرم.
معالي السيد وزير العمل الاكرم.
معالي السيد وزير الزراعة الاكرم.
معالي السيد وزير الشباب الاكرم.
معالي السيد وزير المالية الاكرم.
معـالي السيـد وزيـر الشؤون البلدية والقروية الاكرم.

بـواسـطة معـالي رئيس مجلس النـواب الاكرم.

بعد التحية،

ارجو معاليكم افادتي عن اسماء الذين تم تعيينهم من ابناء لواء الرمثا في وزارتكم او في الدوائر والمديريات التابعة لكم سواء ممن يحملون الشهادات العلمية المؤهلة اوممن هم من مستوى الثانوية العامة فما دون وذلك خلال موازنة العام المالي ١٩٩١.

واقبلوا فائق الاحترام

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة العمل
عمان ـ الاردن
الرقم ١٠٦٠/١٨/١/٥
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٤٩٠/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠.

ارجـو اعلامكم بـانـه لم يتم تعيـين اي موظف من ابناء لواء الرمثا في هذه الوزارة وذلك خلال موازنة العام المالي ١٩٩١، علما ان تحديد الاسماء لطالبي الـوظائف هي من اختصـاص ديوان الخدمة المدنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عبدالكريم الكباريتي
وزير العمل
نسخة الى مدير الادارة/ شؤون الموظفين.

معـالي رئيس المجلس: الاستـاذ محمـد الدردور.

السيد محمـد الـدردور: شكـرا معـالي الرئيس.

انني على يقين تام بانه لا توجـد موازنـة خاصة لابنـاء منطقتي يتم الانفـاق منهـا عـلى التعيينـات، وعلى يقـين ايضا بـان الـوظـائف المصنفة انما تخضع لاختيار ديوان الخدمة المدنية بالاشتراك مـع الوزارات المختصـة لكنني وان كنت لا اقبل ان اخذ حق الغير فلا اقبل ايضا ان يحصل ابناء منطقتي على عدد من الوظـائف لا تتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة في مجموعة من الوزارات والدوائر طيلة عام كامل لذلك، فلا بد من الاشارة الى مواضع خلل حدثت وتحدث بـالتعيينـات بعقـود ودون وجـه حق لـذوي الشهادات العلمية تمنحهم الفرصة في التصنيف بعد مرور سنة او سنتين ممـا يسد الـطريق على الشـواغر التي تعـدهـا الـوزارات وتحـول دون تعبئتها بالـوظائف المصنفـة من جديـد وانه اذا استمر الحال على هذا الاسلوب فـان عمليات المسائلة ستكشف عن الكثير من هذه الامور التي نرجو ان تعامل بعدل وانصاف بل ومساواة بين ابناء هذا البلد في ايام زادت فيها المعانة وارتفع خط الفقر كثيرا ووصلت البطالة حـد كبيرا لم يسبق له مثيل، وفيما يخص وزارة التربية فانه لم يحدث تغيره على اسس التعيينات فيها بحيث يتم التوازن بين عمليتين النقل والتعيين، فان عدد من الالوية والمحافظات في المملكة سيبقى محروم من تعيين ابناءه نرجو معالي وزير التربية ايضا اعطاء هذا الموضوع العناية الكافية وحـل هذا الاشكال الكبير، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٣ ـ كتاب معالي وزير الخارجية بالوكالة رقم «٣٠٦» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ جوابا على السؤال رقم «١١٧» المقـدم من معـالي النائب السيد سليم الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية واحتراما وبعد،

ارجو توجيه السؤال النيابي الى معالي وزير الخـارجية لـلاجابـة عليه وفق احكـام النـظام الداخلي لمجلس النواب.

واقبلوا وافر الاحترام

السؤال:

اجـرت وزارة الخارجيـة في عام ١٩٩١ مسـابقـة لعـدد من طـالبي التعيـين في وزارة الخارجية، وقد ظهرت النتائج، وبسبب هـذه النتـائـج استبعـدت بعض الكفـاءات، وقـد راجعني العديد منهم وافادوا بان معايير النجاح لم تكن موضوعية وقد اختلفت من شخص لاخر، وقد ابرزوا لي صورا لبعض الوثـائق تؤكد مـا افادوا.

وسؤالي يتلخص بما يلي:
١ ـ ما هي اسس ومعايير المسابقة؟
٢ ـ ولماذا تم التمييز بين المتسابقين في التقدير لنفس التخصص؟

ار- و اجابتي اجابة شـافية عـلى كافـة

ملابسات هذه المسابقة.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الخارجية
الرقم أ/٣٠٦/٣٢/١٢
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٦
معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٦٤٢/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٣/١١ ومرفقه السؤال رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ والمقدم من معالي النائب السيد سليم الزعبي.

ارجو ان ابين لمعاليكم بان المادة ١٥ من نظام السلك الدبلوماسي تشترط في تعيين الموظف الدبلوماسي في وزارة الخارجية الاسس التالية:

أ - توافر شروط التوظيف المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية.
ب - ان يكون حائزا على شهادة جامعية.
جـ - ان يتقن الى جانب اللغة العربية اللغة الانجليزية او الفرنسية.
د - ان يجتاز امتحانا في مسابقة عامة لاختيار موظفي السلك الدبلوماسي.

اما المسابقة العامة فتتكون من المراحل التالية:

يتم الاعلان بالصحف المحلية عن قبول الطلبات لهذه الوظائف ومن ثم يتم الاعلان عن موعد الامتحان التحريري والذي يعقد عادة في الجامعة الاردنية ويقوم اساتذة من الجامعة بتصحيح اوراق الامتحانات حيث يتم اختيار مجموعة ممن حصلوا على اعلى علامات للتقدم للمقابلة الشخصية والمفاضلة بينهم من حيث قوة الشخصية والنطق والمقدرة على المحاورة والاقناع.

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الخارجية بالوكالة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس معالي وزير الخارجية لم يجب على الشق الثاني من سؤالي والمتعلق بالمعايير التي قدمتها اللجنة في اختيار المتقدمين لوظيفة ملحق، لكنني اقول ما يلي:

١ - اعلنت وزارة الخارجية عن مسابقة من اجل اختيار ملحقين في الوزارة وكان من شروط الاعلان الذي نشر بالصحف المحلية في شهر تشرين ثاني ١٩٩٠، ان يكون المتقدم حائز على الشهادة الجامعية في تخصصات القانون العلوم السياسية، الاقتصاد، الادارة العامة، التاريخ، وان لا يكون ملتزم لأي جهة كانت.

٢ - في صيف عام ١٩٩١، وفي الشهر السادس منه جرت المسابقة وتقدم لها عدد من الملتزمين بالعمل في جهات اخرى وعدد اخر لا يحمل احد التخصصات المشار اليها في الاعلان وذلك خلاف لشروط المسابقة.

٣ - كان من بين المتقدمين المواطن قاسم محمد خير الخطيب وهو يحمل شهادة بكالوريوس اقتصاد من جامعة اليرموك بتقدير امتياز وقد حصل على (٨٠) من (١٠٠) في الامتحان التحريري، وهو باللغتين العربية والانجليزية.

٤ - تقدم المذكور للامتحان الشفوي وكانت المفاجئة بان نسبت اللجنة بعدم تعيينه بزعم ان اجادته للغة الانجليزية دون المتوسط.. الخ.

٥ - ان ما قامت به اللجنة وبالتالي الوزارة فيه اجحاف بحقوق هذا المواطن وقد تعرض لظلم لا يجوز السكوت عنه وادلل على ذلك بما يلي:

أ - اذا اخذنا بزعم اللجنة ان قاسم لا يجيد اللغة الانجليزية فكيف نجح بامتحان التحرير وحصل على (٨٠) من (١٠٠) علما بان الاسئلة الاساسية في هذا الامتحان تتم بالاجابة عليها باللغة الانجليزية، ثم كيف حصل قبل ذلك على امتياز من جامعة اليرموك؟ ومساقاتها باللغة الانجليزية.

ب - كيف تسنى للجنة والوزارة قبول احد المتقدمين علما بان تخصصه غير مطلوب حسب شروط الاعلان، اذ انه يحمل لسانس ادب وتربية.

جـ - ثم كيف قبلت اللجنة والوزارة من هو ملتزم لجهة اخرى خلاف لشروط الاعلان.

د - والاهم من ذلك كله وهذا يدلل بشكل لا يحتمل اي لبس او غموض او ابهام او ايهام، اقول الاهم مما تقدم كله ان اللجنة الموقرة عندما قررت ما يستحقه المواطن قاسم عن التخصص وملائمته اعطته تقدير جيد بينما اعطت لمتقدم اخر عن نفس التخصص ومن نفس الجامعة تقدير جيد جدا، هل هذا الامر يحتمل اجتهاد؟ وهل مثل هذا البند يطلق التقدير، علماً بان تقدير قاسم بالجامعة كان ممتاز وتقدير شخص لاخر كان جيد، هناك بند يتحدث عن التقدير وملائمته اقتصاد، اقتصاد كيف نعطي واحد اقتصاد جيد وواحد اقتصاد جيد جدا وهما خريجين من نفس الجامعة ونفس الكلية اللي اخذ جيد من اللجنة كان بالجامعة ماخذ امتياز وذلك ماخذ بالجامعة جيد، هذه نقطة حقيقية لا يجوز ان تغفل وهي بحاجة الى تحقيق الحقيقة، ان ما تقدم يا سادة يدلل على ان المعايير كانت مزاجية واهدرت اللجنة مبدأ المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات فهل لهذه الحكومة او لمعالي وزير الخارجية ان ينصف هذا المواطن غير المسنود واخيرا اقول لقاسم ولمجلسنا

ملابسات هذه المسابقة.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الخارجية
الرقم أ/٣٠٦/٣٢/١٢
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٦
معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٦٤٢/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٣/١١ ومرفقه السؤال رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٢/٣/٧ والمقدم من معالي النائب السيد سليم الزعبي.

ارجو ان ابين لمعاليكم بان المادة ١٥ من نظام السلك الدبلوماسي تشترط في تعيين الموظف الدبلوماسي في وزارة الخارجية الاسس التالية:

أ ـ توافر شروط التوظيف المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية.
ب ـ ان يكون حائزا على شهادة جامعية.
جـ ـ ان يتقن الى جانب اللغة العربية اللغة الانجليزية او الفرنسية.
د ـ ان يجتاز امتحانا في مسابقة عامة لاختيار موظفي السلك الدبلوماسي.

اما المسابقة العامة فتتكون من المراحل التالية:

يتم الاعلان بالصحف المحلية عن قبول الطلبات لهذه الوظائف ومن ثم يتم الاعلان عن موعد الامتحان التحريري والذي يعقد عادة في الجامعة الاردنية ويقوم اساتذة من الجامعة بتصحيح اوراق الامتحانات حيث يتم اختيار مجموعة ممن حصلوا على اعلى علامات للتقدم للمقابلة الشخصية والمفاضلة بينهم من حيث قوة الشخصية والنطق والمقدرة على المحاورة والاقناع.

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الخارجية بالوكالة

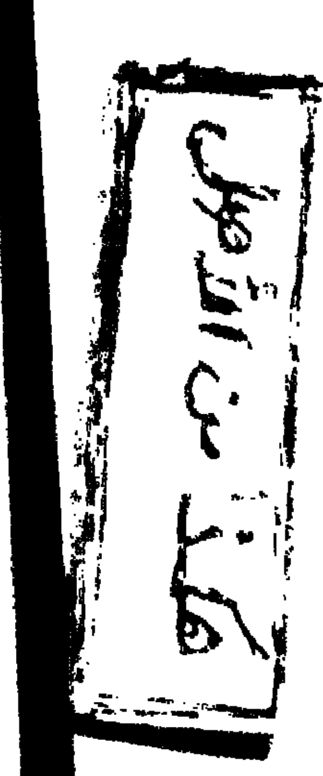
معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس معالي وزير الخارجية لم يجب على الشق الثاني من سؤالي والمتعلق بالمعايير التي قدمتها اللجنة في اختيار المتقدمين لوظيفة ملحق، لكنني اقول ما يلي:

١ ـ اعلنت وزارة الخارجية عن مسابقة من اجل اختيار ملحقين في الوزارة وكان من شروط الاعلان الذي نشر بالصحف المحلية في شهر تشرين ثاني ١٩٩٠، ان يكون المتقدم حائز على الشهادة الجامعية في تخصصات القانون العلوم السياسية، الاقتصاد، الادارة العامة، التاريخ، وان لا يكون ملتزم لأي جهة كانت.

٢ ـ في صيف عام ١٩٩١، وفي الشهر السادس منه جرت المسابقة وتقدم لها عدد من الملتزمين بالعمل في جهات اخرى وعدد اخر لا يحمل احد التخصصات



المشار اليها في الاعلان وذلك خلاف لشروط المسابقة.

٣ ـ كان من بين المتقدمين المواطن قاسم محمد خير الخطيب وهو يحمل شهادة بكالوريوس اقتصاد من جامعة اليرموك بتقدير امتياز وقد حصل على (٨٠) من (١٠٠) في الامتحان التحريري، وهو باللغتين العربية والانجليزية.

٤ ـ تقدم المذكور للامتحان الشفوي وكانت المفاجئة بان نسبت اللجنة بعدم تعيينه بزعم ان اجادته للغة الانجليزية دون المتوسط.. الخ.

٥ ـ ان ما قامت به اللجنة وبالتالي الوزارة فيه اجحاف بحقوق هذا المواطن وقد تعرض لظلم لا يجوز السكوت عنه وادلل على ذلك بما يلي:

أ ـ اذا اخذنا بزعم اللجنة ان قاسم لا يجيد اللغة الانجليزية فكيف نجح بامتحان التحرير وحصل على (٨٠) من (١٠٠) علما بان الاسئلة الاساسية في هذا الامتحان تتم بالاجابة عليها باللغة الانجليزية، ثم كيف حصل قبل ذلك على امتياز من جامعة اليرموك؟ ومساقاتها باللغة الانجليزية.

ب ـ كيف تسنى للجنة والوزارة قبول احد المتقدمين علما بان تخصصه غير مطلوب حسب شروط الاعلان، اذ انه يحمل لسانس ادب وتربية.

جـ ـ ثم كيف قبلت اللجنة والوزارة من هو ملتزم لجهة اخرى خلاف لشروط الاعلان.

د ـ والاهم من ذلك كله وهذا يدلل بشكل لا يحتمل اي لبس او غموض او ابهام او ايهام، اقول الاهم مما تقدم كله ان اللجنة الموقرة عندما قررت ما يستحقه المواطن قاسم عن التخصص وملائمته اعطته تقدير جيد بينما اعطت لمتقدم اخر عن نفس التخصص ومن نفس الجامعة تقدير جيد جدا، هل هذا الامر يحتمل اجتهاد؟ وهل مثل هذا البند يطلق التقدير، علماً بان تقدير قاسم بالجامعة كان ممتاز وتقدير شخص لاخر كان جيد، هناك بند يتحدث عن التقدير وملائمته اقتصاد، اقتصاد كيف نعطي واحد اقتصاد جيد وواحد اقتصاد جيد جدا وهما خريجين من نفس الجامعة ونفس الكلية اللي اخذ جيد من اللجنة كان بالجامعة ماخذ امتياز وذلك ماخذ بالجامعة جيد، هذه نقطة حقيقية لا يجوز ان تغفل وهي بحاجة الى تحقيق الحقيقة، ان ما تقدم يا سادة يدلل على ان المعايير كانت مزاجية واهدرت اللجنة مبدأ المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات فهل لهذه الحكومة او لمعالي وزير الخارجية ان ينصف هذا المواطن غير المسنود واخيرا اقول لقاسم ولمجلسنا

وللحكومة ان حالة قاسم موجودة في كل مكان وكل زمان، فمتى لا نرى مثل ذلك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم «٣٦٤٥» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٨ جوابا على السؤال رقم «١٠٣» المقدم من سعادة النائب الدكتور علي الحوامده.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير المالية والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

١ - ما هو مقدار المديونية الخارجية على الاردن بشقيها المدني والعسكري حتى تاريخه وبيان سياسة الحكومة لسداد هذه المديونية وفوائدها وكيفية جدولتها بالاتفاق مع نادي باريس ونادي لندن وصندوق البنك الدولي؟.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب
الدكتور علي الحوامدة

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المالية
عمان
الرقم ٣٦٤٥/١٩/٢
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٨
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٥٧٥/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢ بموضوع السؤال رقم (١٠٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور علي الحوامدة وارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي:

١ - ارفق طيا الجدول الذي يبين الموقف المالي لحجم المديونية الخارجية كما هي بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ والذي يتضح منه ان حجم هذه المديونية هو حوالي (٨٤٦٥) مليون دولار منها (٢٢٤١) مليون دولار قروض عسكرية و (٦٢٠٤) مليون دولار قروض مدنية وفي هذا المجال ارجو ان ابين ما يلي:

أ - تم تقييم حجم المديونية على اساس سعر الدولار بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ مقابل العملات الاجنبية الاخرى الذي اظهر انخفاضا ملحوظا قياسا مع سعره بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١ حيث انخفض سعر الدولار مقابل المارك الالماني حوالي ١٠٪ عما كان عليه في ١٩٩١/١٠/٣١ وينطبق ذلك على معظم العملات الاخرى الامر الذي ادى الى ارتفاع حجم المديونية مقيمة بالدولار الامريكي.

ب - ان حجم المديونية المبين اعلاه يتضمن الفوائد التي تمت اعادة جدولتها

والبالغة حوالي (٩٦) مليون دولار.

جـ - ان جزءا من القروض التي تم سحبها خلال عام ١٩٩١ هي قروض لدعم ميزان المدفوعات استخدمت لاعادة بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية والتي اظهرت تحسنا كبيرا ادى الى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني واعادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

اود ان واضح هنا الى انه حين النظر الى تطور حجم المديونية الخارجية لابد من الاخذ بعين الاعتبار تطور صافي موجودات المملكة من العملات الاجنبية ودمجهما معا لانهما يعكسان تطور صافي الالتزامات الخارجية.

٢ - يمكن تلخيص حجم المديونية الخارجية حسب مصادرها على النحو التالي:

بالمليون دولار

الجهة	المسحوب	غير المسحوب	الرصيد
الدول الصناعية (نادي باريس)	٣٣٧٤٫٧	٤٧٥٫٨	٣٨٥٠٫٥
البنوك التجارية (نادي لندن)	١٣٢٥٫٠	-	١٣٢٥٫٠
مؤسسات دولية	٨٧٨٫٩	٤٩١٫٠	١٣٦٩٫٩
اخرى	١٧٦٧٫٤	١٥٢٫١	١٩١٩٫٥
المجموع	٧٣٤٦٫٠	١١١٨٫٩	٨٤٦٤٫٩

٣ - ان سياسة الحكومة الاردنية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ - بالنسبة للقروض الرسمية تسعى الحكومة مع الدول الدائنة لتخفيض جزء من قروضها علما بان الدول الصناعية اعضاء نادي باريس لم توافق على ذلك باعتبار ان الاردن من الدول متوسطة الدخل وليس بالامكان تخفيض جزء من مديونيته، وعلى الرغم من ذلك فسوف تستمر الحكومة بالمطالبة بتخفيض الدين الرسمي المترصد على الاردن من خلال المؤسسات الدولية والاتصالات الثنائية علما بان هنالك بوادر اولية تدل ان المجتمع الدولي اخذ يعطي مزيدا من الاهتمام لموضوع تخفيض اعباء ديون الدول النامية متوسطة الدخل.

ب - بالنسبة لقروض البنوك التجارية فقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على ايجاد ترتيبات جديدة تسمح باعادة شراء هذا الدين باقل من قيمته الاسمية او وضع ترتيبات لدفعه بعد (٣٠) سنة باقل من القيمة الاسمية باسعار ائدة السائدة او دفعه بعد (٣٠) سنة بموجب سندات بالقيمة الاسمية وبفائدة مخفضة ويجري الان التفاوض لوضع الترتيبات الضرورية لتنفيذ ذلك.

٤ - ولحين موافقة الدول الدائنة على تخفيض جزء من مديونية الاردن الخارجية فستعمل الحكومة على تخفيض عبء المديونية الخارجية من خلال اعادة جدولة الاقساط والفوائد وقد تم الاتفاق حاليا مع الدول الدائنة من خلال نادي باريس على ما يلي:

أ - اعادة جدولة كامل الاقساط



والفوائد المستحقة خلال الفترة ١٩٩٢/١/١ - ١٩٩٣/٦/٣٠.

ب - اعادة جدولة كامل الاقساط و ٥٠٪ من الفوائد المستحقة وغير المدفوعة في نهاية عام ١٩٩١.

جـ - يتم تسديد المبالغ الخاضعة للجدولة للقروض التي تمنحها الحكومات الاجنبية للاردن على مدى ٢٠ عاما منها ١٠ سنوات فترة سماح.

د - يتم تسديد المبالغ الخاضعة للجدولة للقروض التي تمنح للاردن بكفالة مؤسسات ضمان الصادرات في الدول الاجنبية على مدى ١٥ عاما منها ٨ سنوات فترة سماح.

ارجو اعتبار كتابي هذا ردا على سؤال سعادة النائب المحترم المشار اليه اعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

باسل جردانة

وزير المالية



الموقف المالي للقروض الخارجية كما هي في ١٩٩١/١٢/٣١

بالمليون دولار امريكي

الرقم	البيان	المسحوب	غير المسحوب	الرصيد	
أ)	الحكومات العربية	٥ر٤٢١	٩ر١٥٠	٤ر٥٧٢	
	١- القروض الثنائية (السعودية)	٤٥	--	٤٥	
	٢- الصناديق العربية	٥ر٣٧٦	٩ر١٥٠	٤ر٥٢٧	
ب)	الدول الصناعية	٧ر٣٣٧٤	٨ر٤٧٥	٥ر٣٨٥٠	} نادي باريس
	١- القروض الثنائية	٢ر١٨١٨	٣٥٩	٢ر٢١٧٧	}
	٢- القروض الصناعية التجارية	٥ر١٥٥٦	٨ر١١٦	٣ر١٦٧٣	}
ج)	الدول الاخرى	٥ر٦١٥	٢ر١	٧ر٦١٦	
د)	البنوك التجارية	١٣٢٥	--	١٣٢٥	نادي لندن
هـ)	الشركات الخارجية	١ر٥١	--	١ر٥١	
و)	المؤسسات الدولية متضمنة صندوق النقد الدولي	٩ر٨٧٨	٤٩١	٩ر١٣٦٩	
ز)	السندات	٣ر٢٤٢	--	٣ر٢٤٢	
ح)	استئجار الطائرات	٧ر٤٢٠	---	٧ر٤٢٠	
	المجموع	٧ر٧٣٢٩	٩ر١١١٨	٦ر٨٤٤٨	
	قروض قصيرة الاجل	٣ر١٦	---	٣ر١٦	
	المجموع الكلي	٠ر٧٣٤٦	٩ر١١١٨	٩ر٨٤٦٤	

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور علي الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ـ شكراً.

أشكر معالي وزير المالية على الاجابة في الوقت المحدد واكتفي بما ورد في الاجابة وارجو من الله العلي القدير ان يتمكن الاردن من تسديد التزاماته المالية في قطاع المديونية وان تستمر لجنة التحقيق النيابية في عملها للتأكد من الاوجه التي صرفت فيها هذه المديونية والقروض خلال الفترة السابقة ومدى الجدوى الاقتصادية لها عند اقتراضها وان لا يتكرر هذا الامر في المستقبل وان يكون التخطيط العملي المدروس لجميع مشاريعنا واحتياجاتنا وعدم الاقتراض من الخارج او الداخل في المستقبل وان نخطط وفق قدراتنا المالية وانتاجنا الاجمالي مع تحسينه وتشجيع الانتاج ورفع سويته وكفاءته وزيادة الصادرات والتقليص من المستوردات الكمالية. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ ـ كتاب معالي وزير المالية رقم «٣٦٤٤» تاريخ ١٨/٣/١٩٩٢ جوابا على السؤال رقم «٦٨» المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور رئيس مجلس النواب

الاكرم.

الموضوع: سؤال موجه الى معالي وزير المالية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية.

كم هو حجم القروض غير المسحوبة، وما هي الجهات صاحبة هذه القروض؟ وما هي الجهات التي سحبت لصالحها هذه القروض؟ وهل تدفع هذه القروض غير المسحوبة فوائد؟ وما هي المصلحة في بقاء هذه القروض غير المسحوبة التي تزيد في حجم المديونية العامة للدولة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم ٢/١٩/٣٦٤٤

التاريخ ١٨/٣/١٩٩٢

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٣/٤١٤ تاريخ ١٣/٢/١٩٩٢ ومرفقة صورة عن السؤال رقم (٦٨) تاريخ ٨/٢/١٩٩٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، وارجو ان ابين ما يلي:

١ ـ يقدر الرصيد غير المسحوب من القروض

الخارجية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩١ حوالي (١١١٩) مليون دولار امريكي على اساس اسعار الدولار مقابل العملات الاخرى بنفس التاريخ وارفق طيا ما يلي:

أ ـ جدول يبين خلاصة المبالغ غير المسحوبة من القروض الخارجية لغاية ٣١/١٢/١٩٩١ بالدولار الامريكي.

ب ـ جدول يبين تفاصيل المبالغ غير المسحوبة بالدولار الامريكي لغاية ٣١/١٢/١٩٩١ (قروض حكومية وقروض مكفولة).

ويتضح مما جاء اعلاه ان هذا الرصيد ارتفع عما كان عليه بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩١ بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩١ الامر الذي ادى الى ارتفاع قيمة هذا الرصيد.

٢ ـ لا تدفع فوائد على هذه القروض طالما انها لم تسحب وانما يتم دفع عمولة التزام فقط ونسبة هذه العمولة ضئيلة.

٣ ـ ان جميع القروض غير المسحوبة باستثناء مبلغ حوالي (٥٣٫٩) مليون دولار تعود لقروض عسكرية وقروض للامن العام تمثل قروضا لمشاريع تنموية او لدعم ميزان المدفوعات بهدف تقوية احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية.

٤ ـ ليس بالامكان الغاء القروض العسكرية وقروض الامن العام بسبب تنفيذ الجزء الاكبر من عقودها وان الغاؤها سيلحق خسائر كبيرة بالخزينة وفق شروط هذه العقود.

اما بالنسبة للقروض الاخرى والتي تشكل الجزء الرئيسي من القروض غير المسحوبة والبالغة حوالي (١٠٥٦) مليون دولار فيجب الابقاء عليها لان كامل قيمتها مخصصة لتمويل مشاريع تنموية ولدعم احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وان المشاريع الانمائية التي تمولها هذه القروض هي قيد التنفيذ وان هذه القروض تستخدم في تمويل كلف العناصر الخارجية منها. واذا ما الغيت هذه القروض فلا بد من توفير مصادر تمويل بديلة وبالعملة الاجنبية لاستكمال هذه المشاريع وتمويل كلف عناصرها الخارجية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

باسل جردانة

وزير المالية



خلاصة المبالغ غير المسحوبة من القروض الخارجية
لغاية ١٩٩١/١٢/٣١

" قروض حكومية ، قروض مكفولة "

بالدولار الامريكي

البيـــان	المبالغ غير المسحوبة بالدولار الامريكي
ا) الصناديق العربية	١٥٠ ٩٧٣ ٤٥٤
١ - الصندوق السعودي للتنمية	٤٤ ٨٨٢ ٩١٠
٢ - الصندوق الكويتي	١٠٦ ٠٩٠ ٥٤٤
ب) الدول الصناعية	٤٧٥ ٨٣٣ ٥١٦
- الدول الصناعية الثنائية	٣٥٩ ٠٠٧ ٠٨٤
١ - بلجيكا	٦ ٣٨٤ ٠٠٠
٢ - المانيا	٣٧ ٥٨٤ ٢٩٦
٣ - فرنسا	٢ ٥٤٦ ٠٣٥
٤ - ايطاليا	١ ١٥٣ ٠٥١
٥ - اليابان	٢٩١ ١١٥ ١٤٠
٦ - بريطانيا	١٣ ٨٣١ ٨٧٣
٧ - الولايات المتحدة	٦ ٣٩٢ ٦٨٩
- الدول الصناعية التصديرية	١١٦ ٨٢٦ ٤٢٩
١ - فرنسا	٢٢ ٤٦٤ ٥٥٨
٢ - اليابان	٣٩ ٠٢٠ ١٣٨
٣ - سويسرا	٢٢ ٤٥٥ ٠٠٧
٤ - بريطانيا	٣١ ٤٥٤ ١٩٥
٥ - كندا	١ ٤٣٢ ٥٣٢
ج) الدول الاخرى	١ ١٨٢ ٦٧١
١ - روسيا	١ ١٨٢ ٦٧١
د) المؤسسات الدولية	٤٩٠ ٩٧٦ ٥٧٣
١ - البنك الدولي للانشاء والتعمير	٢٧٩ ٤٤٩ ١٢٩
٢ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٥ ٧٠٦ ٣٨٩
٣ - بنك الاستثمار الاوروبي	٣٧ ٦٢٩ ٩١٢
٤ - البنك الاسلامي للتنمية	٣٧ ٤٣٨ ٨٤٢
٥ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي	١٣٠ ٧٥٢ ٣٠١
المجموع الكلي (ا + ب + ج + د)	١ ١١٨ ٩٦٦ ٢١٤

و.ق/I25
١٩٩٢/٣/١٦

Mar-92 17-

UU_91

البيان	مدني	كفالات	عسكري	المجموع
١- الصناديق العربية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ا- الصندوق السعودي	[illegible]			[illegible]
ب- الصندوق الكويتي للتنمية	[illegible]	[illegible]		[illegible]
٢- مؤسسات دولية	[illegible]	[illegible]		[illegible]
ا- البنك الدولي للانشاء والتعمير	[illegible]	[illegible]		[illegible]
ب- بنك الاستثمار الاوروبي	[illegible]	[illegible]		[illegible]

خلاصة المبالغ غير المسحوبة من القروض الخارجية
لغاية ١٩٩١/١٢/٣١

" قروض حكومية + قروض مكفولة "

بالدولار الامريكي

البيان	المبالغ غير المسحوبة بالدولار الامريكي
أ) الصناديق العربية	١٥٠ ٩٧٣ ٤٥٤
١ - الصندوق السعودي للتنمية	٤٤ ٨٨٢ ٩١٠
٢ - الصندوق الكويتي	١٠٦ ٠٩٠ ٥٤٤
ب) الدول الصناعية	٤٧٥ ٨٣٣ ٥١٦
- الدول الصناعية الثنائية	٣٥٩ ٠٠٧ ٠٨٤
١ - بلجيكا	٦ ٣٨٤ ٠٠٠
٢ - المانيا	٣٧ ٥٨٤ ٢٩٦
٣ - فرنسا	٢ ٥٤٦ ٠٣٥
٤ - ايطاليا	١ ١٥٣ ٠٥١
٥ - اليابان	٢٩١ ١١٥ ١٤٠
٦ - بريطانيا	١٣ ٨٣١ ٨٧٣
٧ - الولايات المتحدة	٦ ٣٩٢ ٦٨٩
- الدول الصناعية التصديرية	١١٦ ٨٢٦ ٤٢٩
١ - فرنسا	٢٢ ٤٦٤ ٥٥٨
٢ - اليابان	٣٩ ٠٢٠ ١٣٨
٣ - سويسرا	٢٢ ٤٥٥ ٠٠٧
٤ - بريطانيا	٣١ ٤٥٤ ١٩٥
٥ - كندا	١ ٤٣٢ ٥٣٢
ج) الدول الاخرى	١ ١٨٢ ٦٧١
١ - روسيا	١ ١٨٢ ٦٧١
د) المؤسسات الدولية	٤٩٠ ٩٧٦ ٥٧٣
١ - البنك الدولي للانشاء والتعمير	٢٧٩ ٤٤٩ ١٢٩
٢ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٥ ٧٠٦ ٣٨٩
٣ - بنك الاستثمار الاوروبي	٣٧ ٦٢٩ ٩١٢
٤ - البنك الاسلامي للتنمية	٣٧ ٤٣٨ ٨٤٢
٥ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي	١٣٠ ٧٥٢ ٣٠١
المجموع الكلي (أ + ب + ج + د)	١ ١١٨ ٩٦٦ ٢١٤

و ق/125
١٩٩٢/٣/١٦

Mar-9217-

00_91

المبالغ غير المسحوبة من القروض الخارجية بالدولار
الامريكي لغاية ٣١ - ١٢ - ١٩٩١ (قروض حكومية + قروض مكفولة)

ارقام	البيان	مدني	قطاع خ	عسكري	المجموع
١-	صناديق عربية	١٣٣٣٦١٦٠٤	١٧٦١١٨٥٠	٠	١٥٠٩٧٣٤٥٤
	أ- الصندوق السعودي	٤٤٨٨٢٩١٠			٤٤٨٨٢٩١٠
	١- مياه ومجاري عمان	٢٨٦٠٨١٣			٢٨٦٠٨١٣
	٢- مياه عمان ٨/ ق٥	٤٥٦١٠٧٨			٤٥٦١٠٧٨
	٣- طريق الزارة / غور حديثة ١٢ /٢٥٠	١٢٨٣٥٥٨٣			١٢٨٣٥٥٨٣
	٤- جامعة العلوم والتكنولوجيا	٥٢٥٣٦٣٣			٥٢٥٣٦٣٣
	٥- مشروع طريق وادي رم / جنوب العقبة	٢٩٦٥٥٠٠			٢٩٦٥٥٠٠
	٦- مشروع انشاء مدينة اربد الصناعية	٤٧٥٣٨٢٥			٤٧٥٣٨٢٥
	٧- مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء	١٠٦٦٤٤٠٠			١٠٦٦٤٤٠٠
	ب- الصندوق الكويتي للتنمية	٨٨٤٧٨٦٩٤	١٧٦١١٨٥٠	٠	١٠٦٠٩٠٥٤٤
	١- مشروع ري غور الصافي	٤٩٩٠٥٠١			٤٩٩٠٥٠١
	٢- مشروع الطاقة الكهربائية الرابع	٢٩٧٠٨٠			٢٩٧٠٨٠
	٣- تطوير الحوض السفلي لنهر الزرقاء	١٩١٣٣٦٥٨			١٩١٣٣٦٥٨
	٤- مشروع طريق وادي اليتم	٧١٩٩٥٣٤			٧١٩٩٥٣٤
	٥- مشروع الفوسفات الشيدية	٢٨١٧٨٩٦٠			٢٨١٧٨٩٦٠
	٦- مشروع تدعيم عمليات سلطة الكهرباء / الفوسفات	٢٨١٧٨٩٦٠			٢٨١٧٨٩٦٠
	٧- بنك الانماء الصناعي	٠	١٧٦١١٨٥٠		١٧٦١١٨٥٠
٢-	مؤسسات دولية	٣٨٦٦٧٠٥٤٨	١٠٤٣٠٦٠٢٥	٠	٤٩٠٩٧٦٥٧٣
	أ- البنك الدولي للانشاء والتعمير	٢٣٩٦٧٣٧٨٨	٣٩٧٧٥٣٤١	٠	٢٧٩٤٤٩١٢٩
	١- مشروع شركة الفوسفات / الشيدية		١٧٨٨٧٣٠٢		١٧٨٨٧٣٠٢
	٢- شركة مناجم الفوسفات / الشيدية		٢٢٩٨٨٠٣٩		٢٢٩٨٨٠٣٩
	٣- شركة الفوسفات		١٥٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠
	٤- مشروع الطاقة الرابع	٣٣٠٢٩٩٦			٣٣٠٢٩٩٦
	٥- مشروع النقل ٢٣٣٤	٥٥٠٥٦٩٥			٥٥٠٥٦٩٥
	٦- مشروع التطوير ٢٢٧١	٧٠٥٠٠٠			٧٠٥٠٠٠
	٧- مشروع التربية السادس	٤٨٨٥٣٢٢			٤٨٨٥٣٢٢
	٨- مشروع تطوير قطاع النقل	٦٤٨٩٩٨٢			٦٤٨٩٩٨٢
	٩- مشروع التطوير الحضري الثاني	٦٥٨٣٣٨٠			٦٥٨٣٣٨٠
	١٠- مشروع المراكز الصحية	٦٠٨٣٢٤٣			٦٠٨٣٢٤٣
	١١- بنك تنمية المدن والقرى الثاني	١٣٣٥٩٨٣			١٣٣٥٩٨٣
	١٢- مشروع تطوير الطاقة البشرية	٢٧٩٣٠٢٢			٢٧٩٣٠٢٢
	١٣- مشروع المياه والمجاري	١٠٧٧٠٢١٧			١٠٧٧٠٢١٧
	١٤- مشروع الطاقة السادس	٤٧٩٩١٣٧			٤٧٩٩١٣٧
	١٥- مشروع التطوير الحضري الثالث	٢١٠٥٣٦٨٣			٢١٠٥٣٦٨٣
	١٦- مشروع التربية السابع	١٣٤٧٧٦٣٠			١٣٤٧٧٦٣٠
	١٧- مشروع القطاع التربوي	٦٥١٦٨٧٧٨			٦٥١٦٨٧٧٨
	١٨- مشروع تطوير قطاعي الصناعة والتجارة	٧١٧٣١٣٨٩			٧١٧٣١٣٨٩
	١٩- القرض الصادر / بنك الاتحاد	١٠٠٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠٠
	ب- بنك الاستثمار الاوروبي	٢٢١١٠٩٣٧	١٥٥١٨٩٧٥	٠	٣٧٦٢٩٩١٢
	١- تطوير وتحسين الاغنام	١٤٩١١١٩٥			١٤٩١١١٩٥
	٢- تمويل موارد بنك تنمية المدن والقرى	٢٦٦٣٩٩٢			٢٦٦٣٩٩٢
	٣- شركة الكهرباء الاردنية	٤٥٣٥٧٥٠			٤٥٣٥٧٥٠

١- مياه ومجاري الزرقاء (٢٠)	٢٥٨٤٢٩			٢٥٨٤٢٩
٢- نظام وخدمات المياه (٢١)	٥٨٧٧٩			٥٨٧٧٩
٣- نظام وخدمات المياه (١٢١)	٩٣٧٧٧٩			٩٣٧٧٧٩
٤- تطوير الزراعة (٢٢)	٢٤٠٦٦٠٠			٢٤٠٦٦٠٠
٥- تطوير الزراعة (١٢٢)	١٧٣١١٠٢			١٧٣١١٠٢
ب) القروض التصديرية	٧٨٦٥١٣٣٩	٠	٢٨١٧٥١٠٠	١١٦٨٣٦٤٣٩
١- القروض الفرنسية	١٤٨٩٤٥٨	٠	٢٠٩٧٥١٠٠	٢٢٤٦٤٥٥٨
أ- بروتوكول الفرنسي	١٤٨٩٤٥٨			١٤٨٩٤٥٨
٢- قروض عسكرية			٢٠٩٧٥١٠٠	٢٠٩٧٥١٠٠
٢- القروض البريطانية	١٤٢٥٤١٩٥	٠	١٧٢٠٠٠٠٠	٣١٤٥٤١٩٥
١- فرودر / الأمن العام	١٤٢٥٤١٩٥			١٤٢٥٤١٩٥
٢- قروض عسكرية راكال			١٧٢٠٠٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠٠
٤- سويسرا	٢٢٤٥٥٠٠٦	٠	٠	٢٢٤٥٥٠٠٦
١- مشاريع تنموية مختلفة	٢٢٤٥٥٠٠٦			٢٢٤٥٥٠٠٦
٥- كندا	١٤٣٢٥٣٢	٠	٠	١٤٣٢٥٣٢
١- عمليات نظام المراقبة والسيطرة	١٤٣٢٥٣٢			١٤٣٢٥٣٢
٦- اليابان	٣٩٠٢٠١٢٨	٠	٠	٣٩٠٢٠١٢٨
١- القرض التصحيحي EXIM ١	٣٩٠٢٠١٢٨			٣٩٠٢٠١٢٨
د- قروض الدول الأخرى	١١٨٣٦٧١	٠	٠	١١٨٣٦٧١
١) الاتحاد السوفيتي	١١٨٣٦٧١			١١٨٣٦٧١
١- سلطة الكهرباء الأردنية	١٢٢٥٣٥			١٢٢٥٣٥
٢- مؤسسة التدريب المهني	١٠٦٠١٣٦			١٠٦٠١٣٦
المجموع	١٢٧١٤٧٧٢٠	١٢٣٦٤٢٣٩٤	٢٨١٧٥١٠٠	١١١٨٦٦٣١٤

(١) المشاريع : وزارة الاتصال ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ، مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية .
(٢) شراء بضائع وخدمات .
(٣) مشاريع انمائية مختلفة .
(٤) دعم مشاريع الخطة الخماسية .
(٥) المشاريع : دائرة الأراضي والمساحة ، وزارة التموين ، سلطة الكهرباء .

[illegible]	٠	٦٦١٧٦٠		٦٦١٧٦٠
[illegible]	٠	١٤٨٥٧٣١٥		١٤٨٥٧٣١٥
ج- الصندوق العربي للإنماء	١١٣٠٣٤٨٤٧	١٧٦١١٨٥٠		١٣٠٧٥١٧٩٧
١- [illegible]		١٧٦١١٨٥٠		١٧٦١١٨٥٠
٢- تمويل مشروع [illegible]	٤٥٥٨٨٦			٤٥٥٨٨٦
٣- المساهمة في مشروع [illegible]	٤٥٧٤٣٢			٤٥٧٤٣٢
٤- طريق الزرقاء المفرق	٢٥٧٧٣٦٦			٢٥٧٧٣٦٦
٥- مشروع ري الأغوار الوسطى	٦١٨٣٨٧٥			٦١٨٣٨٧٥
٦- مشروع تخفيف المخاطر [illegible]	٧٤٩١١٧			٧٤٩١١٧
٧- مشروع [illegible]	١٥٥٣٩٣٣٩			١٥٥٣٩٣٣٩
٨- مشروع طريق [illegible]	١٣٣٦٠٢٥٩			١٣٣٦٠٢٥٩
٩- مشروع الرويشد [illegible]	٣٢١٦٩١٠			٣٢١٦٩١٠
١٠- مشروع [illegible]	٢٥٠٤٣٣٣٣			٢٥٠٤٣٣٣٣
١١- مشروع [illegible]	٩١٨٤٥٣٦			٩١٨٤٥٣٦
١٢- مشروع [illegible]	٣٦٤٧٣٩٥٤			٣٦٤٧٣٩٥٤
د- الصندوق [illegible]	٦١٣٨٨٨٠	٣١٣٩١١٥٩		٣٧٥٣٨٨٣٩
١- تمويل مشروع [illegible]	٦١١٣٩٤٤			٦١١٣٩٤٤
٢- مشروع [illegible]	٢٤٩٣٦			٢٤٩٣٦
٣- شركة [illegible]		٦٧٨٤٣١١		٦٧٨٤٣١١
٤- جامعة العلوم والتكنولوجيا		٧٣١١٣٦٥		٧٣١١٣٦٥
٥- شركة [illegible]		١٧٣٠٦٣٨٣		١٧٣٠٦٣٨٣
هـ- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٥٧٠٦٣٨٨			٥٧٠٦٣٨٨
١- [illegible]	٥٧٠٦٣٨٨			٥٧٠٦٣٨٨
الدول الصناعية	٤٣٥٨٣٣٨٩٧	١١٨٣٥٥١٩	٢٨١٧٥١٠٠	٤٧٥٨٣٣٥١٦
أ- القروض الثنائية	٣٤٧١٨١٥٦٨	١١٨٣٥٥١٩		٣٥٩٠٠٧٠٨٧
١- بلجيكا	٦٣٨٤٠٠٠			٦٣٨٤٠٠٠
١- تمويل شراء بضائع وخدمات	٦٣٨٤٠٠٠			٦٣٨٤٠٠٠
٢- ألمانيا	٢٥٧٥٨٧٧٨	١١٨٣٥٥١٩		٣٧٥٩٤٢٩٧
١- ري وادي الأردن	٨٥٠٧٦٠٤			٨٥٠٧٦٠٤
٢- توسيع مركز الأشعة في مدينة الحسين	٧١٧١٧٣			٧١٧١٧٣
٣- بنك تنمية المدن والقرى	٤٨٤٦٣٢٧			٤٨٤٦٣٢٧
٤- تمويل مشاريع سلع وخدمات لسلطة المياه	٤٥٣٠٨٣٤			٤٥٣٠٨٣٤
٥- تمويل سلع وخدمات	٥٨٣٠٤١			٥٨٣٠٤١
٦- البرنامج التصحيحي للقطاع الصناعة والتجارة	٦٥٨٤١٠٠			٦٥٨٤١٠٠
٧- بنك الإعمار الألماني / الاتحاد الصناعي		١١٨٣٥٥١٩		١١٨٣٥٥١٩
٣- فرنسا	٢٥٤٦٠٢٥			٢٥٤٦٠٢٥
١- البروتوكول الفرنسي	١٢٧٣٨٥			١٢٧٣٨٥
٢- البروتوكول الفرنسي	٢٤٠٨٧٥٠			٢٤٠٨٧٥٠
٤- إيطاليا	١١٥٣٠٥١			١١٥٣٠٥١
١- مستودعات تخزين البطاطا	١١٥٣٠٥١			١١٥٣٠٥١
٥- اليابان	٢٩١١١٥١٤١			٢٩١١١٥١٤١
١- تمويل مشاريع مؤسسة المواصلات	٦٧٩٥٣١٥١			٦٧٩٥٣١٥١
٢- مشروع قطاع [illegible] الشمالي	٣٢٣٩٥٣٠٠			٣٢٣٩٥٣٠٠
٣- مشروع قطاع التطوير التربوي	٨٣٤٣٥١٤٠			٨٣٤٣٥١٤٠
٤- القرض التصحيحي JU-C2 ١	٤٣٣٩٧٩٥٠			٤٣٣٩٧٩٥٠
٥- تمويل سلع وخدمات JO - C3 ١	٦٥٠٤٤٥٠٠			٦٥٠٤٤٥٠٠
٦- القروض البريطانية	١٣٨٣١٨٧٤			١٣٨٣١٨٧٤
١- مذكرة رقم (٢٢)	١٨٩٤٨٦١			١٨٩٤٨٦١
٢- اتفاقية رقم (١)	١١٩٣٦٩٩٨			١١٩٣٦٩٩٨
٧- القروض الأمريكية	٦٣٩٣٦٤٩			٦٣٩٣٦٤٩

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، اولا لقد تأخر هذا الجواب مخالفاً للنظام الداخلي لهذا المجلس وهناك ايضا اسئلة ننتظر الاجابة عليها وقد تأخرت.

معالي الرئيس

لقد جاء في جواب معالي وزير المالية ان القروض غير المسحوبة قد بلغت بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١م (١١١٩) مليون دولار امريكي وان هذه القروض لا تدفع فوائد وانما يتم دفع عمولة التزام فقط ونسبة هذه العمولة ضئيلة.

ان معالي وزير المالية لم يبين لنا هذه العمولة الضئيلة ولو فرضنا ان هذه العمولة الضئيلة ١٪ لتبين لنا ان القروض غير المسحوبة قد دفعت عشرات الملايين خلال هذه الفترة وذهبت هذه الملايين الى المؤسسات المالية وهنا اتساءل: لمصلحة من تذهب هذه الملايين هدرا الا يمكن ان نقول باحتمال وجود جهات مستفيدة من بقاء هذه العمولات؟

لقد اجاب معاليه بان ١٠٥٦ مليون دولار من هذه الديون غير المسحوبة مخصصة لتمويل مشاريع تنموية واقول: ما هذه المشاريع التنموية التي طال الزمان في انتظارها ولم تر النور حتى الان؟ وقد يكون القرض المسحوب لاجلها منذ سنوات بعيدة. وقد يكون القرض المسحوب قد دفع من العمولات ما يكفي لاقامة المشروع نفسه.

وقال معالي الوزير: ان هذه القروض لدعم احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية واقول: ان هذه القروض تزيد من اعباء المديونية وتؤثر على سعر صرف الدينار وعلى جميع شؤون الاقتصاد وعندما تختصر الديون بمقدار ١٥٪ التي هي تقريباً هي الديون غير المسحوبة سينعكس ذلك على اوضاعنا الاقتصادية ايجابيا. ولا ادري اذا كان الاردن بحاجة الى هذه القروض لدعم ميزان المدفوعات في الوقت الذي اعلن فيه معالي محافظ البنك المركزي ان لدى المملكة احتياطيات تزيد على (٤) مليارات دولار من الذهب والعملة الاجنبية وحقوق السحب الخاص.

انني اطالب بالغاء هذه القروض حالاً والتوقف عن دفع العمولات لها واجراء التحقيق في هذه القضية منذ بداياتها لمعرفة ذيولها المختلفة واثرها على الاقتصاد الاردني.

وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - كتاب معالي وزير التموين رقم «٤٠٧٦» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٩ جوابا على السؤال رقم «١١٢» المقدم من معالي النائب السيد محمد العلاونة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: سؤال موجه الى معالي وزير التموين.

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التموين.

١ - لماذا لم يقم مركز توزيع اعلاف الشمال في مركز تموين الشمال (صوامع الرمثا) بتوزيع الاعلاف حسب المواعيد التي يحددها للمزارعين حيث يضطر عدد كبير منهم للحضور الى مركز التوزيع عدة مرات قاطعين مسافات تصل الى اكثر من ثلاثين كيلومترا دون الحصول على مخصصاتهم الامر الذي يعطلهم ويكبدهم مصاريف اكثر بكثير من نسبة الدعم التي يستفيد منها المزارع.

٢ - عدم التزام بعض الموظفين بالدوام فأما ان يتأخروا في الحضور او يغلقوا استلام اثمان الاعلاف قبل الوقت المحدد.

آملاً الحصول على الجواب ضمن المدة القانونية حسب النظام الداخلي.

واقبلوا الاحترام

محمد العلاونة

عضو مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التموين

عمان

الرقم ٤٠٧٦/٢/٣/١٥

التاريخ ١٦/رمضان/١٤١٢هـ

الموافق ١٩٩٢/٣/١٩م

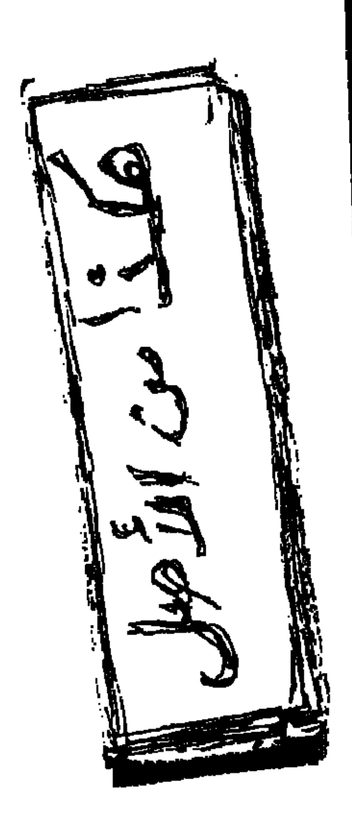
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٦١١/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٣/٥ ومرفقه سؤال معالي النائب محمد العلاونة حول انطباعاته خلال الزيارة التي قام بها لمركز اعلاف صوامع الشمال بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ ارجو ان اوضح ما يلي:

١ - يتم توزيع الاعلاف في مركز اعلاف صوامع الشمال حسب جدول زمني ينظم للمزارعين، ولكن كان هنالك ظرف طارىء ادى الى خلل في تطبيق الجدول الزمني للتوزيع وذلك بسبب العاصفة الثلجية التي تعرضت لها المملكة في الثلث الاخير من شهر شباط الماضي والتي ادت الى اغلاق معظم الطرق في المملكة وبالتالي اغلاق بعض مراكز الاعلاف في بعض المواقع.

٢ - كانت نتيجة لما سبق ان تعرض المركز لضغط شديد من قبل المزارعين الذين لم يستلموا مخصصاتهم خلال العاصفة الثلجية.

٣ - بعد قيام المعنيين بتدقيق جدول الدوام تبين ان جميع الموظفين يداومون في الاوقات المحددة باستثناء موظف واحد تأخر عن الدوام يوم ٢/٢٩ كونه يسكن في بلدة دير يوسف والتي تبعد عن صوامع الشمال مسافة ٣٧ كم وكان التأخير مبررا في هذه الحالة وهي حالة الصقيع التي تعرضت لها المملكة والتي اثرت على حركة كافة الموظفين الصباحية لمراكز اعمالهم في كافة مرافق الدولة.



٤ ـ اما بشأن وقت اغلاق صندوق القبض في مركز الاعلاف فان ذلك يتناسب مع الوقت الذي يتوقف فيه البنك عن استلام الودائع وهي الواحدة ظهرا علما بان الوزارة سوف تدرس امكانية قبول الودائع حتى الساعة الثانية اذ انه ليس من الممكن ان تبقى اثمان المبيعات في عهدة الموظف لليوم الثاني وذلك بناءا على تعليمات وزارة المالية بهذا الصدد.

راجيا ان اكون قد اوضحت لمعاليكم ما هو مطلوب واملا استمرار التعاون لما فيه خير الجميع.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام..

وزير التموين
محمد السقاف

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: اكتفي.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ ـ كتاب معالي وزير الصحة رقم «١٠٦٧» تاريخ ٢١/٣/١٩٩٢، جوابا على السؤال رقم «٦٢» المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

ارجو التكرم معاليكم برفع الاسئلة المرفقة الى معالي وزير الصحة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب
جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الصحة الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو التكرم معاليكم بايفائنا بالاجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة خلال العامين ١٩٩٠، ١٩٩١ في تطوير مستشفى الايمان في عجلون بالرغم من ان الوزارة سبق وان اجابت عن اوضاع هذا المستشفى خلال العامين المذكورين واجابتها كانت تدل على التقصير الواضح في مستوى خدمات هذا المستشفى من حيث الكفاءات الفنية والعلمية والاجهزة المستعملة في هذا المستشفى.

كما ارجو معاليكم بإيفاءنا بالاسباب التي تعيق الوزارة في تقديم مختبر اسنان لمديريات صحة عجلون علماً بان رد وزير الصحة على تلك المذكرة المؤرخة بتاريخ ١١/٩/١٩٩١ كان يوضح الامكانية الكاملة لتقديم هذا المختبر.

كما ارجو ان اؤكد لمعاليكم عن الحاجة الماسة لفتح عيادات اسنان في كل من عبين وعرجان والهاشمية وخربة الوهادنة وحلاوة وراجب جميع هذه القرى تفتقر الى عيادات اسنان.

ارجو التكرم معاليكم بايفائنا حول ما تقدم شاكرا لمعاليكم تعاونكم ووفقكم الله في ظل صاحب الجلالة الملك المفدى

النائب
جمال حداد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة
الرقم ٨/٦/١٠٦٧
التاريخ ٢١/٣/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٩٢/١٢/١٦/٣ تاريخ ١٢/٢/١٩٩٢ والمتعلق بالسؤال رقم (٦٢) المقدم من سعادة النائب جمال حداد.

ارفق طيا الاجابات حول مستشفى الايمان وافتتاح عيادات الاسنان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وزير الصحة
الدكتور عارف البطاينة

اجابة السؤال رقم (٦٢)

(اولا) مستشفى الايمان:

ارفق لمعاليكم ثلاث جداول توضح الخدمات المقدمة من خلال المستشفى المذكور والكوادر العاملة فيه والتي توضح ان المستشفى يقدم خدمات الاختصاصات الرئيسية وهي اختصاصات الامراض الداخلية والجراحة العامة والاطفال والنسائية والتوليد بالاضافة الى اختصاصات امراض العيون والانف والاذن والحنجرة علما بان المستشفى كما هو معروف مستشفىً عام.

كذلك توضح الجداول المشار اليها اعلاه ان الكوادر العاملة في المستشفى تزيد عن الكوادر المقررة لمستشفى عام.

اما فيما يتعلق بتطوير المستشفى فارجو العلم انه قد تم طرح عطاء صيانة للمستشفى بقيمة ٨٠٠٠ دينار، وطرح عطاء سكن للممرضات بقيمة ٣٢٠٠٠ دينار كما تم افتتاح دورة جديدة لمساعدات التمريض وذلك بالاضافة الى ان الوزارة تعمل على رفع كفاءة الانجاز في المستشفى من خلال الدورات التنشيطية والبعثات للكوادر وكذلك من خلال تحديث الاجهزة الطبية والتي تم رصد المخصصات اللازمة لها في موازنة عام ١٩٩٢.

كما تجدر الاشارة الى ان مستشفى الايمان يرتبط فنيا بمستشفى الاميرة بسمة التعليمي.

(ثانيا) مختبر الاسنان في عجلون والعيادات السنية.

لقد تم تحضير كافة الاجهزة الضرورية لافتتاح مختبر اسنان في مركز صحي عجلون وكانت الوزارة تنتظر جدول التشكيلات حيث باشرت باجراءات تعيين هذه الكوادر.

اما فيما يتعلق باحداث عيادات اسنان في المواقع المشار اليها في السؤال. ارجو العلم ان افتتاح عيادات الاسنان مرتبط بتوفر اجهزة الاسنان وهذه كما تعلمون مرتفعة الثمن ولهذا فان الوز[illegible] وضعت اولويات لاحداث عيادات

الاسنان وتجدر الاشارة الى انه تم افتتاح عيادة اسنان في مدينة عنجرة بلواء عجلون كما ان قائمة الاولويات تشمل احداث عيادة اسنان في كل من عرجان ومركز صحي عجلون (عيادة ثانية) وذلك خلال عامي ١٩٩٢/١٩٩٣. وهناك توجه لتزويد مركز صحي الهاشمية بجهاز اسنان بعد ان يتم الاستلام الكامل لاجهزة الاسنان.

ختاما ارجو ان اؤكد لمعاليكم ان الوضع الصحي في اللواء جيد وان الخدمات الصحية فيه موزعة على جميع انحاء اللواء بشكل مناسب.

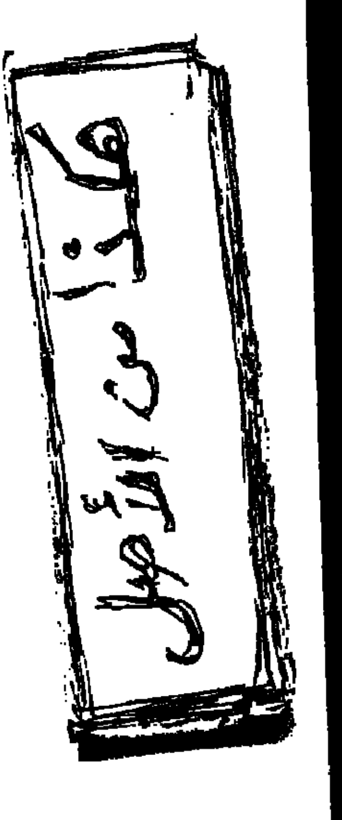
والسلام عليكم ورحمة الله وبكراته.

المرفقات: اربعة جداول احصائية.

حجم العمل في مستشفى الايمان / عجلون

فعاليات المستشفى

عدد الاسرة ٨٢ سرير
عدد الدخول ٥٧٠٠ مريض — المعدل الشهري ٤٧٥ مريض
زيارات العيادات الخارجية ٥٤٧٥١ مراجع — المعدل الشهري ٤٥٦٢ مراجع
عدد العمليات الجراحية ١٠١٤ عملية — المعدل الشهري ٨٤ر٥ عملية
عدد حالات الولادة ١٩١٣ حالة — المعدل الشهري ١٥٩ حالة
مراجعي الاسعاف والطواريء ٢٥٣٦٩ مراجع — المعدل الشهري ٢١١٤ مراجع
نسبة الاشغال ٦ر٣٣٪



كوادر الاطباء في مستشفى الايمان / عجلون
حسب الاعداد المقررة والموجودة

الاختصاص	المقرر	الموجود	النقص	ملاحظات
١ - باطنية عامة	٢	٤	-	اخصائي ٢، مؤهل ٢
٢ - جراحة عامة	٢	٣	-	اخصائي ٢، مؤهل ١
٣ - اطفال	٣	٣	-	مؤهلين ٣
٤ - نسائية وتوليد	٢	٣	-	اخصائي ٢، مؤهل ١
٥ - مسالك بولية	١	-	١-	
٦ - جلدية	١	-	١-	
٧ - عيون	١	١	-	اخصائي
٨ - عظام	٢	٢	-	اخصائي ١ مؤهل ١
٩ - انف واذن وحنجرة	١	١	-	اخصائي
١٠ - اشعة	١	-	١	
١١ - تخدير	٢	٢	-	اخصائي ١، مؤهل ١
١٢ - طبيب عام	-	٥	-	
مجموع الاطباء		٢٤ طبيب		

كوادر التمريض في مستشفى الايمان/عجلون
حسب الاعداد المقررة والموجودة

	مقرر	موجود	النقص
١ - ممرض/ممرضة قانونية	٣٠	٢٦	٤-
٢ - مساعد/مساعدة تمريض	٦٠	٣١	٢٩-
٣ - عامل/عاملة تمريض	-	٣٦	-
٤ - قابلة قانونية	٨	٤	٤-

المشاريع التي انجزت عام ١٩٩٢ في مستشفى الايمان/عجلون

١ - طرح عطاء سكن للممرضات بقيمة ٣٢٠٠٠ر٣٢ دينار.
٢ - طرح عطاء صيانة للمستشفى بقيمة ٨٠٠٠ر٨ دينار.
٣ - افتتاح دورة جديدة لمساعدات التمريض لرفد المستشفى بالكوادر التمريضية المؤهلة.

معالي رئيس المجلس: استاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكراً معالي الرئيس، بداثيا اشكر معالي وزير الصحة على اجابته ضمن المدة القانونية على السؤال حول اوضاع مستشفى الايمان في عجلون وحول عيادات الاسنان في اللواء ومختبر الاسنان العائد لمديرية صحة عجلون، الا انني اريد ان انوه الى الملاحظة الرئيسية في اجابة معالي وزير الصحة الا وهي نسبة الاشغال في هذا المستشفى فهي منذ اكثر من خمسة اعوام لم تتحسن نسبة لبقية المستشفيات المثيلة لهذا المستشفى حيث بلغت نسبة الاشغال فقط (٣٣٪) علما بان المرضى يلجأوون الى مستشفيات اخرى في المملكة، وأؤكد هنا ان سبب تدني نسبة الاشغال في هذا المستشفى تعود للاسباب التالية:

اولا: النقص الحاد في الاجهزة واخص بالذات الاجهزة التالية:

الاجهزة المخبرية، اجهزة الاشعة كما انه لا يوجد اطباء ولا فنيين متخصصين لهذه الاجهزة علما بان جامعة اليرموك تخرج سنويا افواجاً من حملة البكالوريوس للعلوم المخبرية.

كذلك لا يوجد جهاز اشعة متنقل ولا جهاز اشعة للتصوير الملون وكذلك اجهزة للصدمة الكهربائية ايضا لا يوجد جهاز حديث ehrabund.

ثانيا: قسم الولادة لا يوجد فيه حاضنات للاطفال كافية وكذلك لا يوجد طاولة انعاش.

ثالثا: لا يوجد بنك للدم في هذا المستشفى.

رابعا: سيارات الاسعاف لا يوجد سوى سيارة قديمة والمستشفى بحاجة الى سيارات اسعاف مجهزة عدد اثنان، كذلك باص نقل وسيارة خدمات وسيارة للامور الادارية.

خامسا: الخدمات الفندقية بحاجة الى تحويل هذه الخدمات الى شركات مختصة.

سادسا: الطريق المؤدي الى المستشفى من الجهة الشمالية والجنوبية بحاجة الى دراسة واعادة تصميم.

سابعا: المستشفى بحاجة الى مبنى خاص لعيادات الاختصاص خارج المبنى الحالي.

ثامنا: يوجد نقص واضح في اطباء الاسعاف حيث لا يوجد الا طبيب واحد.

آمل من معالي وزير الصحة، ان يأخذ بالاعتبار النقص الواضح في مستشفى الايمان. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٨ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم «٣٨٥٦» تاريخ ٢١/٣/١٩٩٢ جوابا على السؤال رقم «٦٩» المقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم،
تحية واحتراما
ارجو ان اوجه من خلالكم السؤال التالي الى الحكومة.

ماذا بشأن خدمة العلم؟

هل تفكر الحكومة بتقليص مدتها الى عام كما يتردد، او الغائها او الاعفاء منها لعدة سنوات او السماح لمن هو مطالب لادائها بالتمتع بكامل الحقوق ما دام يتقدم والحكومة هي التي تؤجل في كل مرة.

الرأي العام مهتم في الموضوع، نرجو الافصاح عن نية الحكومة ورؤيتها المستقبلية لخدمة العلم، راجيا الاجابة ضمن المدة القانونية.

النائب
بسام حدادين

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ٥١/١٢/٤/أ/٣٨٥٦
التاريخ ١٨/٩/١٤١٢
الموافق ٢١/٣/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٣/٤٦٠ تاريخ ١٩/٢/١٩٩٢ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٦٩) تاريخ ٨/٢/١٩٩٢ والمقدم من سعادة النائب بسام حدادين بشأن خدمة العلم.

ارجو الرجوع الى بياني الذي القيته امام مجلس النواب بتاريخ ٤/٣/١٩٩٢ حيث يتضمن الجواب المطلوب على سؤال سعادة النائب حدادين.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

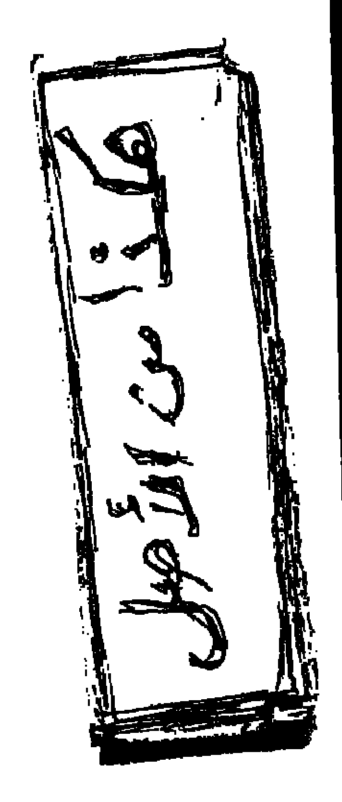
معالي رئيس المجلس: استاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس، اشكر بداية سيادة الرئيس للاجابة على سؤالي خلال المدة القانونية اي خلال شهر من مخاطبة المجلس لسيادته واكتفي بالجواب المقدم لكن عتبي على المكتب الدائم لمجلسنا الذي لم ينجح حتى الان في كسر الروتين والبروقراطية في عمله، قد تقدمت بسؤالي الى ديوان المجلس بتاريخ ٣/٢ وبقي السؤال في دهاليس المجلس حتى ١٩/٢ تاريخ مخاطبة المجلس الى الحكومة (١٦) يوم افسدت وظيفة سؤالي القليل من مقاومة البيروقراطية لا يفيد كثيراً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، حبذا لو قدمت ملاحظة استاذ بسام للتحقيق، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - الاستجوابات:



١ - الاستجواب رقم «٦» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤ مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد موجها الى معالي وزير التنمية الاجتماعية حول انشاء جمعيات للتنمية الاجتماعية.

استجواب لمعالي وزير التنمية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور رئيس مجلس النواب الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فارجو ادراج الاستجواب التالي الموجه الى معالي وزير التنمية الاجتماعية في اقرب جلسة.

موضوع الاستجواب:
تنص المادة ١٦ من الدستور

٢ - للاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف الدستور.

انسجاما مع نص هذه المادة تقدمت بعض المواطنات بطلب انشاء جمعيات للتنمية الاجتماعية في الوزارة السابقة ووافقت وزارة التنمية على انشاء الجمعيات ومنها جمعية الربيع للتنمية الاجتماعية، وصدرت شهادات انشاء هذه الجمعيات، وفتحت مقار لها وانتخبت هيئاتها الادارية، ولكن وزارة التنمية لم توافق على نشاطات هذه الجمعيات بحجة انها لم تستوفي اجراءات انشائها، ومن ذلك الموافقة الامنية علما بان توجه الحكومات السابقة عدم اشتراط الموافقة الامنية لانشاء الجمعيات. وقد ابلغني معالي الوزير بان اربعا من هذه الجمعيات ليست قانونية، وطالبته باصدار قرار الالغاء لكي يتمكن المواطنون من الطعن في القرار وحتى لا تبقى الامور من غير حل مناسب.

ارجو قبول هذا الاستجواب لمعالي الوزير

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب همام سعيد

معالي رئيس المجلس: هذا البند حسب النظام الداخلي يحتاج الى مدة اقلها (٨) ايام، ولهذا كما سبق يؤجل الى الدورة العادية القادمة، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: يجب ان يقدمه صاحبه في الدورة القادمة.

معالي رئيس المجلس: نعم لها حيثيات اخرى في حينه، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٢٩٥٧) تاريخ ١٩٩٢/٣/٧، حول الاقتراح بتعديل قانون محاكمة الوزراء رقم (٣٥)، لسنة ١٩٥٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء
الرقم م ح ٢٩٥٧/٨
التاريخ ١٤١٢/٩/٤
الموافق ١٩٩٢/٣/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم م ق/٣٧٣/٢٤ تاريخ ١٩٩٢/٢/٨ ومرفقاته بشأن تعديل قانون محاكمة الوزراء رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٢.

ارجو ان الفت النظر الى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رئيس المجلس العالي لتفسير احكام الدستور رقم ٥٦٧/٢/١٥/٣ تاريخ ١٩٩٢/٣/١ الموجه الي والمرسلة اليكم نسخة منه مباشرة مع مرفقة القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٢/٢٩ الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور والمتضمن تفسير المادة (٥٦) من الدستور.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة/الى معالي وزير العدل.
نسخة/الى معالي وزير الداخلية.
نسخة/الى الجريدة الرسمية.
نسخة الى الاضبارة (م ح ٨).
مع نسخة من قرار التفسير وقرار المخالفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

سيادة رئيس الوزراء الافخم

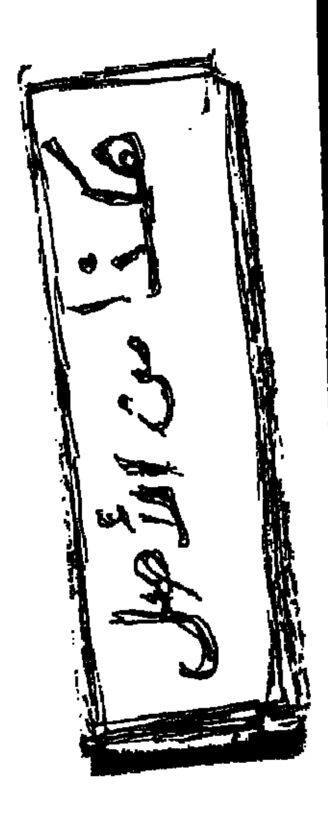
بالاشارة الى كتاب سيادتكم رقم م ح/٨/١٩٥٥ تاريخ ١٩٩٢/٢/١١، والمتضمن طلب تفسير المادة (٥٦) من الدستور.

ابعث لسيادتكم بثلاث نسخ من القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢، المؤرخ في ١٩٩٢/٢/٢٩، الصادر عن المجلس العالي لتفسير احكام الدستور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس المجلس العالي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

نسخة الى معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
نسخة الى عطوفة رئيس محكمة التمييز الاكرم



بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم «١» لسنة ١٩٩٢
صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور

اجتمع المجلس العالي بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ المتضمن طلب تفسير المادة (٥٦) من الدستور «لبيان فيما اذا كانت الصلاحية الممنوحة لمجلس النواب بمقتضى احكام هذه المادة تقتصر فقط على حق اتهام الوزراء المعنيين بالمادتين ٥٥، ٥٦ من الدستور وتقديمه وتأييده امام المجلس العالي. ام ان عبارة الاتهام وتقديمه وتأييده تشتمل التحقيق وجمع الادلة، واذا كانت غير شاملة للتحقيق وجمع الادلة فهل يجوز ان تحدد الجهة ذات الاختصاص بالتحقيق وجمع الادلة، بتعديل المادة (٥٦) من الدستور ام باللجوء الى تعديل قانون محاكمة الوزراء.

لدى استعراض النصوص الدستورية، نجد ان تفسير اي نص قانوني يتم بالتعرف على ارادة المشرع وغايته اللتين توخاهما من احكام النص المطلوب تفسيره واستخلاص المعنى المقصود والذي يعد لازما لما يستفاد منه، وانه لا يفسر نص في القانون بمعزل عن باقي نصوصه.

تأسيسا على ما تقدم، يرى المجلس العالي ان حق مجلس النواب في اتهام الوزراء وتقديم الاتهام الى المجلس العالي وتأييده امامه يخول مجلس النواب صلاحية تحريك الدعوى العامة ضد الوزير الذي يقترف جريمة ناتجة عن تأدية وظيفته وملاحقته امام المجلس العالي، وان هذه الصلاحية تشمل التحقيق وجمع الادلة نظرا لانهما لازمان للاتهام وهو ينبني عليهما ولا سيما وان الدستور قد توخى في هذا النص ان يتولى مجلس النواب جميع اجراءات اقامة هذه الدعوى ضد الوزير وتأييدها بادلة الاثبات القانونية لان معنى كلمة الاتهام في هذا النص، هو معناه لغة والذي مفاده ان يسند الى المتهم الجرم المنسوب اليه.

يضاف الى ما تقدم بيانه، انه اذا اناط التشريع امرا بسلطة معينة فيكون قد منع باقي السلطات من ممارسته، لذا فيكون النص الدستوري المتضمن تخويل مجلس النواب، صلاحية اتهام الوزراء على الوجه المبين آنفا، قد منع القضاء من القيام ببعض اجراءات هذه الدعوى الا ما نصت عليه المادة (٥٧) من الدستور المتعلقة بتأليف المجلس العالي.

ومما يؤيد ذلك هو أن الدستور لما نص على أن تمارس المحاكم حق القضاء على جميع الاشخاص في المواد المدنية والجزائية، لم يتطرق الى ذكر تفصيلات الاختصاص كاجراءات التحقيق وجمع الادلة، ولكنه اكتفى بذكر اختصاص المحاكم بصورة مطلقة، على اعتبار ان عضو النيابة العامة، يتبع المحكمة المعين لديها، وهكذا فعل الدستور عندما نص على اختصاص مجلس النواب في تقرير اتهام الوزراء وتأييده امام المجلس العالي، صاحب الاختصاص في محاكمتهم، فيكون الدستور قد خول مجلس النواب صلاحية التحقيق في التهمة المنسوبة للوزير وجمع ادلة اثباتها.

ويرى المجلس انه اذا اريد تغيير اختصاص مجلس النواب وسلطته في اجراء التحقيق اللازم لاتخاذ قرار الاتهام المنصوص عليه في المادة (٥٦) من الدستور واعطاء هذا الاختصاص لجهة اخرى من خارج المجلس، فان ذلك يتم بتعديل احكام المادة (٥٦) من الدستور وليس بتعديل قانون محاكمة الوزراء.

هذا ما نقرره بالاكثرية تفسيرا للمادة المطلوب تفسيرها.

قراراً صدر في ٢٩/٢/١٩٩٢

عضو/العين
نجيب الرشدان

عضو/العين
احمد عبيدات

عضو/العين
بهجت التلهوني

رئيس المجلس العالي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

عضو/مخالف
عضو محكمة التمييز
عبدالكريم خريس

عضو
عضو محكمة التمييز
فايز المبيضين

عضو/مخالف
رئيس محكمة التمييز
عبدالكريم معاذ

عضو
عضو محكمة التمييز
عبدالمجيد الغرايبة

عضو
عضو محكمة التمييز
عمر اباظة

قرار المخالفة الصادر عن العضوين السيدين عبدالكريم معاذ وعبدالكريم خريس التابع لقرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم (١) لسنة ١٩٩٢

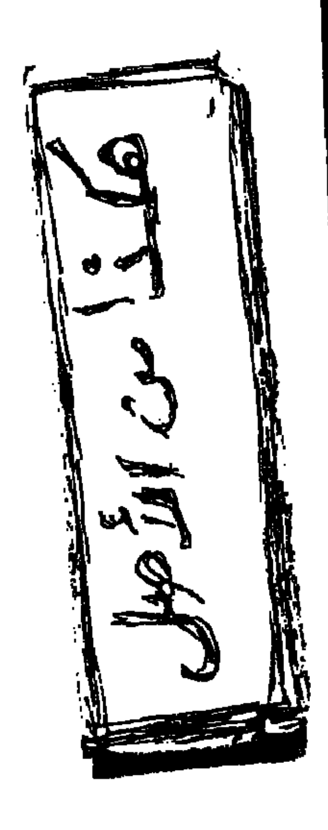
الطلب المعروض بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨/٢/١٩٩٢ هو طلب لتفسير المادة ٥٦ من الدستور وبيان ما اذا كانت الصلاحية الممنوحة لمجلس النواب بمقتضى احكام هذه المادة تقتصر على حق اتهام الوزراء المعنيين بالمادتين ٥٥ و ٥٦ منه وتقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي فقط ام ان هذه الصلاحية تشمل التحقيق وجميع الادلة. واذا لم تشمل ذلك فهل يجوز منح هذه الصلاحية لرئيس النيابة العامة عن طريق ادخال تعديل على قانون محاكمة الوزراء ام انه لا بد من اجراء تعديل على احكام المادة ٥٦ من الدستور.

وفي ذلك نرى انه من المتفق عليه ان الدستور الذي قام على مبدأ التفريق بين السلطات الثلاث اختص السلطة القضائية ممثلة بالمحاكم النظامية والدوائر العدلية التابعة لها بحق القضاء على جميع الاشخاص في المواد الجزائية عملا باحكام المادة ١٠٢ من الدستور، وهذا ما يسمى بالولاية العامة للمحاكم النظامية.

ومن المتفق عليه ايضا ان هذه الولاية العامة تشتمل على سلطة التحقيق وسلطة الاتهام اللتين تتولاهما النيابة العامة وسلطة الحكم التي تتولاها المحاكم.

وبالرجوع الى احكام المادتين ٥٥ و ٥٦ من الدستور يتبين انها استثنت من الولاية العامة للمحاكم سلطة محاكمة الوزراء عن جرائم الوظيفة واعطتها للمجلس العالي كما استثنت سلطة الاتهام من اختصاصات النيابة العامة واعطتها لمجلس النواب. واما سلطة التحقيق فلا زالت من وظائف السلطة القضائية ممثلة بجهاز النيابة العامة.

ولا مجال للقول هنا بان صلاحية اتهام



الوزراء التي منحها الدستور لمجلس النواب تشمل سلطة التحقيق.. لان صلاحية مجلس النواب في الاتهام هي استثناء من القاعدة ولا يجوز التوسع في الاستثناءات. بل يتوجب تفسيرها في اضيق الحدود كقاعدة تفسيرية.. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان سلطة التحقيق التي تتولاها النيابة العامة في المملكة وفقا لاحكام الدستور والقوانين النافذة تشتمل على حق الملاحقة والاحضار والقبض والاستجواب وجمع الادلة وحجز الحرية والتوقيف وتفتيش الممتلكات الشخصية وضبط المواد والاموال المتحصلة عن الجريمة وهذه الصلاحيات والاجراءات لها مساس مباشر بالحريات وحقوق الانسان التي لا يجوز لاية جهة ان تمارسها بحق الاشخاص دون تفويض صريح في الدستور او القانون. والتصريح في النصوص الدستورية منعدم في هذا الخصوص.

كذلك فاننا لانأخذ بالفقه الدستوري القائل بمنح مجلس النواب سلطة التحقيق بدون نص في الدستور استدلالا بالنصوص المتعلقة بحق مجلس النواب في استجواب الوزراء وطرح الثقة بالوزارة او باحد الوزراء. لان هذه الحقوق تدخل في نطاق السلطة السياسية لمجلس النواب، بينما ان التحقيق الذي نحن بصدده هو سلطة جزائية لا تمارس الا بنصوص خاصة بها.

ينبني على ذلك ان صلاحية مجلس النواب في اتهام الوزراء وتأييده امام المجلس العالي لا تشمل التحقيق وجمع الادلة، وبالتالي فيجوز منح هذه الصلاحية لرئيس النيابة العامة بمقتضى تعديل على قانون محكمة الوزراء لان رئيس النيابة العامة هو رأس الجهاز الذي يملك هذه الصلاحية وتعديل الاختصاصات بين موظفي النيابة العامة جائز بقانون خلافا لرأي الاكثرية المحترمة.

قرار صدر بتاريخ ‏ ‏ ‏ الموافق ٢٩/٢/١٩٩٢

عضو	عضو
قاضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
عبدالكريم خريس	عبدالكريم معاذ

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة هذا تفسير دستور وملزم للمجلس وللجنة القانونية ايضا وهو فقط لاطلاع المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: لاطلاع المجلس ويستقر هناك لان اللجنة القانونية هي المرجع في هذه القضايا، المجلس اطلع على ذلك وهو مدون وتكون اللجنة القانونية على علم بذلك ويستقر هناك، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انه يترتب عليه اجراء اننا نبلغ الحكومة ان مشروع القانون الذي طلبناه لم يعد موضع بحث لان هذا جاء بناءا على قرار من اللجنة القانونية والمجلس برفع مشروع لقانون محاكمة الوزراء اما وقد تبين ان هذا الامر غير دستوري فيعتبر الموضوع قد اجيب عليه ولا حاجة لرد من الحكومة شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال اذا كان هناك اجراء فيما ذكرت للجنة القانونية، شكراً، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - اقتراح بقانون رقم (٦) تاريخ ٢٦/٣/١٩٩٢ مقدم من ثلاثة وعشرين نائبا بشأن وضع قانون للاتحاد العام لطلبة الاردن.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نرغب نحن النواب الموقعين ادناه باقتراح مشروع قانون للاتحاد العام لطلبة الاردن وذلك تلبية للمراحل العملية التي انجزت على صعيد الجسم الطلابي في الجامعات وكليات المجتمع حيث تأسست اللجنة التحضيرية للاتحاد العام وقامت عبر العامين الماضيين بمراجعة مجلس النواب ومراجعة الحكومات المتتالية وقد تم التزام الحكومة السابقة بالموافقة على اظهار الاتحاد الى حيز الوجود.

هذا ونرفق لمعاليكم الاسباب الموجبة لهذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ - د. عبدالله العكايلة
٢ - محمد العلاونة
٣ - د. احمد الكوفحي
٤ - فؤاد الخلفات
٥ - عبدالمنعم ابوزنط
٦ - حمزة منصور
٧ - عبدالحفيظ علاوي
٨ - د. همام سعيد
٩ - د. محمد الحاج
١٠ - زياد ابوغنيمة
١١ - داود قوجق
١٢ - د. ماجد خليفة
١٣ - د. علي الحوامدة
١٤ - عبدالباقي جمو
١٥ - فيصل الجازي
١٦ - كامل العمري
١٧ - يوسف الخصاونة
١٨ - د. حسني الشياب
١٩ - فارس النابلسي
٢٠ - عبدالرحيم العكور
٢١ - عطا الشهوان
٢٢ - يعقوب قرش
٢٣ - ذيب انيس

الاسباب الموجبة لمشروع قانون الاتحاد العام لطلبة الاردن

جاءت الحاجة الى ابراز الاتحاد العام لطلبة الاردن مع مرحلة التحول الديمقراطي التي ابرزت الاردن على الصعيدين العربي والدولي في صورة مشرقة تتطلع الكثير من دول العالم الثالث اليها.

ولما كان طلبة الجامعات يمثلون شريحة مثقفة وكبيرة في شعبنا فان تأسيس مؤسسة ديمقراطية لهم تبدو ضرورة ملحة لتحقيق الاهداف التالية:

١ - تبني قضايا القطاع الطلابي والمطالبة بحقوقه والحفاظ على مكتسباته.



٢ ـ المشاركة في بناء الشخصية الطلابية المتكاملة الواعية لقضايا امتها والمحافظة على هويتها ضمن اطار ثقافتها العربية الاسلامية.

٣ ـ المشاركة في دعم وتطوير المسيرة الاكاديمية والثقافية والاجتماعية والمساهمة البناءة في سياسة التعليم العالي.

٤ ـ العمل على تحقيق التفاعل الايجابي مع المجتمع المحلي ومع مؤسسات الدولة الرسمية والشعبية والتطوعية بما يدفع مسيرة التنمية والتقدم في مختلف المجالات.

٥ ـ اتاحة المجال لتمثيل القطاع الطلابي في مختلف المؤسسات والفعاليات المؤسسية لاكتساب الخبرة وتدريب القيادات.

٦ ـ العمل على تجسيد الوحدة الوطنية والحفاظ عليها وصيانتها من خلال مؤسسة ريادية تمثل جسما طلابيا كبيرة على امتداد الاردن كله.

٧ ـ ايجاد الاطار المؤسسي للتربية العملية السياسية والادارية للجسم الطلابي.

معالي رئيس المجلس: اللجنة القانونية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ ـ الاقتراحات برغبة:

١ ـ اقتراح برغبة رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات، حول مشكلة المواصلات من مخيم البقعة الى عمان ومن مدينة السلط الى الجامعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب حفظه الله

الموضوع: اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد.

فارجو التكرم بعرض الاقتراخ برغبة التالي على المجلس.

١ ـ حل مشكلة المواصلات من مخيم البقعة الى عمان وبالعكس وذلك بزيادة عدد الحافلات العاملة على هذا الخط ولا يخفى كثرة عدد الركاب الذين يتزاحمون صباح مساء على هذا الخط.

٢ ـ حل مشكلة المواصلات من مدينة السلط الى الجامعة الاردنية بزيادة عدد الحافلات العاملة على هذا الخط وذلك لاتاحة الفرصة امام الاعداد الكثيرة من الطلبة القاطنين في مدينة السلطة والذين يقضون الساعات الطويلة واقفين على الخط في الصباح والمساء.

وجزاكم الله خيرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب

ابراهيم خريسات

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢ ـ اقتراح برغبة رقم (٩٠) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات، بشأن انارة الشارع الرئيسي من صافوط الى محطة الاقمار الصناعية وتوصيل الكهرباء الى القرى المجاورة للسلط والتجمعات السكنية القريبة منها.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب حفظه الله

الموضوع: اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اما بعد:

فارجو التكرم بعرض الاقتراح التالي على المجلس.

١ ـ انارة الشارع الرئيسي المحاذي لمخيم البقعة من صافوط الى محطة الاقمار الصناعية.

٢ ـ توصيل الكهرباء الى القرى المجاورة للسلط والتجمعات السكنية القريبة منها واخص بطنا وكفرهودا حيث لا تبعد هذه التجمعات اكثر من خمسة كيلومترات عن مدينة السلط.

وجزاكم الله خيرا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب

ابراهيم خريسات

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٨ ـ الاستماع الى بيان معالي وزير الصحة، حول شهادات اطباء الاختصاص والاعتراف بها بناء على الاستجواب رقم (٣) المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة نقطة النظام تتعلق بالمادة (١٠٠) من النظام الداخلي المتعلقة بالاستجوابات والتي تنص على انه يشرح المستجوب استجاوبه اولا ثم يرد معالي الوزير ثم يشترك النواب في المناقشة وبعد ذلك يبين المستجوب ما اذا كان اقتنع بالاستجواب او اقتنع بجواب الحكومة ام لا هذا هو الاصل النظامي لمسألة الاستجواب لا ان يبدأ الوزير البداية للنائب المستجوب ثم الوزير ثم النواب ثم النائب المستجوب هكذا النظام الداخلي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ارجو من الاستاذ الدغمي قراءة المواد (٩٤، ٩٥، ٩٦) حتى تصل الى (١٠٠) هذا استجواب اول وقدم خطيا وادرج على جدول الاعمال حسب المادة (٩٥) وهو الان ما هو موضوع البحث الان، الان المادة (٩٦) يحدد المجلس موعد للمناقشة وحدد الدورة القادمة لانه لا يوجد وقت حتى يناقش الان فهو الان على المجلس ان يحدد الموعد، انت تتحدث عن موضوع التنمية

هكذا من الأصل

الاجتماعية واستجواب الدكتور همام سعيد اليس كذلك، عن ماذا تتحدث استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: هؤلئك استجوابين غير هذا الاستجواب معالي الرئيس غير هذا الاستجواب اللي اؤجل الى الدورة القادمة معالي رئيس.

معالي رئيس المجلس: هذا موضوع جلسة ماضية يعني ليس موضوع بحث الان، الان نتحدث عن استجواب قدمه الدكتور همام سعيد قدمه لوزير التنمية الاجتماعية، اي بند استاذ الدغمي؟ بند (٨) تم بالمراحل الاولى، استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابده: ان افهم سيدي الرئيس ان تشار نقطة نظام عندما يخالف الرئيس النظام او يخالفه عضوا لو ان النائب المستجوب طلب ان يشرح استجوابه ورفضت الرئاسة لقيل ان هذه نقطة نظام انا لم اسمع ان المستجوب قد طلب ان يشرح استجوابه ورفضت الرئاسة ذلك، لقد وصلنا الى النقطة فلم يطلب النائب الكلام وقيل ليتحدث الوزير، فما موضوع نقطة النظام؟ هل رفض طلب النائب عندما طلب ان يتكلم؟ لم يطلب ولم يرفض طلبه، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، بتصور الكلام اللي يحكي عنه الاخ ابو فيصل تجاوزنا شرح الاستجواب وبناءا عليه لم ياتي لتجث كلمة استجواب هنا وانما جاء تحت بند اخر، شرح الاستجواب واتفقنا ان اليوم الوزير بجاوب فهو موضوع اجابة الوزير هذا اليوم فقط لذلك اقترح ان نسير في الموضوع وفق ما ورد بجدول الاعمال، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ ابو عليم.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس رح نستمع لبيان معالي وزير الصحة وبعدها نستمع للاخ منصور مراد.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس، الحقيقة بمراعاة ترتيب مواد النظام الداخلي نجد ان هناك ثلاثة مراحل، المرحلة الاولى تقديم الاستجواب خطياً ومن ثم يرسل الى الوزير المعني، ثم يحدد المجلس موعد للمناقشة بناء على هذا الكتاب بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن (٨) ايام الا اذا رأى المجلس وجه الاستعجال وافقه الوزير، الوزير في المرة الماضية استمع الى استجوابي الخطي المقدم من سعادة النائب فهذا يعني انه الان من حقه ان يقدم جوابه على هذا الاستجواب، اذن معالي الوزير يتكلم بموجب المادة (٩٦) بعد ما يقدم بيانه اذا كان هناك من موجبات شرح وجهة نظر النائب بعد سماع كلام الوزير فبأمكانه عندئذ ان يقدم شرحاً بموجب المادة (١٠٠) من النظام الداخلي، وعندئذ بناءا على سماع كلام الوزير وكلام النائب يمكن لاعضاء مناقشة هذا الكلام ومناقشة هذا الموضوع من جميع جوانبه لذلك

ارى من حق معالي الوزير ان يتكلم الان في هذه القضية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً الدكتور مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة اريد ان اذكر في الجلسة الماضية عندما كنت معالي الرئيس تمنعنا من التحدث في موضوع الاستجواب وتم من حيث الاساس هو قبوله كشكل وليس كمضمون هذا الاستجواب.

معالي رئيس المجلس: قبل الاستجواب وادرج حسب الاصول.

الدكتور ذيب مرجي: كشكل، ما تحدثنا بالاستجواب معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ قبل الاستجواب حسب الاصول شكل وموضوع، استاذ الدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن: شكراً معالي الرئيس، لقد كثر الحديث بجلسات ماضية عن المجلس الطبي الاردني وطلب الزميل من معالي وزير الصحة ان يدلي ببيان حول شهادات الاختصاص، وطلب من معالي الوزير بهذه الجلسة من قبل الامانة العامة ان يلقي ببيان فمعالي الوزير الان على منصة الخطاب، فانني اقترح ان يلقي بيانه، ومن ثم ان كان هناك داعي للمناقشة لهذا الامر ان يقبل ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، احببت حقيقة بتوزيع اخذ اراء الاخوان وهذا ما هو متبع، فالان دعينا معالي الوزير ليعطي بيانه وبعد ذلك للمستجوب ان يناقش وهذا أمر حقيقة ما درجنا عليه وما هو تسلسل المفهوم من تسلسل المواد النظام الداخلي، اذا سمحوا لي الاخوان الان دور معالي الوزير حتى يلقي ببيانه وبعد ذلك ترون ما تريدون، معالي الوزير تفضل.

معالي وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

أرجو أن تسمحوا لي أن أبين بعض النقاط الهامة الخاصة بالمجلس الطبي الاردني، لها علاقة بتوضيح الاستجواب المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.

وهنا اود ان اؤكد ان مبررات انشاء المجلس الطبي عام ١٩٨٢ كانت لضبط ممارسة مهنة الطب ومراقبة الاداء الفني في مجالها.. حيث لم يسبق صدور قانون المجلس تشريع اخر ينظم اسس التخصص الطبي في المملكة بشكل علمي وموضوعي مثل قانون المجلس الطبي.. فنطرا للترهل الذي اخذ يبدو على مستوى الاداء في مهنة الطب ادرك المسؤولون في وزارة الصحة والجامعات الاردنية والخدمات الطبية الملكية ونقابة الاطباء - التي كان لها دور فاعل في تأسيس المجلس - بضرورة وضع تشريع ينظم مهنة الاختصاص الطبي بشكل افضل، فكان قانون المجلس الطبي الاردني الذي ابتدأ العمل به في ١٩٨٢/٢/١٦ والذي تقدم بموجبه حتى الان



(٢٢٢٨) طبيبا للحصول على شهادة الاختصاص من المجلس نجح منهم (١٢٧٩)، وان نسبة النجاح هذه مقبولة وتعادل نسب النجاح في الامتحانات المشابهة التي تجريها العديد من الدول لهذه الغاية.

ايها النواب المحترمون.

ان قانون المجلس الطبي الاردني ليس بدعة ينفرد بها الاردن.. فكل دولة تحرص على مستوى خدماتها الطبية، لها الحق في انشاء مثل هذه المجالس للمحافظة على المستوى الطبي وضبطه.. ففي الدول المتقدمة كامريكا مثلا توجد ولايات لا تعترف بشهادات الولاية الاخرى الا بامتحان يجري لهذه الغاية.

ان منح شهادة الاختصاص بشكل تلقائي دون اعتماد مواصفات وتعليمات بدعوى ان الفقرة (ز) من المادة (٦) من قانون المجلس لم تنص على مستوى شهادة الاختصاص المطلوب تقييمها.. فالجواب على ذلك اقتبسه من قرار ديوان التفسير نفسه حيث يقول: «ان من القواعد الفقهية انه لا يجوز ان يتم تفسير النص القانوني بمعزل عن باقي نصوص القانون.. بل لا بد ان يجري هذا التفسير على ضوء ما تضمنه القانون من نصوص واحكام اخرى) انتهى الاقتباس.

وفي هذا المجال فان المشرع لم يغفل صلاحية اللجنة العلمية في المادة العاشرة من القانون وصلاحية المجلس في المادة (٢٢) وسياق مواد اخرى في القانون نفسه التي اعطت الحق للمجلس وضع المواصفات والتعليمات اللازمة لاصدار الشهادات.

والان اقدم ردي على الاستجواب المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.

١ - اشار مقدم الاستجواب الى ان هناك تباطؤاً متعمداً في انجاز تقييم الشهادات.

الجواب: لقد اشرت في ردي على استفسار النائب السيد مراد بتاريخ ١٩/١/١٩٩٢ انه تم توجيه اللجان للانتهاء من التقييم قبل نهاية الشهر الماضي - واذا اخذنا بالحسبان الفترة التي تعطلت فيها الاعمال بسبب الاحوال الجوية التي سادت الشهر الماضي، والانجاز الذي تم بصدد تقييم الشهادات من قبل اللجان العلمية - كما هو مبين في الاحصائية التي بين يدي الان. والتي تبين ان عملية النظر في جميع ملفات الاطباء لغايات التقييم قد اكتملت.. كذلك يتضح انه لم يكن هناك تباطوءٌ متعمدٌ في انجاز تقييم الشهادات كما اشار السيد مراد.

هذه القائمة اكتملت، الذين لهم طلبات (٩٩٧) شهادة للتقييم قيم منها (٥٣٦) اعطو جواب، منهم (٢١٨) اعطو الشهادات و (٣١٨) اعطو الجواب ان المتطلبات غير كاملة وعليه تقديم الامتحان وابديت الاسباب لهم، وهناك (٤٩١) لا زالوا الدرسات بشأنهم في مسيرتها لاستكمال النواقص والنواقص سأذكر بعض منها في سياق الحديث، لقد اتصلنا بالملحقين الثقافيين والجامعات والسفارات، وتأتي النواقص اتباعاً لهذه الشهادات وتقييم وطلب من اصحاب هذه الشهادات ان يأتوا بالنواقص والكثير منهم يأتي بهذه النواقص وتقييم حال ورودها الى المجلس في كل اسبوع.

٢ - اورد النائب المحترم ان المجلس يعتمد الواسطات في عملية اصدار الشهادات، وان هناك شهادات تقيم واصحابها خارج البلاد:

جواب: انفي نفيا قاطعا ان تكون اية واسطة في هذا المجال قد اثمرت او لقيت بالاً من أي مسؤول سواء في اللجان العلمية او في المجلس، والذين (تواسطوا) يعرفون اكثر من غيرهم انهم لم يفلحوا ولم يحصلوا على شيء نتيجة لذلك، وان الحق، وصل ويصل الى اصحابه بسبب احقيته فقط.. وحبذا لو ان سعادة النائب يعطينا اسما طبقت عليه الواسطة حتى نقوم بمحاسبة اللجان المسؤولة عن ذلك.

واما ان هناك حالات من الشهادات تقيم واصحابها في الخارج، فهذا امر عادي لا يدعو الى الاستغراب، لان من حق صاحب اي شهادة له ملف لدى المجلس الطبي الاردني ان تقيم شهادته حسب التعليمات والاصول، سواء كان داخل المملكة او خارجها، فالذين هم في الخارج لديهم اهل في الداخل يستفسرون عن مصير تقييم شهادات ابنائهم او اقاربهم.

٣ - جاء في الاستجواب ان التقييم يتم لخمس شهادات فقط في كل اسبوع، وان تقييم الشهادات يمكن ان يتم بيوم واحد، لان اصحابها لديهم وثائق بان شهاداتهم مستوفية الشروط للجلوس للامتحان، كما ان المجلس يضع شروطاً تعجيزية وتعليمات باثر رجعي.

الجواب: اود ان اوضح لسعادة النائب ان ما يعرض على اللجان العلمية في المجلس من القضايا اكثر بكثير مما ذكر.. اذ يعرض عادة قضايا تتجاوز العشرين او اكثر في الجلسة الواحدة.. لكن القرار يمكن ان يصدر لخمس منها او اكثر او اقل حسب نتائج التقييم) وليس بالضرورة الاعتراف بجميع الشهادات المعروضة للتقييم والا لما كان ضرورة لعمل اللجان للتقييم ويصبح الامر حينئذ تصديقا على الشهادات وليس تقييما لها، والتصديق لا يحتاج الا الخاتم تختم به الشهادت اعترافا بصحة التواقيع الموجودة عليها دون الدخول في محتوياتها.

وان ما اشار اليه السيد مراد من ان المقبولين للامتحان تعتبر شهاداتهم مقيمة ومعترفا بها تلقائيا وما على المجلس الا اصدار شهادات بتقييم اختصاصهم بدون امتحان.. فذلك امر مخالف للواقع، فالمعايير التي جرى قبولهم على اساسها لدخول الامتحان تختلف عن المعايير التي وصعها المجلس بعد صدور قرار ديوان التفسير لغايات التقييم، وقد اوضح ذلك قرار ديوان التفسير نفسه حيث نص صراحة ان للمجلس بخصوص اصادرة الشهادات - وظيفتين: احداهما منح شهادات المجلس للاطباء الذين يجتازون الامتحان. والوظيفة الاخرى منح شهادات المجلس نتيجة التقييم دون امتحان. وقد تضمن القرار ايضا ان منح الشهادات سواءنتيجة الامتحان او نتيجة التقييم يجري بناء على المواصفات المعتمدة من قبل المجلس عملا باحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٢) التي اعطت للمجلس صلاحية وضع التعليمات لاصدار الشهادات.



وللتدليل على ان المعايير والمواصفات المعتمدة من قبل المجلس للجلوس للامتحان لا بد وان تكون مختلفة عن المعايير لتقييم الشهادات ورقيا بدون امتحان، اعرض على مجلسكم الكريم نماذج من شهادات الاختصاص ولدي الكثير منها فمثلا هذه شهادة اختصاص في امراض القلب : كتب عليها صراحة انه ليس لها قيمة مهنية أو اكاديمية في بلد التخصص. بل انها صالحة للممارسة في بلدان العالم الثالث وهي حاضرة ليطلع عليها من اراد منكم.. فصاحب مثل هذه الشهادة لا نستطيع ان نقيمه ورقياً.. بل هو مقبول لدخول امتحان شهادة المجلس.. وعند اجتيازه لهذا الامتحان يصبح بامكانه ممارسة اختصاصه في بلدنا. . ولا اعتقد ان احد من اعضاء هذا المجلس الموقر يسمح لاحد افراد عائلته ان يذهب الى اخصائي في مثل هذا الاخصائي لاجراء عملية او غيرها. ولا انا اوافق وهو بهذا المستوى الا بعد اجتياز الفحص الطبي الاردني... ونماذج اخرى والذي يرغب بالاطلاع عليها لاحقاً فلدى المجلس شهادات صادرة من نفس الجامعة ونفس الاختصاص حصل بعضهم عليها بدارسة ٣٦ شهراً واخرون ب ٤٨ شهراً وعندما استفسرنا من الجامعة المعنية اجابوا بان مدة الاختصاص قد حفضت في فترة ما الى ٣٦ شهرا ومع هذا وافقنا واعتبرناها وهي من نفس الجامعة وبنفس الاختصاص ولهذه هي الشهادة لمن اراد التثبت ولمن اراد ان يطلع عليها، وعندما طلبنا من احد الاطباء احضار الشهادة الاصلية لاختصاصه اجاب بان الشهادة الاصلية هي كرتونة لم يحصل عليها او يحضرها لانها ليست ذات اهمية.. وعلى النقيض فعندما استفسرنا من احدى السفارات بعمان عن صحة صورة شهادة اختصاص صادرة عن احدى الجامعات هناك طلبوا منا احضار الشهادة الاصلية حتى السفارة رفضت تصديق الصورة بدهم الشهادة الاصلية اللي اصحابهم يقولون هذه كرتونة لا قيمة لها لذلك لم نحضرها.

٤ - ورد في البند الاخير من الاستجواب ان هناك استغراباً من بعض الملحقين الثقافيين ببعض السفارات، من الطلبات التعجيزية التي يطلبها المجلس الطبي الاردني مما اشعرهم بوجود محاولات متعمدة هدفها الاحتكار للمهنة والسوق وهذا يضر بسمعة بلدنا.

الجواب: لم يوضح سعادة النائب من هم الملحقون الثقافيون المقصودون في هذه النقطة من الاستجواب؟.. هل هم من السفارات الاجنبية في الاردن ام هم من السفارات الاردنية في الخارج؟

اذا كان الامر يتعلق بالسفارات الاجنبية المعتمدة في الاردن فاود ان اطمئن النائب الكريم ان اتصال المجلس الذي يتم مع السفارات الاجنبية المعتمدة في عمان عن طريق وزارة الخارجية، كان له نتائج تتسم بالاحترام والاستجابة لاستفسارنا عن بعض الشهادات وشؤون الاختصاص في بلدانهم.. واما اذا كان لدى السيد مراد معلومات شخصية حول اتهامات يطلقها ملحقون ثقافيون بهذا الشأن فان ذلك بادرة دبلوماسية جديرة بالاهتمام والمتابعة.. واذا كان يعني الملحقين الثقافيين في

السفارات الاردنية في الخارج فان تجاوبهم مع استفسارات المجلس، مثال للجدية والتجاوب السريع، الجديرين بالتقدير والاحترام من قبلنا جميعا وعلى اي حال سيبقى سؤال هام حول هذه النقطة وهو: هل الملحقون الثقافيون في السفارات هم المخولون بوضع الشروط والتعليمات لغايات تقييم الشهادات؟

ايها النواب المحترمون،

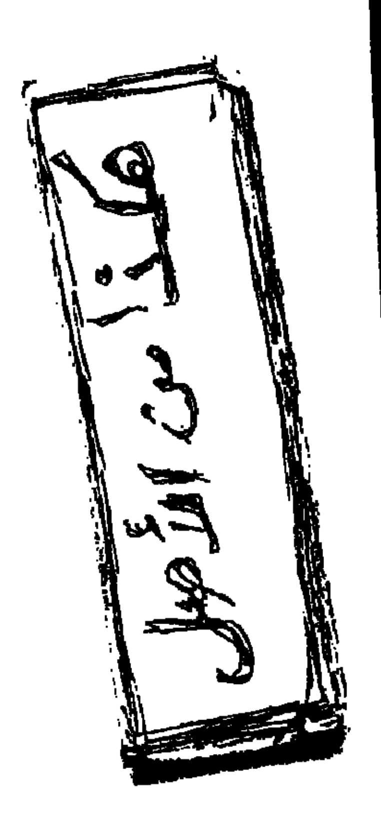
نقطة اخيرة اود ان اذكر.. وهي ان شهادة المجلس الطبي الاردني التي دأب المجلس على اصدارها منذ انشائه نتيجة الامتحان كان لها مكانة خاصة، حيث يعطى حاملوها اولوية في التعين والترفيع في الجامعات والمستشفيات في بعض الدول العربية ومنها دول الخليج واخص بالذكر المملكة العربية السعودية الشقيقة التي يقدر عدد حاملي شهادة المجلس الطبي الاردني من رعاياها سعوديون يأتون من السعودية في الاختصاصات المختلفة منهين مدة التدريب المبرمج مطابقين لشروط المجلس الطبي الاردني حوالي (٧٠) طبيبا في مختلف الاختصاصات الطبية تقدموا في هذا الامتحان يحضرون خصيصا وقد اجتازوا الامتحان حوالي (٧٠) طبيبا في مختلف الاختصاصات الطبية، وقد اصدرت وزارة التعليم العالي السعودية قرارها رقم ١٤٠٥هـ/٢٤/٢٤ تاريخ ١٤٠٥/٩/١٥هـ بمعادلة شهادة المجلس الطبي الاردني بالدكتوراة.. اللي يرغب بالاطلاع على قرار وزارة التعليم العالي السعودية بمعادلة شهادة المجلس الطبي الاردني بالدكتوراه. وهي القرار لمن احب ان يطلع ولكن بعد ان بدأ المجلس باصدار شهادات التقييم بدون امتحان اوقفت السعودية اعترافها السابق وامتنعت عن تعيين الاطباء من حملة شهادة المجلس.. مما حداني ان اوجه كتابا الى معالي وزير الصحة السعودي ابين له فيه الفرق بين الشهادتين.

ارسلت له شهادتين المقيمة نتيجة الامتحان وارسلت له الكتاب في منتصف الشهر الماضي لمعالي وزير الصحة السعودي، لان ذلك يطل تعيين اطبائنا، وانا اخشى من الاطباء الموجودين هناك ان ينهوا استخدامهم بموجب هذا الاجراء الذي يجري بالمجلس الطبي.

معالي الرئيس

ايها النواب المحترمون

ثقوا اننا حريصون اشد الحرص على اعطاء كل ذي حق حقه.. وان ما يجري في المجلس لتقييم الشهادات يجري وفق القانون، ويحق لحامل شهادة الاختصاص الذي يشعر بان لجنة الاختصاص المعنية باختصاصه في المجلس لم تنصفه، ان يرفع ظلامته الى المجلس نفسه الذي يرأسه وزير الصحة ويضم في عضويته عمداء كليات الطب في الجامعات الاردنية ومدير الخدمات الطبية الملكية ورئيس لجنة الدراسات العليا ونقيب الاطباء الذي ساهم في وضع الاسس المتبعة لتقييم الشهادات ويشارك الان في تطبيقها.. فهو الممثل المباشر ويشارك في تطبيقها وله تصريح مشهور يقول فيه نقيب الاطباء ان الاعتصام لا مبرر للاعتصام وعملية تقييم الشهادات عادلة هذا هو ممثل النقابة المباشر.. كما انه يمكن لمن لا يقتنع برد المجلس على ظلامته ان يتوجه للقضاء.. فنحن في دولة



يسودها القانون . . وان المجلس الطبي الاردني يطبق قانوناً . . وقد اكد على ذلك سعادة رئيس لجنتكم القانونية في معرض المناقشة حول هذا الاستجواب في جلسة الاحد الماضي .

وختاما ولعلم مجلسكم الكريم . . لدينا في المجلس الطبي مستشار قانوني يشارك ويتابع اعمال المجلس ولجانه للتأكد من سلامة اجراءاتنا . . والكمال لله وحده، وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله .



المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الطبي الأردني

JORDAN MEDICAL COUNCIL

شهادة بتقييم الاختصاص

بعد تقييم شهادة الاختصاص في الصادرة

من التي يحملها الدكتور

فان المجلس الطبي الاردني يمنحه هذه الوثيقة اعترافاً بها

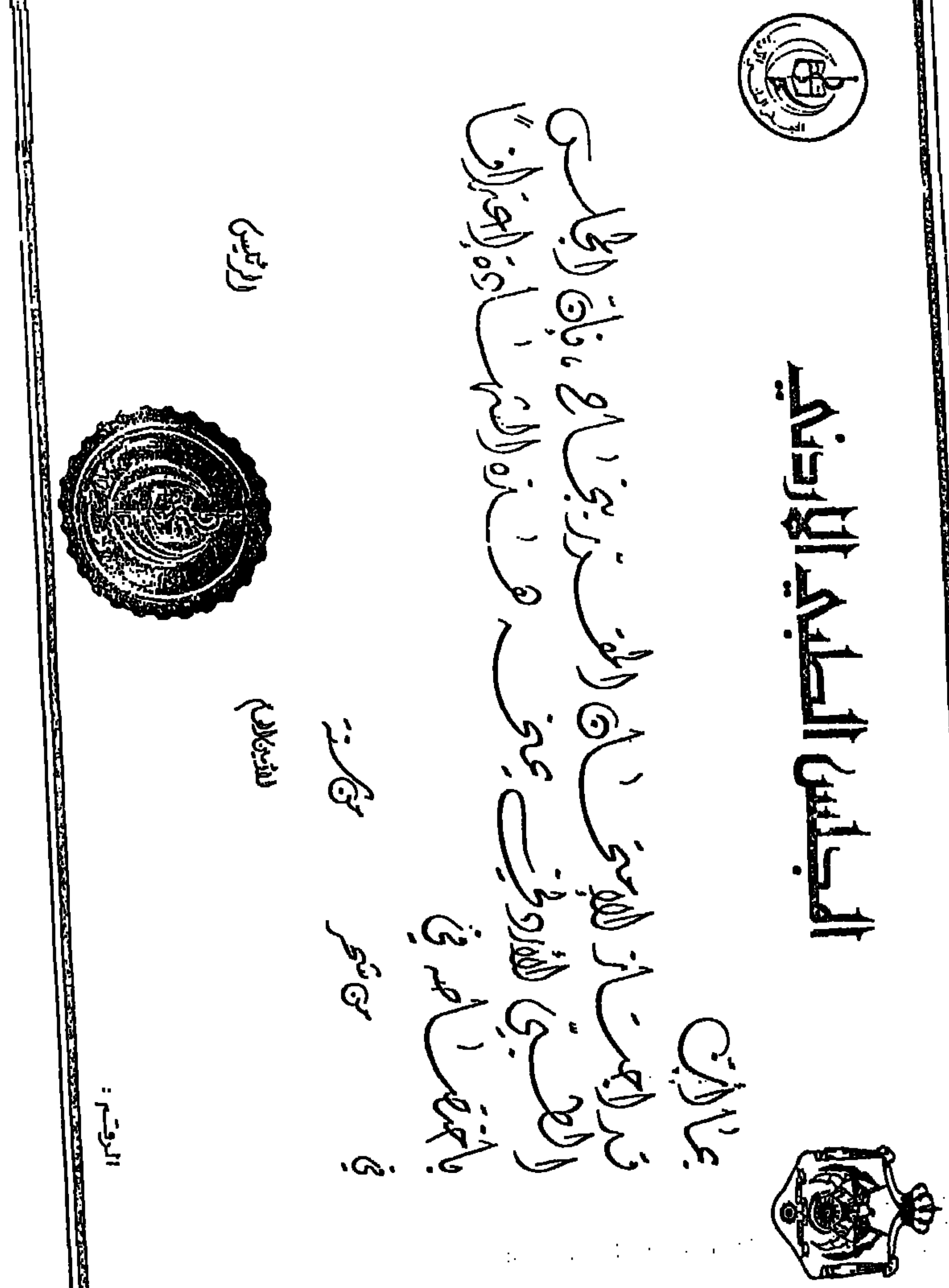
تقييماً وليس نتيجة امتحان .

عمان في من شهر من سنة

الأمين العام الرئيس

الرقم : ( )





قرار وزارة التعليم العالي السعودية
بالاعتراف بشهادة المجلس الطبي الاردني
ومعادلتها «بالدكتوراة»

قـرار رقـم ١٤٠٥هـ/٢٤/٢٤ في ١٤٠٥/٩/١٥هـ:

ان شهادة المجلس الطبي الاردني في جميع التخصصات التي تمنح فيها تعادل الدكتوراة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

وكيل الوزارة للشؤون الفنية

الرابع والعشرون: استعرضت اللجنـة شهادة المجلس الطبي الاردني والحاصل عليها السيـد/ مصطفى محمـود عبدالـرحمن حمزة من المجلس الطبي الاردني. وبعد الاطلاع لما ورد من معلومـات من سعـادة الملحق التعليـمي السعـودي بـالاردن بخـطابـه رقم ١٠٩٠/٧ وتاريخ ١٤٠٥/٨/٢١هـ ومناقشتها والاستماع الى التقرير المقدم من سعادة د/ سراج ملائكة والذي قام بدراسة المؤهل المذكور اتخذت اللجنة القرار التالي:

قرار رقم: ١٤٠٥هـ/٢٤/٢٤:

«ان شهـادة المجلس الـطبي الاردني في جميـع التخصصـات التي تمنـح فيهـا تعـادل الدكتوراة».

وانتهى الاجتمـاع حيث كانت السـاعة الواحدة بعد منتصف الليل. . والله الموفق.

د. حسين علوي
د. محمد الحيدر
د. محمد الرشيد
د. سعود النمر
د. محمد السالم
د. سراج ملائكة

رئيس اللجنة بالنيابة
د. عبدالرحمن الشبيلي

الرجاء ان يعنون الرد باسم مكتب وكيل الوزارة للشؤون الفنية.

0J3850583

CLASE 8ª

CINCO PESETAS

I, the undersigned, BRENDA HELEN OLDHAM, Sworn Translator, duly registered for the Province of Barcelona, holder of National Identity Document Nº 36.962.561 and with office address at Calle Balmes 200, Atico 6, 08006 Barcelona, Spain, do hereby certify that, to the best of my knowledge and belief, the following is a true and faithful translation into the English language of a document delivered to me in Spanish:

JUAN CARLOS I, KING OF SPAIN

and, on his behalf, the

Minister of Education and Sciences

Whereas, in accordance with the provisions and circumstances established by current legislation

Mr. Ahmad Salem Ibrahim Ayasreh

born 20th August, 1941, in Jarash (Jordan)

has proven that he fulfils the terms and conditions established in the Royal Decree of 11th January 1984 and, likewise, other complementary provisions, in the record transmitted by the University of Barcelona, hereby issues this

Diploma of Medical Specialist in Cardiology

WITH RESTRICTED EFFECT

Issued in Madrid on 5th August, 1986

The Interested Party	On the Minister's behalf: The Secretary of State for Universities and Research	Head of Dept.
(signature)	(signature)	(signature)

Special Register
Diploma Section Nº 2107



الشهادة الصالحة للاستعمال في بلدان العالم الثالث فقط
من اسبانيا

الترجمة الانجليزية

This diploma has the following rectrictions:

1. It shall have neither academic nor professional validity in Spain.
2. Under no circumstances may it be validated in regard to the Spanish diploma which has full academic and professional validity.
3. Neither may this present diploma, by reason of its validation in another country, be validated in regard to the Spanish diploma which has full academic and professional validity.
4. This present diploma is recognised solely for the purposes of validation and recognition in third countries wherein the professional qualifications and scientific training of the interested parties is considered to be of the same standard as that of Spanish specialists.

Translator's note:

The reverse of the diploma bears a stamp and inscription which read as follows:

AUTONOMOUS UNIVERSITY OF BARCELONA - FACULTY OF MEDICINE
Registered in book 3, folio 283, Nº 143
Bellaterra, 16th January, 1987
Department Head
(signature)

accompanied by a further stamp pertaining to the said University and Faculty.

Barcelona, thirteenth of November, one thousand nine hundred and eighty-nine.

BRENDA HELEN OLDHAM
INTERPRETE JURADO DEL IDIOMA INGLES
BARCELONA
c/. Balmes, 200, atc. 6ª
Telef. 237 16 41
08006 - BARCELONA

CERTIFIED TRANSLATION FROM SERBOCROATIAN INTO ENGLISH

THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIA
REPUBLICAL COMMITTEE OF HEALTH
AND SOCIAL POLICY
REF. 153-1194/82-02
DATED : 11 OCTOBER , 1982.
A T B E L G R A D E
VM/LJG

TO MR. MAJED MOHAMMED KHEIR YABROUDI
PHYSICIAN OF JORDAN
BELGRADE

IN CONNECTION WITH YOUR REQUEST , AND REGARDING OF SYSTEM OF SPECIALISATION IN THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIA AND THE STATUS OF PHYSICIANS WHO PASS SPECIALIST'S EXAMINATION IN PARTICULAR BRANCH OF MEDICINE , REPUBLICAL COMMITTEE OF HEALTH AND SOCIAL POLICY ISSUES THE FOLLOWING EXPLANATION

TO YOU SPECIALISATION IN OBSTETRICS AND GYNECOLOGY HAS BEEN GRANTED BY THE DECISION OF THE REPUBLICAL SECRETARIAT OF HEALTH AND SOCIAL POLICY ACCORDING TO THE LAW ON MEDICAL CARE AND MEDICAL SERVICE THAT WENT OUT OF FORCE ON 29 JULY,1979, WHEN CAME INTO EFFECT THE LAW ON MEDICAL CARE

IN PREVIOUS AND PRESENT REGULATIONS ON MEDICAL CARE IN THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIA IT HAS BEEN ESTABLISHED THAT SPECIALISATION OF PHYSICIANS IS A SPECIAL FORM OF PROFESSIONAL ADVANCED TRAINING THAT IS ORGANIZED FOR THE PURPOSE OF PREPARING FOR PERFORMING OF PROFESSIONAL WORK IN PARTICULAR BRANCH OF MEDICINE THAT IS IN PARTICULAR BRANCHES OF MEDICAL CARE

REQUIREMENTS FOR SPECIALISATION ARE GRADUATION FROM THE FACULTY OF MEDICINE, COMPLETED PHYSICIAN'S PRACTICE IN DURATION OF ONE YEAR - INTERNSHIP PASSED PROFESSIONAL EXAMINATION

SPECIALISATION AS A SPECIAL FORM OF PROFESSIONAL ADVANCED TRAINING INCLUDES SPECIALISATION TRAINING THAT IS PROGRAMME OF SPECIALISATION AND SPECIALIST'S EXAMINATION.

THE PROGRAMME OF SPECIALISATION IN OBSTETRICS AND GYNECOLOGY IN DURATION OF FOUR YEARS (48 MONTHS) THAT YOU HAVE COMPLETED INCLUDED AS FOLLOWS

- OBSTETRICS AND GYNECOLOGY	32 MONTHS
- WOMEN'S OUT-PATIENT WARD	2 MONTHS
- WOMEN'S CONSULTING CLINIC	2 MONTHS
- GENERAL SURGERY	9 MONTHS
- UROLOGY	3 MONTHS
	48 MONTHS

CERTIFIED TRANSLATION FROM SERBOCROATIAN INTO ENGLISH

THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIA
REPUBLICAL COMMITTEE OF HEALTH
AND SOCIAL POLICY
REF. 153-1478/84-02
DATED : 12 DECEMBER , 1984.
A T B E L G R A D E
MV/MK

BAHIJ KHALIL MUSALLAM ,
PHYSICIAN OF JORDAN

IN CONNECTION WITH YOUR REQUEST, AND REGARDING THE QUESTION OF SYSTEM OF SPECIALISATION IN THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIAX AND THE STATUS OF PHYSICIAN WHO PASSES SPECIALIST'S EXAMINATION IN CERTAIN BRANCH OF MEDICINE , REPUBLICAL COMMITTEE OF HEALTH AND SOCIAL POLICY OF THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIA ISSUES THE FOLLOWING EXPLANATION :

BY THE LAW ON MEDICAL CARE IN THE SOCIALIST REPUBLIC OF SERBIA IT HAS BEEN DETERMINED THAT SPECIALISATION OF A PHYSICIAN IS A SPECIAL FORM OF PROFESSIONAL ADVANCED TRAINING FOR THE PURPOSE OF PREPARING HIM FOR PERFORMING OF PROFESSIONAL WORK IN PARTICULAR BRANCH OF MEDICINE.

REQUIREMENTS FOR SPECIALISATION ARE : COMPLETED FACULTY OF MEDICINE, COMPLETED PREPARATORY PRACTICE - INTERNSHIP OF ONE YEAR DURATION AND PASSED PROFESSIONAL EXAMINATION.

THE SPECIALISATION AS A SPECIAL FORM OF PROFESSIONAL ADVANCED TRAINING INCLUDES SPECIALIST PRACTICE , THAT IS THE PROGRAMME OF SPECIALISATION AND SPECIALIST'S EXAMINATION.

SPECIALISATION IN OBSTETRICS AND GYNECOLOGY IS IN DURATION OF THREE YEARS (36 MONTHS) AND IS CARRIED OUT ACCORDING TO THE PROGRAMME WHICH INCLUDES :

OBSTETRICS AND GYNECOLOGY	36 MONTHS
OBLIGATORY TWO SEMESTERS TEACHING OBSTETRICS AND GYNECOLOGY (CONTINUED	9 MONTHS
IN CLINIC, THAT IS HOSPITAL HEALTH CARE OF WOMEN WITHIN DISPANSERY - THREE MONTHS	19 MONTHS
GENERAL SURGERY	6 MONTHS
UROLOGY	MONTHS

Juan Carlos I, Rey de España,

y en su nombre el

Ministro de Educación y Ciencia

Considerando que, conforme a las disposiciones y circunstancias prevenidas por la actual legislación,

Don

nacido el 20 de agosto de 1951, en Jarash (Jordania),

ha justificado que reúne las condiciones determinadas en el Real Decreto de 11 de enero de 1984 y demás disposiciones complementarias, en expediente tramitado por la Universidad Autónoma de Barcelona, expide el presente

Título de Médico Especialista en Cardiología

CON EFECTOS LIMITADOS

Dado en Madrid, a 5 de agosto de 1986

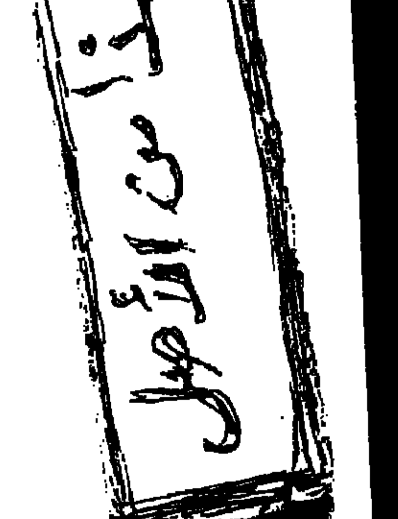
El Interesado,

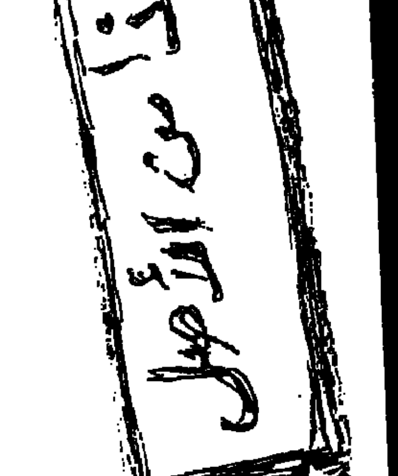
Por el ... El Secretario de Estado de Universidades e Investigación,

El Jefe de la Sección,

Registro especial de la Sección de Títulos

باللغة الاسبانية (اسباني)





اعتصام مفتوح ...

د.البطاينة: مطالب المعتصمين مخالفة للقانــون ولقرار ديوان التفسير

د. مرقة الاعتصام لا مبرر له وعملية تقييم الشهادات عادلة



عمان - الشعب - ...

نقيب الاطباء

جريدة الشعب تاريخ ٢٨/١/١٩٩٢ ص٥

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي وزير الصحة، والان من يود ان يدخل في هذه المناقشة حتى نسجل الاسماء استاذ منصور مراد طبعا صاحب الاستجواب، احمد عويدي، فخري قعوار، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: اقترح على الرئاسة الجليلة ان تتيح للاستاذ منصور مراد تقديم ما لديه وعلى ضوء ذلك يقرر المجلس الكريم فيما اذا كان يرغب بالمشاركة في المناقشة او ايقاف المناقشة واكتفاءا بما سمع او تأجيل المناقشة لوقت اخر لانه على جدول الاعمال موضوع طويل يتعلق بسياسة التربية والتعليم، اعود لاقول اقترح ان نبدأ بالاستاذ منصور وبعد ذلك يقرر المشاركة في المناقشة ام لا.

معالي رئيس المجلس: شكراً من يود الدخول في المناقشة له الحق في ذلك، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

بعد ان اكد الديوان الخاص بتفسير القوانين بقراره الصادر بتاريخ ٩١/١٠/٣ عدم شرعية الامتحان الذي كان يطبق على الاطباء الاختصاصيين منذ عام ١٩٨٢ حددت صلاحيات المجلس الطبي بتقييم شهادات الاختصاص من الخارج والاعتراف بها حسب نص الفقرة (ز) من المادة (٦) من قانون المجلس الطبي والتفسير القانوني الخاص به، وأن الاطباء الذين يترتب عليهم دخول امتحان المجلس الطبي للحصول على شهادة الاختصاص هم الاطباء الذين لا يحملون اية شهادة اختصاص طبي اصلا من اية جهة وهذا ما نصت عليه الفقرة (و) من المادة (٦) من القانون والتفسير القانوني له، لكن اعضاء المجلس الطبي بادروا بوضع شروط وتعليمات تعجيزية مخالفة للقانون والتي منها قرار المجلس الطبي رقم (٥٢) الخاص بالشروط والتعليمات لتقييم شهادات الاختصاص من الخارج والذي صدر بعد صدور قرار ديوان التفسير المشار اليه، هذا ولقد صرح معالي وزير الصحة ببنود هذا القرار ونشر في جريدة الرأي بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٢، ومن هذه الشروط:

١ - ان تكون الشهادة المطلوبة تقييمها اعلى شهادة اختصاص في بلد التخصص، وممنوحة نتيجة امتحان.

٢ - ان تكون مدة الدراسة التي حصل بعدها الطبيب على شهادة الاختصاص تتناسب ومتطلبات المجلس الطبي الاردني في ذلك الاختصاص وفقا لتعليمات المجلس الموضوعة لهذه الغاية منذ انشائه عام ١٩٨٢.

وردنا على الشرط الاول هو ان القانون لم يشترط ان تكون الشهادة التخصصية هي اعلى شهادة في بلد التخصص لان الفقرة (ز) من المادة (٦) تنص على (تقييم شهادات الاختصاص الطبي السريري والاعتراف بها) ولم تنص بحال من الاحوال على ان الشهادة المراد تقييمها يجب ان تكون اعلى شهادة وهذا التصريح لمعالي الوزير يتناقض مع ما صرح به معاليه يوم ١٩٩١/١٢/٤ ونشر تصريحه في جريدة الرأي بتاريخ ٩٩١/١٢/٥ والذي خلا من الشروط الانفة الذكر، ثم ان هذا الشرط لا ينطبق على الغالبية العظمى من اعضاء المجلس الطبي واعضاء لجنة الدراسات واعضاء اللجان المتخصصة لأنهم حصلوا على شهادات الزمالة البريطانية للتخصص والتي لا تعتبر اعلى شهادة اختصاص في بلد المنشأ لان اعلى شهادة اختصاص في بريطانيا هي الدكتوراة، وبالرغم من ذلك اعترف المجلس الطبي بشهادات الزمالة البريطانية التي هي ليست اعلى شهادة اختصاص في بلد المنشأ اضافة الى ان عدد السنوات التدريبية للتخصص في تلك البلد اقل من متطلبات المجلس حسب التعليمات الجديدة، والغريب في الامر ان هناك العديد من الاطباء المتضررين حاملين اعلى شهادات الاختصاص في بلد المنشأ (الدكتوراه) ولم يصدر المجلس الطبي لغاية الان شهادات الاعتراف لهم، ومعي الاسماء والوثائق وتواريخ تقديمها.

وردي على الشرط الثاني هو انه لا يجوز للمجلس الطبين يملي شروطه ويفرضها على كليات الطب المعترف بشهاداتها من قبل منظمة الصحة العالمية لان لكل جامعة برنامجها الخاص بالتدريب وعدد السنوات المطلوبة في كل تخصص والتي تتناسب مع البرنامج، اضافة الى انه لا يجوز للمجلس الطبي وضع تعليمات جديدة تتعارض مع القانون والتفسير القانوني ويعتمدها الان لتطبق باثر رجعي على الاطباء الذين انهوا اختصاصاتهم منذ عام ١٩٨٢ وتتعارض مع التعليمات الموضوعة منذ انشاء المجلس الطبي عام ١٩٨٢.

ان المتطلبات والتعليمات التي وضعها المجلس مؤخرا هي متطلبات خاصة بالاطباء المقيمين والمتدربين تدريبا محليا وليس للاطباء حاملي شهادات الاختصاص من الخارج وهذا ما يؤكده ما جاء في الكتاب الموجه لمعالي وزير الصحة من الامين العام للمجلس الطبي بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢١ والمرفق طيه.

ان التقييم من اجل اصادر شهادات الاعتراف بتخصصات الاطباء لا يختلف عنه من اجل دخول الامتحان وذلك ان الشروط التي كانت مطلوبة من اجل دخول الامتحان حسب نص البند رقم (١) فقرة (ب) من المادة (٦) من اللائحة الداخلية للمجلس وهي:

١ - ان يكون الطبيب حاصلا على شهادة اختصاص نتيجة تدريب وفحص من جامعة او كلية او هيئة يعترف بها المجلس.

٢ - ان تعتبر شهادة اختصاص في البلد الذي صدرت منه.

٣ - ان لا تقل مدة التدريب المبرمج عن الحد الادنى المقبول في المراكز التدريبية الاردنية.

٤ - ان لا تقل مدة التدريب عن المدة المعمول بها في البلد الذي تدرب به والمقرر لذلك الاختصاص.

ولو ان الاطباء لم يكونوا مستوفين تلك الشروط المبينة اعلاه لتقييم شهاداتهم

التخصصية المعترف بها من قبل منظمة الصحة العالمية، لما ارسل المجلس الطبي لهم اشعارات بان شهاداتهم مستوفية شروط دخول الامتحان، وهذا يعني بوضوح تام ان المجلس الطبي اعترف بشهاداتهم مسبقا حسب نص اللائحة الداخلية الانف ذكرها وما على المجلس الطبي الان الا ان يصدر على الفور شهادات الاعتراف بالتخصص لجميع الاطباء دون استثناء.

فمنذ صدور قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ٣/١٠/١٩٩١ اي منذ ستة شهور ولغاية اليوم (٢٩/٣/١٩٩٢) لم يصدر المجلس الطبي شهادات اعتراف الا لحوالي (٢١٩) من اصل حوالي (٤٥٠) (وان اكثرهم من الاطباء الذين يقيمون خارج الاردن) لم يأتوا هنا ولا مرة بالرغم من وجود حوالي (٢٧) لجنة علمية متخصصة تعمل على تقييم الشهادات التخصصية التي لا تحتاج في الحقيقة الا لعدة ايام فقط لتقييم شهادات الاطباء لو توفر حسن النية لدى المجلس الطبي الاردني بجميع لجانه المختلفة وهذه ادلة دامغة على ان هناك تباطؤ متعمدا واستمرازا في المراوغة ووضع العراقيل في اصدار شهادت الاعتراف بتخصصات الاطباء من قبل المجلس الطبي الاردني او حتى اصدار شهادات رفض من المجلس تثبت بان بعض الشهادات غير معترف بها اي طبيب مختص بعد ان يقدم اوراقه ان يطالب المجلس بانه اصدر كتاب رفض مبين الاسباب لرفضه، لان لا يريد بهذا الطبيب بان يلتجيء الى القضاء. حيث انه صرح مصدر مسؤول من المجلس الطبي أمس في جريدة الرأي بان هناك عدد من الشهادات غير مستوفية الشروط ومواصفات التقييم المعتمدة من المجلس (الشروط والمواصفات الجديدة التعجيزية للتقييم التي ذكرتها سابقاً) ويدعي بان كثيرا من الشهادات غير مستوفية للشروط والمواصفات التعجيزية الغير منطقية متذرعا بالحجج الواهنة التي نورد بعضا منها:

١ - اشترط المجلس الطبي بالاعتراف بتخصصات بعض الدول مثل ايطاليا ان يحضر الطبيب شهادة الاختصاص الاصلية (الكرتونية) مع رفض شهادة الاختصاص الاصلية (المصدقة الورقية) الصادرة عن الجامعة والمصدقة حسب الاصول، علما ان كثيرا من الجامعات في ايطاليا تصدر شهادات التخصص (الكرتون) بعد عدة سنوات من التخرج وهذا ما اكده الملحق الثقافي الايطالي في الوثيقة الرسمية التي اعطاها لاحد الاطباء الاختصاصيين بناءا على طلب المجلس الطبي بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٢، والغريب والعجيب في هذا الشرط ان المجلس الطبي قيم وقبل شهادات الاختصاص الاصلية (المصدقة الورقية) لدخول الامتحان سابقا والان يرفضها للتقييم فهل يعني ان المجلس الطبي كان يقبل شهادات اختصاص مشكوك فيها او مزورة عندما كان يجري امتحانات لاطباء الاختصاص سابقا؟.

٢ - يدعي رئيس واعضاء المجلس الطبي الاردني بان هناك بعض الدول مثل اسبانيا تصدر شهادات اختصاص مخصصة

لممارسة مهنة التخصص في العالم الثالث فقط وهذا القول غير صحيح لان العبارة المدونة في اسفل شهادات الاختصاص الاسبانية تفيد حسب المرجعية القانونية بانها شهادة لا تسمح لحاملها بمزاولة المهنة باسبانية والمقصود بها هو الحفاظ على حق الطبيب الاسباني في العمل داخل اسبانيا وعدم منافسته من قبل الاطباء الاجانب مع ان اي طبيب اجنبي اذا تزوج من اسبانية او حصل على الجنسية الاسبانية يصبح من حقه ممارسة مهنة التخصص داخل اسبانيا بنفس الشهادة الممنوحة له، ومعي وثائق ومعي اوراق من السفارة الاسبانية

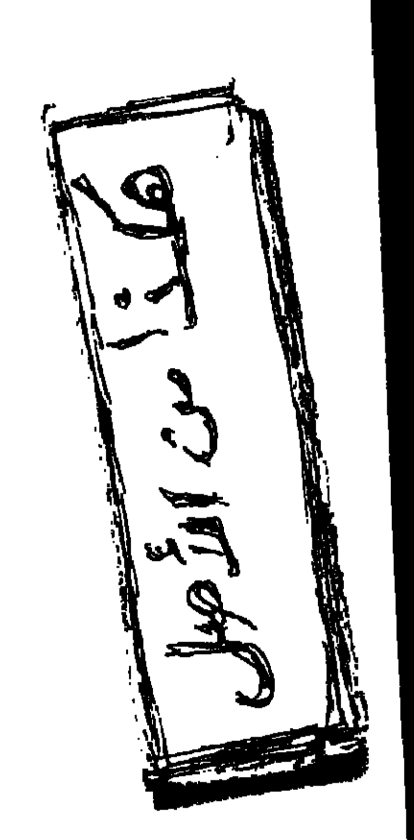
٣ - يشترط المجلس الطبي ان تكون سنة التدريب بعد بكالوريوس الطب العام (سنة الامتياز) قد عملها بعد حصوله على شهادة البكالوريوس ويرفض المجلس الطبي الاعتراف بشهادة الاختصاص اذا كان الطبيب قد عمل سنة الامتياز بعد حصوله على شهادة الاختصاص، بالرغم من ان قانون المجلس لم ينص على تقييم شهادة او سنة الامتياز للطبيب الاختصاصي الذي حصل على شهادة الاختصاص من الخارج، ويوجود اكثر من (٥٠) طبيب من هذا البند متضرر وفي جدول باسمائهم في جدول بوثائقهم.

٤ - يشترط المجلس الطبي للاعتراف بشهادات الاختصاص من بلغاريا وجود شهادة تدريب (امتياز) في الفترة الواقعة بين شهادة البكالوريوس في الطب العام وشهادة الاختصاص مع العلم بان خريجي بلغاريا عملوا سنة الامتياز ضمن فترة دراسة البكالوريوس (في السنة الاخيرة) اضافة الى انهم اجتازوا فحص الامتياز في الاردن ايضا.

وبناء على ما اوضحته في كلمتي اطالب مجلسكم الموقر بحسم الامور ووضع حدا لاستمرار المجلس الطبي في المماطلة والمراوغة وتعطيل اصدار شهادات الاعتراف للاطباء الاختصاصيين المتضررين.

ان المادة (٢٤) من قانون المجلس الطبي تنص على (دولة رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون) ووزير الصحة بصفته رئيسا للمجلس الطبي مكلفا قانونيا بتطبيق احكام هذا القانون، وان المادة (٨) المتعلقة بمهام لجنة الدراسات العليا تنص الفقرة (أ) منها على (تنفيذ قرارات المجلس) اي قرارات المجلس الطبي، وان الفقرة (ب) من نفس المادة تنص على (تنسيب اسماء اعضاء اللجان العلمية المتخصصة للمجلس والاشراف على اعمالها)، وان المادة (٦) فقرة (ز) المتعلقة بمهام المجلس الطبي تنص على (تقييم شهادات الاختصاص الطبي السريري والاعتراف بها).

ان كل هذه المواد القانونية تثبت ان للمجلس الطبي السلطة العليا على لجنة الدراسات العليا واللجان العلمية المتخصصة من حيث الموافقة على اعضاء هذه اللجان ويستطيع فصل اي عضو يخالف احكام هذا القانون بل نصت المادة (٦) فقرة (ز) على انه



يحق لـه كذلـك تقييم شهـادات الاختصـاص الـطبي السريـري والاعتراف بهـا اذا خـالفت اللجان العلمية القانون، وهذا بالتـأكيد يثبت مسؤوليـة وزير الصحـة بصفته رئيس المجلس الـطبي عـلى كـل مخـالفـات اللجـان العلميـة المتخصصة وكذلك لجنة الدراسات العليا.

الـزملاء النـواب المحترمـين، حـول مـا اوردته في سؤالي الى استجواب حـول تعطيـل اصدار الاعتراف بشهـادات الاختصاص اورد اليكم الوثيقة التالية:

هذا تعهد لمنع الاطباء اطباء الاختصاص ان يصبحـوا اختصـاصيين في الاردن، اسـماء بعض الاطباء الاختصاصيين المتضررين والذي أخذ عليهم تعهد خطي بان لا يتقـدموا لامتحـان المجلس الـطبي للحصول عـلى شهادة البـورد الاردني مقابل تعيينهم بـوزارة الصحة استغلوا ظروفهم المادية وما ان تعينوا حتى الا ان وقعوا هذا التعهد حيث تم تعيينهم كمقيمين مؤهلين في حقـل اختـصـاصـاتهم اي لم يـتعينـوا كـأختصاصيين وحصـل هـذا الامـر في عهـد الدكتور كامل العجلوني الذي كان وزيرا سابقا للصحـة، ومعي بعض الاسماء الاطبـاء اذا تـرغبـون ان اتلو اسمـائهم واختصـاصهم الموجودين الان ايضاً هذه هي صيغة التعهد.

انا الموقع ادناه حامل شهـادة اختصاص صادرة من كذا التي تم تقييمها من قبل المجلس الطبي الاردني، لا هذا تعهد اخر يمنع طبيب الاختصاص ان يرفع قضية ان يلجأ للقضاء حلى يأخذ حقوقه التي تعـطلت منذ ١٩٨٢، وهـذا شعور المجلس وقناعته بانه اخطأ وضرر هؤلاء الاطبـاء الاختصاص بعـد ان اعتـرف ولا ان يسلمهم شهادة الاعتراف باختصاصاتهم الا بعد ان يوقعوا على هذا التعهد وهذا هو التعهد.

انا الموقـع ادناه الـدكتور حـامل شهـادة الاختصاص في كذا الصادرة من التي تم تقييمها من قبل المجلس الطبي الاردني استلمت شهادة الاعتـراف بهـذا الاختصـاص دون التقـدم لامتحان شهادة المجلس سندا لقانون المجلس وعليه فانني اسقط حقي بمطالبتي الخزينة ووزارة الصحـة والمجلس الطبي الاردني والمؤسسـات الرسمية الاخرى من اية حقـوق صادقـة لهذا الاعتراف كانت طبيعتها او صفتها.

واقبلوا فائق الاحترام.

يـوجد في اعتـرافات مـع اطباء اخـذوا اختصاصاتهم، في قضيـة الواسـطات، التعهد ساضعه امـام الاخوة في المجلس سقـطت مني ورقة يوجد اطباء هنا في هذه القاعة معهم هذا التعهد سنأتيكم به وانا مسؤول عن هـذا، في قضية، التي ذكرتها حول الواسطات، في مقالة لمعالي الوزير بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٦ مع جريدة اخبار الاسبوع معي كثير من الواسـطات الان رايح اتلوها بس انا بدي احكي مما قاله الوزير واعترف فيه، قال معالي الدكتور عارف البطاينة وزيـر الصحـة ان المشكلة من تـزايـد عـدد الواسطات التي تطالب بتقييم طبيب على اخـر هي التي تؤدي الى تـأخـير انجـاز الاعتـراف بشهادات الاطباء الاختصاصيين حيث لا يوجد هناك أي لجنة تخالف ما جاء بالقانون وتفسيره اذ يتواجد كذا هذه من فم معالي وزير الصحة في لقاء قبل ايام للصحافة، في قضية الكفـاءات معالي الوزير يقول انه في حرص على المصلحة العامة وان من باب المصلحة العامة والمصلحة الـوطنية ايضـا ومن باب الحـرص اؤكد بعض الحالات التي توجد معنا بالعشرات منهم الدكتور نعيم سلامة عضـو المجمع الاوروبي والالمـاني والياباني والاسكندنافي، وعمـل ايضاً في هـذه الدول، يوجد شهادات هذه صور شهادات اللي قدمها للمجلس الطبي وهو يحمل اعلى شهادة ان يـطبق الشروط التي تعـارض قانـون ديوان الخاص للتشريع وديوان التفسـير وهو حمـل او حيازة اعلى شهادة رغم ذلك هو معاه اعلى شهادة هذا الطبيب هذا الدكتور موجود الان في الاردن وهو رئيس قسم عمل في كل هذه الدول عمل رئيس قسم زراعة الاعصاب الدماغية ويرفض الان المجلس الطبي الاعتراف بتخصصه حيث يقولون بانه ينقصه سنة بنقص هذا الطبيب سنة هذه كل الاوراق الثبوتية ومدعومة من الملحقين الثقافيين بالسفارات الدول المتعددة، الـدكتور عوني لطفي ميشيل الذي حصل على جائزة من ملكة بريطانيا بعـد عملية لـوكيربي لم سقـطت الطائرة الامريكية، هذا الطبيب تقدم لامتحان المجلس الطبي واسقطوه مرتين حصل على اعلى شهادة من ملكة بريطانيا لانه قـام بعملية ربط الانسجة للجثث المشوهة والمحروقة وتم التعرف على اصحابها واحدة من اهم العمليات في تاريخ العـالم المعاصـر اسقطه المجلس الـطبي وهـذه اوراقه وهي صورة مع جلالة الملك، الدكتـور بكر سالم اختصاصي امراض القلب حاصل على البـورد الامريكي في تخصيص امـراض القلب عـام ١٩٨١ اختصـاصي امـراض القلب في مستشفى سـانت لـوكس Sant Locks، مساعد لرئيس قسم العناية المركزة في مستشفى Sant Locks نشر له (١٨) بحث علميا في مجال تخصص امراض القلب، في مجالات الطبية العـالمية لغـايـة ١٩٨٦، وكـل هـذا وارد كـل النشرات التخصصية واردة ومعنا وثائق وكتب، اطباء تم ارسالهم من قبل وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية الى مصر وتشيكوسلوفاكيا وشارك في ارسالهم ايضا معـالي وزير الصحـة السابق الدكتور ابوعصام واحد من هذه الكفاءات الان مـوجود عـلى رأس عمله وهو الـدكتور سـامي الخـوالدة حـاصل عـلى ماجستـير هذه رسـالـة الماجستير ذهب منحة بعثة على حساب الحكومة الاردنيـة وكلف البلد امـوال طـائلة هـذا من عشرات الشباب اللي ارسلوا الى هذه الجامعات والان هذا الكتاب في مسائلة الاساليب العلمية لكشف الوثائق المزورة معتمد من قبل اكثر من دولـة عربيـة، ومعتمد ايضـا من اجهزة الامن الاردنية في تطبيق قوانينهم ومعالجة الامور بشكل علمي هذا ايضا والغريب في الامر ان مسؤوله بالقسم يحمل دبلوم لا يحمـل ماجستـير مثله، والمجلس الطبي يضع امامه شروط تعجيزية ولا يرفض الاعتراف بـه، هذا الملف اضعـه تحت تصرف المجلس في وثائق كثيرة ما بدي اخذ من وقتكم، وانـا برجـو بـالاخـير النبـلاء النـواب المحترمين باخذ قرار خدمة لمصلحة هذه الكبيرة اللي كلفت اكثر من (٧٠٠) مليـون دولار هذا البلد واللي بعانوا من سنة ١٩٨٢ اللي معالي وزير الصحة مع احترامي له يقول تم انجاز نصفهم للان ويقول ان قضية الثلج والعوامل الجوية هي اللي اثرت على اداء اللجان اللي هي (٢٧) لجنة تخصصية، وارجو اخيرا من الحكومة الموقرة ولو

ان خارج البحث ان تأخذ بالاسراع قضية الاطباء اطباء وزارة الصحة في قضية المساواة، وشكراً لكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، من العرض اللي تقدم للمجلس الكريم يمكن ان يقال بوضوح ان الطلب موضوع هذا الاستجواب هو الشكوى من المجلس الطبي ودعوة هذا المجلس اما لقبول الشهادات او الاسراع في قبولها، وقدم لنا المستجوب مع الاحترام بحث قانوني حبذا لو قدم لدى المحكمة المختصة، والسؤال برأي والسؤال باعتقادي الواضح ان هل هذا المجلس الكريم هو الجهة التي تفصل في صحة وسلامة تنفيذ وتطبيق القانون، وهل يملك هذا المجلس الكريم تقييم الشهادات؟ موضوع هذه المناقشة ان كان المجلس الطبي اخطأ ام اصاب في تطبيقها واضح ان القضاء هو ساحة ديمقراطية مختصة بالفصل في سلامة تنفيذ القانون ومرة ثانية لا يظن احدنا اننا نحن الجهة الديمقراطية الوحيدة في هذا البلد اللذين نشكل الديمقراطية، واريد ان اسأل هل تقدم اي متضرر من اللذين اشار اليهم المستجوب المحترم بطعن امام المحاكم يطعن فيه من قرارات المجلس الطبي الى القضاء ليفصل في قضيته اريد ان اذكر انه من انجازات هذا المجلس الكريم قانون صدر عنه هو قانون محكمة العدل العليا وقد صدر واصبح نافذ المفعول لم يحصن اي قرار مهما كان شانه من الطعن انصافا للناس ولكي لا يكون هذا المجلس الكريم يأخذ اختصاص غيره، ارجو ان اؤكد مرة ثانية ان مبدأ سيادة القانون الذي يعمل من اجله هذا المجلس ان يذهب كل ذي ظلامه الى الجهة المختصة وهي الوحيدة في حالتنا القضاء بخلاف ذلك نحن نحل محل غيرنا دون ان نحل موضوع الظلامة ما الذي نملكه في كل ما قدم لنا نحن ان نملك ان نقول للمجلس الطبي اخطأت ام اصبت الذي يملك وحده هو القضاء ولذلك اعود لاقول ان ما طرح علينا لا يصلح ان يكون استجواباً وادفع بعدم مناقشته وارجو من المجلس الكريم ان يأخذ القرار بانهاء موضوع المناقشة والسير في جدول الاعمال، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن: شكراً معالي الرئيس، اولا ارجو ان اثني على ما تفضل به سعادة رئيس اللجنة القانونية ولكنني اود ان اقول يا معالي الرئيس بانك دوماً تردد كلمة بان هذا المجلس هو مدرسة ترددها دوماً ورأيي كطبيب وزميل لاخواني حتى لا يصدر من هذا المجلس قرار متسرع يتصل بحياة المواطن، فانني اقترح ان تؤجل المناقشة لنعود الى المجلس الطبي الاردني ولمعرفة القوانين وجلسات مع اصحاب الاختصاص ومن ثم نستطيع ان نبدي اراءنا جميعاً لاننا ضد الظلم وانني بصبيحة هذا اليوم جاءني مجموعة من الزملاء الاطباء في هذا المكان وتكلمت مع المجلس الطبي الاردني لذلك لن تكون حل هذه الامور بالتسرع او بقرار يصدر، وشكرا، يا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، اولا ارجو ان لا افقد حقي في الدور كما هو مسجل عند معاليكم لان لدي ملاحظة واذا اقرينا اننا بدأنا المناقشة فهذا شأن اخر سأخذ دوري او د ان اقول ان من حق هذا المجلس ان يراقب على اي جهاز من الاجهزة الرسمية وهذا جزء من عمل المجلس هو المراقبة وبالتالي اذا اردنا على طريقة زميلنا الكريم الاستاذ حسين مجلي ان نحيل كل شيء الى القضاء اذا علينا ان نسكت وان نذهب الى بيوتنا وان نكف عن ممارسة دورنا، مهمة هذا المجلس الاساسية هي التشريع وايضا الى جانبها المراقبة فهذه جلسة مراقبة جلسة استجواب على تطبيق قانون اللي هو قانون المجلس الطبي فانا اعجب من زميلي الكريم الفاضل الذي تكن له كل احترام ونقدره تقديراً عالياً ان يقول مثل هذا الكلام وان يريد ان يرد المجلس الى القضاء ما هو دورنا اذن اذا بكل صغيرة وكبيرة نريد ان نرد هذه القضية الى القضاء، انا في حدود معلوماتي ان معالي الرئيس قد بدأ بتسجيل الاسماء وانه اقر البدء بالمناقشة ارجو ان نبدأ بالدور وان نبدأ بالمناقشة معالي الرئيس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: لحد الان ما بديت يعني؟ يعني لك كلام ثاني ولا هذه ملاحظة.

السيد فخري قعوار: لا انا بدي احكي.

معالي رئيس المجلس: تفضل.

السيد فخري قعوار: شكراً، الحقيقة انا بدي اعلق على جانب يتعلق بعمل اللجان، عمل اللجان العلمية في المجلس الطبي وهناك ملاحظة اساسية تتعلق بالمماطلة الملحوظة في عمل هذه اللجان، وارجو من الزملاء الكرام ان يحترموا الدور وان يعطوني الفرصة الكافية كي اتم كلامي وانا اتحدث مع معالي الرئيس ارجو ان يتاح لي عدم المقاطعة من الدخلاء.

معالي رئيس المجلس: ارجو نقاط النظام اخوانا ارجو ان لا تستخدم بطريقة غير صحيحة، اعطيت الدور للاستاذ فخري وهذه مناقشة وسجلنا الاسماء وليس هناك خلاف لنقطة نظام، اعطيته الدور وارجو اي رأي اخر هو رأي يأخذ دور ويتحدث اللي بده اياه مسجل، لا يعني عدم التسجيل هو نقطة نظام مسجل كل اخوانا مسجلين، تفضل استاذ فخري.

السيد فخري قعوار: فمماطلة اللجان العلمية في تقييم الشهادات ما زالت مستمرة ويتجلى هذا التباطؤ في عدم الاجتماع بصورة دورية ومنتظمة واذا اجتمعت لجنة او بعض هذه اللجان فانها تجتمع لفترة قصيرة جدا ولا تنجز الاعمال الموكلة اليها والدليل على ذلك ان منذ صدور التفسير ديوان تفسير القوانين الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢، حتى الان لم تكتمل عملية التقييم رغم وجود اكثر من (٢٧) لجنة علمية تستطيع تقييم كامل الشهادات خلال اقل من اسبوعين اذا شاءت، ان الكثير من اللجان العلمية لم تجتمع من اجل عملية التقييم الا منذ فترة قصيرة جدا كلجنة التخدير



والجلدية والاطفال وفي كثير من الاحيان تؤجل الاجتماعات لاسباب خاصة باعضاء اللجان وبهذا تتعطل مصالح اطباء الاختصاص الذين اغلبهم عاطل عن العمل بسبب سوء تطبيق القانون، ان عملية التقييم التي تتم بصورة بطيئة جداً ايضا تتم بصورة بعيدة بعض الشيء عن الموضوعية وعن القانون حيث ان الازدواجية في عملية التقييم تمارس بشكل واصح والدليل على ذلك ان بعض الشهادات تعترف بها بعض اللجان العلمية وترفضها لجان اخرى علما بان تلك الشهادات هي نفسها وصادرة عن نفس البلد وربما تكون صادرة عن نفس الجامعة دون اي مبرر والامثلة على ذلك كثيرة فمثلا شهادات النسائية والجراحة الصادرة من الاتحاد السوفيتي السابق اعترف بها بينما لم تعترف حتى الان بشهادات الامراض الجلدية الصادرة عن الجامعات نفسها، ان عملية التقييم تتم بصورة عشوائية حيث ان بعض الاطباء اللذين قبلت اوراقهم منذ عام ١٩٨٢ لم تقيم شهاداتهم حتى الان بينما قيمت بعض الشهادات التي قدمت للمجلس الطبي منذ حوالي شهرين فقط وهذا له معنى وتفسير ان الكثير من الاطباء اللذين ارسلو في بعثات دراسية على نفقة الحكومة او في بعثات دراسية مقدمة من الدول الاخرى للاردن لا يعترف بشهاداتهم فكيف يرسل مثل هؤلاء الاطباء وتكلف خزينة الدولة عشرات الالاف من الدنانير ليعودوا الى الاردن بشهادات لا يعترف بها المجلس الطبي الاردني، ان عملية رفض الشهادات الصادرة عن البلاد الاخرى اصبحت تسيء الى علاقات الاردن الثقافية مع الدول الاخرى والدليل على ذلك ان سفارات تلك الدول بدأت تتذمر من مطالب المجلس الطبي الاردني التعجيزية رغم المراسلات الرسمية المختلفة، واخيرا فان وزارة التعليم العالي هي الجهة المخولة بالاعتراف او عدم الاعتراف بجامعات الدول الاخرى ولا افهم معنى اخضاع عباد الله من خريجي الجامعات المعترف بها الى امتحانات والى عملية انتظار قاتل كي تتاح الامتحانات واسأل مثل ما تساءلت ذات مرة هنا من نحن حتى ننتظر او حتى ننظر الى جامعات العالم العريقة او الحديثة النشئة من فوق ارنبات انوفنا، وهل هذا جائز في اللايقات والاعراف، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام، استاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: الحقيقة الموضوع هذا يحتاج الى وقف احنا دخلنا في النقاش دون ان يقرر المجلس الدخول بالنقاش بعد ان استمعنا الى الكلام اللي تفضل فيه الاستاذ رئيس اللجنة القانونية، الان ودخلنا وبدأنا نتكلم عن القانون كان بامكان الزميل المحترم الذي تكلم عن باي حق ننظر الى هذه الشهادات نظرة من فوق ارانب انوفنا عليه ان يتقدم هو وعشرة من النواب اذا ما وجدوا بطلب تغيير القانون اما الان اللجان ووزارة الصحة تطبق قانون وموجود نأتي هنا لننقده فرديا واللي تكلمه الاستاذ حسين صحيح مئة بالمئة اذا كان في نعم هذه نقطة نظام يا سيدي يجب ان لا يناقش هذا الامر قبل اقراره من المجلس اما انا ليس من حقي هذه المسائل اللي اثارها زميلنا المحترم الاستاذ منصور مراد هذه تحال الى اللجنة الادارية هذه شكاوى

افراد، وليست شكاوى من عامة للدولة كلها افراد سماهم بالاسم كان ممكن ان يجاب عن كل فرد منهم ليس شغل المجلس ليشغلنا به واذا هؤلاء الافراد ارادوا أن ينقذوا الاحداث هذه يستطيعون عن طريق القضاء يا سيدي، احنا الان ماذا يطلب منا هل نستطيع ان نوظف الاساتذة والدكاترة الاجلاء اللي ذكرت اسمائهم لا نستطيع ماذا نستطيع ان نقول، انا ارى ان يعود سيادة الرئيس الى النظام ويطرح الاقتراح اللي تقدم فيه الاستاذ حسين مجلي على المجلس توقف النقاش او نرد، وشكراً سيدي الرئيس.

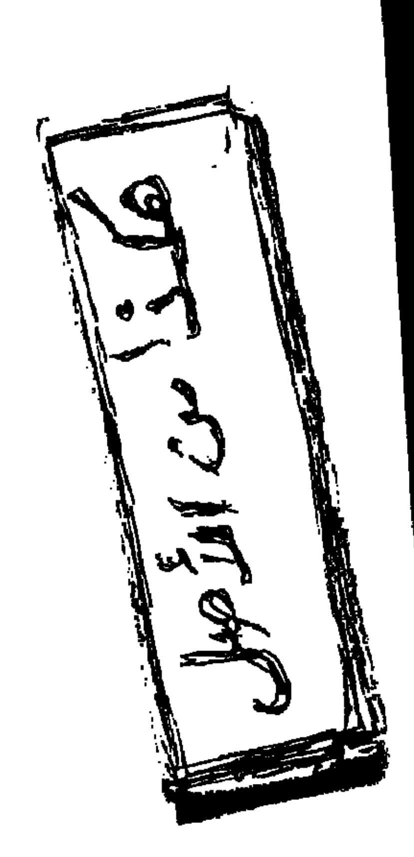
معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور ماجد خليفة نقطة نظام.

الدكتور ماجد خليفة: شكراً معالي الرئيس، في الحقيقة اريد ان اثني على ما تفضل به معالي الاستاذ سليمان عرار في طرحه لنقطة النظام واحيل الى المادة (٥٤) وهنالك اقتراحين اولهما ابداه الزميل سعادة النائب حسين مجلي والثاني الزميل معالي الدكتور الزبن بابداء الدفع بعدم المناقشة واثنين طلب التأجيل فنحن نريد الحقيقة قبل الدخول في الموضوع والمادة (٥٤) في مواده الخمسة حتى في النقطة الخامسة من المادة (٥٤) تشير ولكن هذه الطلبات اي ابداء الدفع بعدم المناقشة او طلب التأجيل اولوية على الموضوع الاصلي وهو موضوع المناقشة وما دام قد طرح هذان الاقتراحين فارجو التصويت عليهما، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح لي الاخوان ما دام الاشارة الى نقاط نظام نص عليها النظام المادة (١٠٠) وهي تحت موضوع استجواب وهو رأي خاص وليس عام حكم خاص وليس حكم عام والحكم الخاص يقدم على الحكم العام ما دام ان هناك حكم خاص بالمادة (١٠٠) من النظام الداخلي يشرح المستجوب موضوع استجوابه وبعد اجابة الوزير وقد تم عرض الوزير وشرح المستجوب يجوز للاعضاء الاشتراك بالمناقشة هذا الجواز في مادة خاصة وهذا خاص وهذا ما نأخذ به واسمح لعدد من الاخوان للمناقشة وبعدها يطبق عليهم ما جاء في المادة التالية او عجز هذه المادة بالذات فارجو ايضا ان تلتزم بالنظام نفسه، اذا سمحتم نقطة النظام واضحة ارجو ان لا ننهك بعضنا البعض في نقاط نظام، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، حقيقة لي اطلاع على هذه المشكلة من ثلاثة اطراف الطرف الاول الاطباء المتضررون حيث التقيت بهم حوالي ثلاث ساعات ذات امسية واطلعوني على كثير من الوثائق والحقائق التي يتبين ان كثيرا منهم قد اصيب بالاضرار وكانت الحقيقة النتيجة لمثل هذا الوضع حسب ما يقول عنا الان اقتبس ما كانوا يقولونه لي يقولون بان اعطاء الفرصة للاطباء المتخرجين من مختلف الدول ومختلف الثقافات واللغات يعطي اثراءا واغناءا للموضوع الطبي في المملكة الاردنية الهاشمية عندما يكون في المستشفى اكثر من طبيب مختص اخذوا اختصاصاتهم من اكثر من دولة، والنقطة الاخرى ان عدم الاعتراف باختصاصاتهم وابقاء الامر على ما هو انما يؤدي الى البطالة وهجر



العقول الطبية والثمار قد تصبح يانعة في هذا الوطن مضاف الى هذا بانه على ارض الواقع وحسبما مايقولون بان الاطباء اياهم اصحاب الشكوى يمارسون الاختصاص خارج مدينة عمان بينما يمنعون منها داخل حدود المدينة، وقد اطلعوني ايضا على الوثائق والاسماء والشهادات التي ابرزها سعادة الزميل الاستاذ منصور مراد، كما استمعت ايضا الى ما تفضل به معالي الوزير والذي بين ايضا من جانب اخر بعض النقاط التي تقوي حجته بينما استمعت ايضا وبكل اجلال لما تفضل به سعادة الزميل منصور سيف الدين مراد، الحقيقة المحصل لهذا كله استطيع ادلي بدلوي على النحو التالي وهي ان هذه القضية قضية متراكمة ليس مسؤول عنها وزير واحد او حكومة واحدة اوه سنة واحدة وانما هي قضية متراكمة قد تكون قد لعبت فيها الكثير من الظروف التي ادت الى ان تصبح قضية متفجرة واعتقد ايضا النقطة الاخرى ان هذه القضية يجب ان تحل وان لا نلقي بالامور لان نقول نذهب الى هنا او هناك هذه قضية عبارة عن مشكلة يجب ان تحل واذا لم تحل بالحسنى وذات البين قد تتطور وتصبح قضية اجتماعية وامنية نحن بغنى عنها وبالتالي باعتقادي كلنا جميعاً سواء كان المستجوب او نحن او الوزير او الاطباء اصحاب الاختصاص اوالمجتمع او الزملاء الكرام او الحكومة حرصين على ان يكون الطبيب مختص طبيب متمكن من موضوعاً وعندما اتحدث في هذا فانني من عائلة فيها اكثر من طبيب مختص لذلك ارى ان الشهادات (F.R.C.S) و (R.C.P) التي حصلوا من بريطانيا بعضهم لم يعترف بها في البورد الاردني حقيقة هذا منتهى الاجحاف لانني اعرف ماذا تعني هذه الشهادة وايضا البورد الامريكي ان لا يعترف به هذا منتهى الاجحاف، على الجانب الاخر ان يعترف بشهادة مكتوب عليها لا تمارس الا في دول العالم الثالث ان يعترف بها ايضا هذا بمنتهى الاجحاف، وايضا ان يعترف بشهادة ناقصة المعلومات وناقصة الخبرات وصاحبها لم يكتمل البرنامج المطلوب في برنامج الطب وعالم الطب ايضا هذا منتهى الحجة والاجحاف بحق المواطن، اذن هنالك مشكلة.

معالي رئيس المجلس: باختصار هناك قائمة طويلة من الاسماء ارجو الاختصار.

الدكتور احمد عويدي العبادي: انا انهيت كلامي، حقيقة هذه القضية يجب ان تحل وهو سرعة النظر في هذه الشهادات فمن طابق شروط ومواصفات التي وضعت بموجب القانون والتعليمات يجب ان يبت فيها مراعا لماذا ننتظر اشهر وسنوات والتي لا تتطابق هذه الشروط والمواصفات يقال لاصحابها ويبلغوا حينئذ امامهم القضاء وامامهم العدالة، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فؤاد الخلفات وارجو من الاخوان جميعاً الاختصار الشديد لان هذه هي تحت باب مشاركة عدد من الاخوان في المناقشة.

استاذ سليم نقطة نظام

السيد سليم الزعبي: نقطة نظام حقيقة سيدي الرئيس، ارجو ان انبه الرئاسة الجليلة الى نص المادة (٩٦) من النظام الداخلي واود قراءتها

للزملاء الكرم، تقول المادة يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن (٨) ايام اذن الان معالي الوزير ادلى بيانه او استجوابه ادلى ببيانه احنا من حقنا كنواب بنحترم انفسنا حقيقة سمعنا معالي الوزير سمعنا سعادة النائب الواجب هذه فنية دقيقة الواجب علينا ان نأخذ البيانين وندرس دراسة مستفيضة بهذا الموضوع ثم نحضر محضرين انفسنا لنقيم حالة استجواب حقيقة سيدي الرئيس، لذلك انا انبه الرئاسة الى نقطة النظام وارجو ارجاء المناقشة الى جلسة قادمة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ابوخالد هذه تجاوزنها من الجلسة الماضية حددنا الموعد بناءا على نقاشه السابق الآن نحن نطبق نص المادة (١٠٠) وهي واضحة وقد ادلى الوزير بالبيان وادلى المستجوب بالبيان والان هذا هو موضوع المناقشة، استاذ خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً معالي الرئيس، بالنسبة لهذا الموضوع كان الاولى ان تقدم اللجنة الصحية التي ناقشت هذا الموضوع طويلا واجرت لقاء بين عدد من اطباء والمجلس الطبي الاردني متمثل بأمينه العام لكن بشكل عام في هذه القضية هناك قضية تتعلق بالتشريع وقضية تتعلق بالرقابة، وقضية تتعلق بالشكاوي، اما القضية القانونية فهي من مسؤولية هذا المجلس ان ينظر الى هذا التشريع ويقدم ما يمكن ان يخالف المعمول به في بدء هذا المجال وهذا الاختصاص وموضوع الرقابة ايضا من صلاحيات هذا المجلس اذا كان هناك مخالفات تقع من هذا المجلس ان يراقب هذا المجلس وعمله، اما الشكاوي فيمكن ان تقدم الى القضاء حتى يعالج القضاء هذه المواضيع على اعتبار انها مواضيع فردية او اللجنة الادارية تعالج هذه الشكاوي، لكن اريد ان اسأل هنا سؤال اين نقابة الاطباء من هذه القضية لماذا لا نسمع صوت لنقابة الاطباء والنقابة هي المسؤولة مهنيا وفنيا عن هذه المواضيع.

الامر الثاني الموضوع مطروح ليس بطريقة مؤسسيه وانا اعرف وعندما ناقشت الاخوة في هذه القضية ان اذا كان هناك القانون او التشريع فيمكن ان يكون هناك تحفظ على الاشخاص، ان اصدقكم القول ما يدور باذهان الاطباء يقولون ان القائمين على المجلس الطبي ليسوا على مستوى الاداء والنزاهة والامانة في تطبيق التشريع والقانون لاعتبارات خاصة تتعلق بتخصصاتهم على اعتبار انهم اطباء قبل ان يكونوا اعضاء في مجلس اختصاص طبي، وايضا الاطباء هؤلاء من خارج النقابة لهم طروحاتهم التي يطرحونها دون ان يعودوا القناة المهنية كأن القناة المهنية مغلقة امام هؤلاء الاطباء، فنحن حقيقة ليس امام عمل مؤسسي مطروح يتناقش فيما بين بعضه البعض حتى يبني شكل لا يتعلق بالاطباء الحاليين فقط انما يستمر على مدار السنوات كأي عمل مؤسسي منظم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكرا معالي الرئيس، معالي الرئيس، الاخوان النواب لو بقينا في

نقاش هذا الموضوع هل سنخلص اذا نتيجة سيتخذ بعدها المجلس قرار اذن ما فائدة النقاش وجدول اعمالنا مليء الى ساعات متأخرة من هذا اليوم، هل سنخرج بقرار بفائدة الاطباء او المجلس الطبي الاولى من الزميل الذي قدم الاستجواب بما ان الموضوع يتعلق بقانون ان تقدم مع عشرة زملاء لتعديل اذا كان هناك حيث.

ثانيا: ذكر الزميل المجلس الطبي بانه منحازاً للجهات او لاطباء معينين ان هذا المجلس قد صادق على شهادات الاف من اطبائنا الذين يعملون في الخارج والداخل فاذا كان زميل من بيننا يشكك في المجلس ما برأي الاخرين في الخارج والداخل في امكانيات السابقين والذين يحصلون الان على الاختصاصات من جديد، امل من رئاسة المجلس الكريم انهاء النقاش في هذا المستوى وكما تقدم الزملاء باقفال باب النقاش وتأجيله الى الدورة القادمة لطرحه الى اللجنة الصحية كونهم متخصصين في هذا المجال، واعادة الى المجلس لانني لا يمكن ان اقدر اعطي رأي بصراحة وانا اسمع خلال دقائق من معالي الوزير ومن الزميل المستجوب والطرفين يقولون لدينا وثائق ونحن لم نرى شيء، اذاً ابقاء الموضوع ل (٨) ايام او للدورة القادمة هو كان الاصح، سيدي الرئيس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ جمال، ارجو ان يكون واضح للجميع اننا في موضوع مناقشة والمناقشة كما نص النظام هي تبادل رأي وليس مطلوب منا اتخاذ رأي في هذه الجلسة فقط نفسح المجال لعدد من الاخوان ان يبدو الرأي ويتبادلوا الرأي حول هذا الموضوع، ثم بقية المادة اذا لم يقتنع بالاسباب له ان يتابع هو او عدد من الاخوان، الان ليس مطلوب منا فقط الاستماع الى وجهات نظر محدودة وبعدها اعني المادة بمجموعه للمستجوب او بقي عدد من الاخوان ان يحكموا بما شاؤوا حسب ما جاء في المادة (٥٤) من الدستور، فالقضية يا اخوان ما احنا بحاجة فقط للاستماع الى رأي من عدد من الاخوان وينتهي الموضوع، الاستجواب عندنا بالسماع لعدد من الاخوان وبعدها لهم ان يتابعوه او يوقفوه هم احرار، هذا موضوع واضح يا اخوان احنا مش بحاجة لقرار من اخوانه، استاذ ابومحفوظ.

السيد زياد ابومحفوظ:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

ان الاردن بشعبه الابي يعتز بما يملك من ثروة هائلة في مجال المتعلمين ذوي الاختصاصات المختلفة والتي ساهمت في اعطاء الاردن سمعة طيبة على المستوى العالمي واخص في هذه المناسبة المجال الصحي حيث عاد الينا ابناؤنا يحملون اعلى شهادات الاختصاص للمساهمة في تخفيف الام المرضى واجتثاث المرض من جذوره، وقد مر هؤلاء الخريجين بايام كلها بؤس وقلق على مصيرهم من روتين ألمجلس الطبي الذي تعثر ويتعثر كثيرا في قانونية اجتماعاته. ووضع الصعوبات في اوجه اصحاب الكفاءات بالتمسك بحرفية القانون

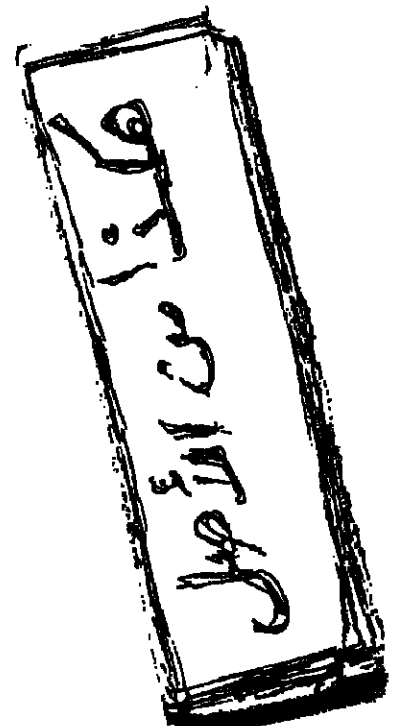
رغم قناعة المجلس الطبي بكفاءة الكثير من هؤلاء فمثلا كرتونة وهي الشهادة للطبيب قد تؤخر اجتياز الطبيب للامتحان مع انه حاصل على العلامات الدراسية من الجامعة واجتيازه لفحص التخصص ومصدق من السفارات الاردنية في تلك البلاد.

معالي الرئيس اطلب من خلالكم مناشدة الحكومة باعادة دراسة وتقييم المجلس الطبي للنظر بكل جد من اجل تقييم الاطباء ووضع حد للمآسي الملموسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، رأي في هذا الموضوع من ناحيتين الشكلية والموضوعية.

الناحية الشكلية الحقيقة ما طرحه سعادة رئيس اللجنة القانونية في موضوع عدم صفات الاستجواب في هذا الاستجواب بمعنى من طعن في قانونية هذا الاستجواب واعتبره امر خارج عن اطار المجلس وان هذا الامر من اختصاص القضاء باعتقادي اذا مشينا معالي الرئيس في هذا التوجه فباعتقادي سنشطب قسما كبيرا من مهام هذا المجلس وعندئذ ليس من قول لا لسؤال ولا لاستجواب ولا لاقتراحات برغبة ولا لطلب مناقشة لانها كلها تتعلق بقضايا موضوعية عامة واذا كانت هذه القضية المطروحة حاليا تتعلق بعشرات ومئات الاطباء اذا لم تكن هذه على مستوى الوطن وعلى مستوى الامر العام الذي يمكن ان يشكل ضاغطا على النائب او على مجموعة النواب يبحثوا هذه القضية باعتقادي من خلال ما سمعنا إليه من كلام معالي الوزير ان هناك اصرارا من المجلس الطبي من المجلس الطبي على قراراته وارائه ومواقفه وكذلك ايضاً نفهم من كلام سعادة المستجوب النائب المحترم ان ايضا هناك اصرارا من الاطباء المتضررين من خلال هذا الاجراء الذي يصفونه بالتعسف وعدم الموضوعية من قبل المجلس الطبي اذن هناك مشكلة اذا كانت هذه المشكلة ليست من اختصاص المجلس فما ادري اختصاص من، باعتقادي اننا من خلال النظام الداخلي نرى هذه القضية من اختصاصنا ويجب ان نبحثها بجدية وتفصيل وان نبين عندئذ رأينا كمجلس نوجه الحكومة لاتخاذ اجراء ما في هذه القضية التي تعالج قضية عديدين وليس قضية افراد واشخاص واذا كان من حق المواطن ان يتقدم بشكوى وعريضة الى هذا المجلس وتناقش من خلال اللجنة الادارية والمجلس الكريم كان بامكاننا ان نقول له ايضا مسبقا ما في لزوم تقدم لنا عرائض هي القضاء امامك واذهب وارفع قضية في القضاء وانتهى الموضوع باعتقادي هذا التوسع يقضي على كثير من مهام المجلس وطروحات النواب المحترمين، لذلك انا اخالف هذا الرأي وانطلاق من اقراره بضرورة وجوب المناقشة بهذه القضية فانني ارى ايضا ان المجلس الطبي ولي اطلاع على مجرياته السابقة من خلال العلاقات الشخصية ومعرفتي بالاطباء ان هناك تحفظ من الاطباء خريجي اوروبا وامريكا على كل خريج من الجامعات الاخرى من العالم الثالث او الاتحاد السوفيتي سابقا او من الدول الاشتراكية الشرقية الاوروبية، هذا الحقيقة شكل عاملا نفسيا رهيبا جدا على الاطباء خريجي هذه



الدول، علما بان هذه الجامعات ايضا معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي بدليل انها اخذت منح وارسلت طلاب في كل الاعوام الدراسية السابقة، الى الاتحاد السوفيتي والى رومانيا والى بلغاريا وكذلك الدول الاشتراكية الاخرى والى الهند فان يأتي هؤلاء الذين ارسلوا بمنح دراسة الى هذه الجامعات وحصلوا على شهادات في المجال الطبي وغير الطبي، ثم حصل على شهادة تخصص فان يقف خريجو اوروبا واميركا اوروبا الغربية واميركا من هؤلاء الاطباء هذا الموقف الرافض الذي لا يعتمد اسلوب علميا لا لشيء الا لانك خريج اوروبا الشرقية او الاتحاد السوفيتي باعتقادي هذا نوع من التعسف تماما كما شاهدنا شيئاً من هذا القبيل في قضايا اخرى وقفتها الجامعات الاردنية من خريجي بعض كليات جامعية في جامعات عربية خريج اميركا للجنة مسوقر وخريج الازهر على سبيل المثال وكنا نجد هذا في الجامعات الاردنية، ان اضرب مثل حقيقة وليست كشكوى كمثل اضربه خريج الازهر في مجال التخصص الشرعي وهو خلق من اجل هذا ينظر اليه على انه ليس كفؤ لهذه المرحلة لانه لا يعرف اساليب البحث العلمي التي عرضها الجون دوي وعرفها الاوروبيين والامريكان، باعتقادي هذه النظرة الضيقة اثرت سلبيا على نفسيات خريجي هذه الجامعات، لذلك ارى ان ننصف هؤلاء الاطباء من هذه الظلامة وذلك اما باعادة النظر بالمجلس الطبي بتوسيع قاعدته حتى لا يبقى محتكرا لاناس معينين وانا اعرف ان هناك همز وغمز ولمز في اعضاء المجلس الطبي انهم شلليون وانهم ليس هذا الامر لاعتبارات معنية وخاصة بهم لذلك ارى ان تشكل لجنة مختصة وهذا مطلوب من الحكومة وتتدخل بالقانون لاننا جميعاً نريد ان نطالب بتطبيق القانون ان تشكل لجنة اختصاصية علمية موسعة تعيد النظر في هذه القضايا وانصاف المظلومين والا فسنكون عندئذ مع الناس الاخرين الذين يظلمون الناس بحجة القانون والدستور، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وارجو ان لا يعاد البحث في شكلية النقاش نحن في نقاش ونأتي للموضوع مباشرة وباختصار رجاءا الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: ارى ان نجزء القضية الى جزئين، الجزء الاول الشهادات التي تم النظر فيها وهذه المتضرر منها يمكن ان يلجأ الى القضاء الشق الثاني الشهادات التي لم ينظر بها بعد انا افهم ان معالي الوزير يدرك انها تأخرت بدليل ان سقفها كان نهاية الشهر الماضي أنا أتطلع الان الى اعادة النظر في اللجان المشكلة حقيقة (٢٧) لجنة كما سمعت من السيد المستجوب ينبغي ان يقدم كشف بانجاز كل لجنة وكل لجنة لم تنجز انجازاً يتناسب مع الفترة ينبغي ان تحاسب وان تستبعد من عضوية النظر في هذه الشهادات وان يوضع سقف اقصاه نهاية شهر نيسان يتم من خلاله النظر في سائر الشهادات، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس في غياب وجود قانون يحاسب على الاخطاء الطبية لمحاسبة المخطئين والمتضررين

فلا بد ان ننظر الى هذه القضية نظرة موضوعية وننظر من خلالها الى مصلحة المواطن بالاضافة الى مصلحة اخواننا الاطباء، انا مع ضرورة التأكد من اهلية الطبيب للتعامل مع المريض وارى ان هذه القضية قضية فنية ويطلب بل تلزم الدولة بوضع التشريعات الموضوعية للتأكد من هذه القضية. وانا لا افهم حقيقة، لا افهم ان كيف نطلب ان نتجاوز عن مدة التدريب وانا استغرب قول اخي المستجوب وهذا مش ذنبه لانه مش فني ان لايجوز فيش شيء في الانظمة العالمية الا لما كانت روسيا، لما كان النقابة الاردنية مسيطرة عليها الحزب الشيوعي متفقة مع روسيا لتعطي الطلبة الاردنيين الذين يدرسون هناك ورقة بانه اخذ امتياز فتحسب له المدة اللي هي من خلال الشهادة وهذه لم تكتشف الا يوم ان جاءت امرأة روسية زوجة من طبيب اردني فاعطت وزارة الصحة تصريح للطبيب الاردني ليعمل وزوجته رفضتها لانها رسوية لان الروسية لا يسمح لها الا ان تجري فترة التدريب بعد انهاء البكالوريوس، واتمنى من زميلي الاخ منصور يكون موجود وانا لا اعني بذلك اني ضد اخواني الاطباء ولا القي بيان انتخابي هنا انما اقول قضية المواطن من للمواطن اللي ميت من الجوع اللي ما ناس داري عنه من الكثير اللي بقو هنا مين المواطن اللي قديش اخطأ في عنه اخطاء في المستشفيات وفي وزارة الصحة وفي القطاع الخاص من حوسب عليها من عوقب عليها افراد ماتوا كثيرين، مع تأتي اقتراح هذه بعدين، فاختجت هذه الطبيبة الروسية انا وزوجي مع بعض تخرجنا فارسلت نقابة الاطباء في السنة التالية الى روسيا وقالوا والله يا عموه هؤلاء جماعة باتفاق مع الرفاق اللي هون ان مشوا الجماعة هؤلاء، وهذه قضية معروفة جدا فارجو ان نكون صاحيين لهذه القضية تمام هذه واحد، فكيف نطالب ان بلغاريا.

٢ - اقترح ما يلي: اولا ان يطبق ما صدر طبعا بالاضافة للذي قلته هذه ارضية تطبيق التفسير اللي صادر عن ديوان التفسير في هذه القضية وبخصوص كل ما كان قبل عام ١٩٨٢.

ثانياً - تقديم معاملات الاطباء الموجودين في الاردن لان بعضهم جوعان بده يشتغل الان على المعاملات الاخرى كاولويات حقيقة في هذا الموضوع.

ثالثاً - الغاء شرط الاكتفاء باعلى شهادة والاكتفاء بشهادة عليا اي شهادة عليا يأخذها طبعاً واخيرا ان يكون من الشروط وانا اصر وهذه الادوية للاطباء ان يكون من الشروط ان تسمح هذه الشهادة التي يأخذها الطبيب المتخرج له العمل في البلد المتخرج منه، ولا يجوز اطلاقا ان يكون لا يسمح له في بلد الاصل ويسمح له هنا، وكما قال زميلي ان هذه قضية ادارية لا الشهادات الفنية ما فيها قضايا ادارية قصة الاقامة وقصة العمل لا علاقة لها بفنية الشهادة بفترض ان تكون الشهادة صادرة بجميع المتخرجين بغض النظر عن جنسياتهم، ثم بعد ذلك قوانين الهجرة والجنسية والعمل هي التي تتولى تأمين ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالمنعم ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابو زنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: انصاف اطباء الاختصاص

اولا: ذكر معالي وزير الصحة ان شهادة البورد الاردني في التخصص معترف بها ومعتمدة داخل الاردن وخارج الاردن ومع شديد الاسف ان هناك تناقضاً بين ما قاله معالي الوزير والواقع الميداني، حيث ان حملة شهادة الاختصاص الاردني يتم تعيينهم في الجامعة الاردنية بوظيفة مقيم «اي مساعد بحث» ولا يعينون كاطباء اختصاص.

ومعنى ذلك ان البورد الاردني مولود شرعي في التخصص لكن يعامل في الواقع كمولود مشلول معاق، فكيف نوفق بين المتناقضين؟ ومن هؤلاء السادة الاطباء الحاصلين على البورد الاردني للاختصاص ويعاملون مقيمين في مستشفى الجامعة.

والاطباء هم:

١ - د. سمير يونس - قسم الجراحة
٢ - د. احمد خضير - قسم الجراحة
٣ - د. سمير الجبصيني - قسم الجراحة
٤ - د. حسين ابوطوق - قسم الباطنية
٥ - د. وليد ابوحيمور - قسم اطفال
٦ - د. عبدالحي قموه - قسم اطفال
٧ - د. علام خليل - قسم الباطنية

ثانيا: ذكر معالي وزير الصحة ان المجلس الطبي التمس تصديق شهادات الاختصاص من بعض السفارات الاجنبية وحسبي ان اطمئن معالي الوزير، والحكومة الموقرة، والمجلس الكريم: ان السفارة الايطالية في عمان وليس في عُمان تشهد بان شهادة الكرتون التخصصي في امراض القلب والاوعية الدموية والتي حصل عليها الدكتور حيدر المدني وهذه الوثيقة تشهد بذلك تشهد بذلك من السفارة الايطالية في عمان وتقول بان شهادة الكرتون التخصصي في امراض القلب والاوعية الدموية والتي حصل عليها الدكتور حيدر حسين المدني من مواليد عمان ٥٠/١ من جامعة روما بتاريخ ٨٢/٧ لا يحصل عليها مباشرة بعد امتحان التخصص الا بعد عدة سنوات والشهادة التي يحملها بمثابة شهادة الكرتون التخصصي تعطي هذه الشهادة بناء على طلبه لكل الاستعمالات القانونية.

ثالثا: وهنا اتساءل لماذا عين بعض اطباء الاختصاص بدرجة طبيب مقيم ويمارس مهمة المختص وذلك في مستشفيات البادية والريف وبخاصة في مستشفيات الجنوب بينما لا يعينون في العاصمة كاطباء اختصاص فهل يا ترى ابناء المناطق الفقيرة والدخل المحدود خلق اخر من الدرجة العاشرة فلا يقارنون بابناء العاصمة؟ ونحن ننادي بالعدالة والمساواة بين المواطنين في الوطن الواحد والشعب الواحد ام يحيا بالسلام غني قوم ويبخل بالسلام على الفقير؟

«يا ايها الذين امنو كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين، ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما».

رابعا: لقد قطع معالي وزير الصحة عهداً على نفسه للانتهاء من اصدار شهادات الاعتراف بالاختصاص لباقي الاطباء خلال اسبوعين ابتداء من تاريخ ١٩٩٢/٣/٣ فانهى الموعد ٩٢/٣/١٧ لكن مع شديد الاسف لم يعتمد سوى (٢٥) طبيبا من اصل (٢٨٨) اي بقي (٢٦٣) طبيبا لم يبت في امرهم وبعد فلست ادري هل هذه السياسة تسهم في معالجة البطالة ام تزيدها استفحالاً وشراسة؟ هل تساعد هذه السياسة على امن البلد واستقراره وهناك المئات من فلذات اكبادنا الاطباء محرومون من حياة الكفاف بل ان معظمهم يعيش على ذمة الديون المذلة؟ لذلك اهيب المجلس الكريم ان ندرك بعمق ان هؤلاء الاطباء ابناؤنا واخواننا، كما اهيب الحكومة الموقرة وعلى رأسها سيادة الشريف ان يحسم الامر عاجلاً غير آجل في ميزان العدالة والمساواة. مع رجائنا تحديد سقف زمني لمعالجة المشكلة ويؤسفني في النهاية ان اقول: اذا لم تعالج المشكلة عاجلاً في ميزان العدالة والمساواة. فيجب ان يعاد النظر في جميع شهادات الاختصاص سواء كانت هندسية او زراعية او تربوية واقتصادية وشهادات تخصصية في الطب ابتداء باطباء المجلس الطبي ان يعاد النظر في تقييم شهاداتهم بما في ذلك شهادة معالي وزير الصحة وبذلك نكون عادلين (اعدلوا هو اقرب للتقوى) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، استاذ عبدالرؤوف نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: بسم الله الرحمن الرحيم.

يؤذن دائما وليس نص عام في الكلام في الاحوال التالية:

اولا: ابداء الدفع بعدم المناقشة اما وقد تجاوزت المناقشة حدودها فانني ادفع بعدم المناقشة هذه نقطة نظام.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت استاذ عبدالرؤوف اجبنا قبل قليل هذا حكم عام والحكم الخاص فيه مناقشة وتقدر المناقشة في عدد من الاخوان سنأتي الى نهاية ذلك.

السيد عبدالرؤوف الروابده: سيدي معالي الرئيس، ارجو ان تحسم هذا الموضوع عندما يبدي عضوا دفع بعدم المناقشة تطرح للتصويت.

معالي رئيس المجلس: هل اذا دفع العضو بعدم المناقشة ثاني واحد ونخلي المجلس ونغلق الباب كله.

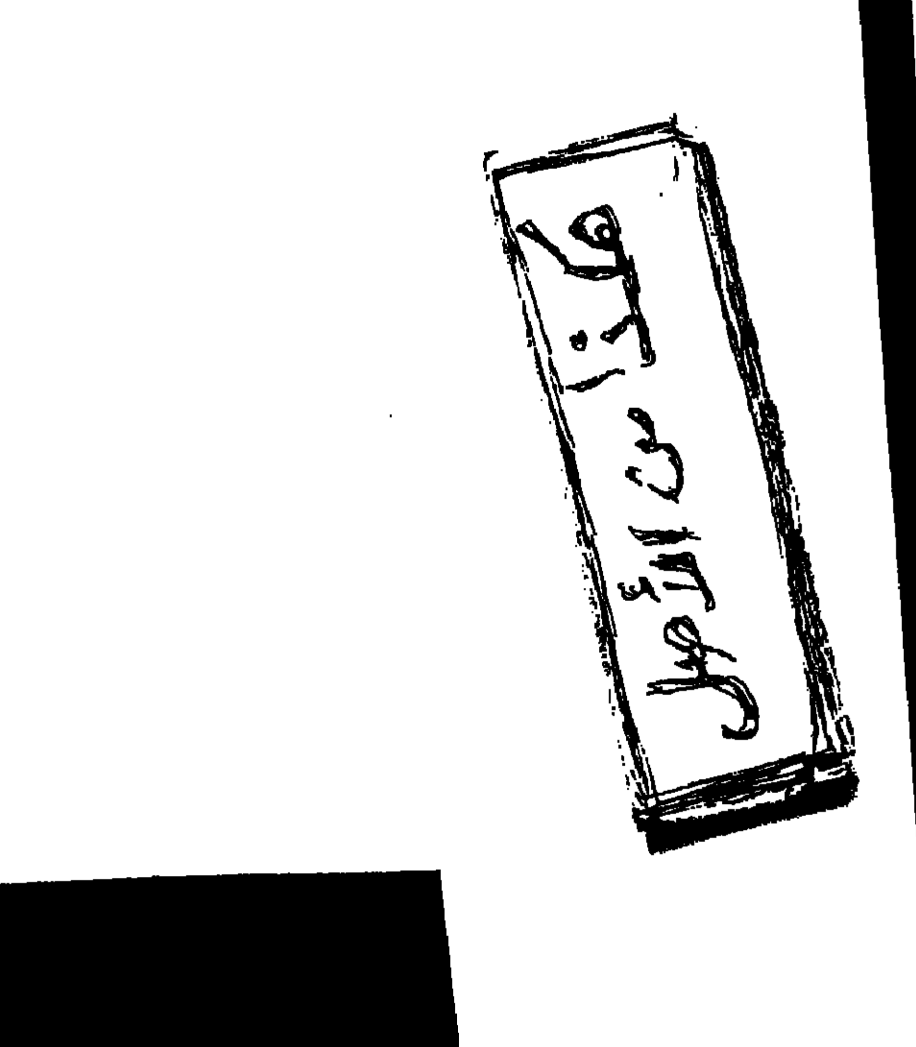
السيد عبدالرؤوف الروابدة: هذا حق من حقوق المجلس هذا سلطان المجلس سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت هذا حكم عام وحكم خاص ينفي ذلك.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: هذا حكم خاص يا سيدي.

معالي رئيس المجلس: لا ليس حكم خاص حكم عام، الاستاذ بسام حدادين، اذا سمحتم هذا حكم خاص في موضوع استجواب بالذات.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس قليل من الكلام لا اريد ان اكرر، اقول لاخلاف ل اهمية التحقق من كفاءة الطبيب



المختص لان ذلك لا يقع في باب تنظيم المهنة انما وهذا هو الاهم يتعلق بحياة المواطن التي يجب الا تكون بعيدة عن الاختبار.

وانا اوافق على ما قاله معالي الوزير من وجود حالات غير كفئة وغير حاصلة على الشهادات او الخبرات العلمية المطلوبة، ليس هذا هو موضوع الخلاف خلافنا مع المجلس الطبي انه يضع تعليمات ليست من صلاحياته ويجري عملية التقييم بعيدا عن تفسير ديوان تفسير القوانين وهذا التقييم المعتمد من قبل المجلس الطبي يغلب عليه الطابع التعجيزي مما يفتح الباب امام تفسيرات عديدة لاصرار المجلس الطبي على تجاوز الاسس التي يعتمدها القانون بعد القطع في تفسير مواده، لاحظنا ان المجلس الطبي بدأ يرخي قبضته خلال الفترة الاخيرة وهذا شيء ايجابي ونريد من الحكومة ان تدفع باتجاه سيادة القانون وان تمارس رقابة صارمة ايضا لا تسمح بدخول حقل الاختصاص من لا يخضع للتقييم الذي ينص عليه القانون دون زيادة او نقصان مطلوب فوراً الاسراع بالبت بالشهادات والطلبات المقدمة للمجلس الطبي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

اولا: اود ان ابدأ بشكر الرئاسة على حسم هذا الموضوع لان نقاط النظام تحسمها لرئاسة ولا نبقى نتسلل دائما بنقاط نظام.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم الخروج اخواننا اثناء الجلسة الا باذن، ايضا هذا من النظام وارجو من الاخوان ايضا ان يرفعوا على مخالفة النظام، هذه الجلسة ليست عمل النائب ليس اختياريا انما واجب عليه ان يقوم بهذا العمل ليس طوعيا نعم هذا كلام لا يجوز، تفضل استاذ ليث.

السيد ليث الشبيلات: شكراً، فان حسم الرئاسة الجليلة لهذا الموضوع فعلا قد منع من تدني مستوى المناقشة في هذا المجلس حيث كنا سنفقد حق الاستجواب بعد اليوم ان يقال ان هنالك ممكن ان تشتكي الى القانون وغير ذلك وان يقال انا اوضح بعدم مناقشة الاستجواب اعتداء على النظام الداخلي نعم القوانين المحاكم تنظر في القانون ولكننا نحن ننظر في ثقتنا السياسية بالمستجوب وليس لنا ان نفرض عليه كيف يتصرف ان يحترم القانون الا يحترم القانون اذا رأينا في تقييمنا انه لا يحترم القانون فاننا نسحب ثقتنا السياسية فيه ولا نستطيع ان نغصبه على امر اخر، لذلك سيدي الرئيس هذا الموضوع موضوع عام وحري بنا ان نناقشه ونحن نناقش هنا من منطلق المصلحة العامة مصلحة الشعب اولا ومصلحة جزء من ابناء الشعب ايضا متضررين لا نجعل احدهم يصطدم مع الاخر وان حدث اصطدام فان مصلحة الشعب مقدمة على مصلحة فئة، نعم يستطيع الاخوان ان يشتكوا الى القضاء ولكن من في هذا المجلس ناقش ان المجلس والوزارة لا تعطي ورقة برفض طلب هؤلاء حتى يستطيعون الشكوى، اليس هذا تصرف اداري يعتبر التفاف على القانون وعلى الاعتداء على القانون،

هذه نقطة يجب ان تبت يجب عندما يقدم مواطن طلبا او استدعاء او غير ذلك يجب ان يجاب وليس هناك امر يقال يحفظ المواطن له كرامة ومن كرامته ان يجاب استلمنا طلبكم ونرفض هذا الطلب استلمنا الطلب وقبلنا هذا الطلب اما ان يبقى الامور معلقة فهي التي تتسبب في مثل هذه المناقشات والا فان المحاكم بلا شك كانت قد حسمت كثير من هذه الامور ونحن مع بعض ما جاء في كلام السيد الوزير ان هناك بعض شهادات غير معقولة بعض الامثلة التي اوردها نحن معها ولكن نحن مع تطبيق القانون بان يجاب صاحب ذلك الطلب بانني ارفض طلبك للاسباب التالية وبعد ذلك يذهب الى القانون النواب ليسوا متدخلين في القانون وفي الاجراءات القضائية انما سوء الادارة التي عولجت بها هذه المسألة تسبب في تدخل النواب وليس هنالك مجال اولا يمكن ان نقبل البدء بالدفاع اننا لايمكن مناقشة مثل هذا الموضوع لان القضاء يمكن ان يبت فيه وارجو ان اختتم باننا بصدد استجواب ونهاية الاستجواب يقرره المجلس والمستجوب يقرر ويقدر مقدار اهتمام المجلس باستجوابه فان دعمه المجلس خرج وهو بنتيجة ايجابية والا لم يدعمه فان ذلك يكون عكس ذلك والا ندخل في نقاشات جانبية وان يبت هذا الموضوع وان يأخذ من ضمن القرارات قرار من هذا المجلس لا اعتقد انه يحتاج الى قرار قرار من الحكومة الموقرة يجب ان تتخذ قرارا بان يجاب كل صاحب طلب على طلبه ولتأخذ المحاكم او اجراءاتها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اقدر ان حجم المناقشة بعد ان تحدث خمسة عشر زميلا افسح المجال امام الشخص المستجوب حسب النظام الداخلي اذا لم يقنع ان يبين سبب عدم اقتناعه وله ولغيره من الاعضاء ان يطرح الثقة اذا ارادوا وهو موضوعها ليس هنا وليس هنا متخذ اي قرار فقط ابداء المناقشة، والان ادعو الاستاذ منصور مراد لبيان رأيه اقتنع ان لم يقتنع واسباب ذلك ثم ننهي هذا الموضوع، تفضل استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، يعني فقط الذي اريد ان اوضحه وبشكل مختصر هو اننا نناقش قضية عدم تطبيق رئيس واعضاء المجلس الطبي ولجانه تفسير ما جاء بتفسير قانون من المجلس العالي ومن ديوان التشريع.

٢ ـ المجلس بدأ يتعامل مع الشهادات بخلط قضية تطبيق القانون والادارة والتعليمات للمجلس الذي هو للاطباء المتدربين والمقيمين في الاردن على اطباء الاختصاص في الخارج هذه مسألة يجب ان يأخذها بعين الاعتبار كل النواب النواب الذين اعترضوا على مسألة منع مجلس النواب من ان يطلب تفسيرا ويطلب حلا لهذه المعضلة التي تهم شريحة كبيرة من شعبنا.

٣ ـ هذا كتاب موقع رسمي من رئيس نقابة الاطباء يتكلم فيه بصراحة رأيه لمعالي وزير الصحة لمشكلة اطباء الاختصاص واعتراف باختصاصاتهم، هيه موجود انا بطلب من المجلس تصويره وتوزيعه على النواب حتى لا يأخذ من وقتنا، فقط المادة (٣) منه تطبيق شروط القاب المهنة والاختصاص وفق ما كان معمول به قبل صدور قانون المجلس الطبي على الاطباء



الذين بدأوا تخصصهم قبل ١٩٨٢/٢/١٦ ان مجلس نقابة الاطباء يأمل من معاليكم تفهم موقف نقابة الاطباء واقرار هذه الاسس وتسوية موضوع الاطباء المتضررين من قانون المجلس الطبي الاردني مع المحافظة على سوية مهنة الطب والارتقاء بها.

معالي الرئيس في اقتراح اذا سمحت لي ان اقدمه. وهو تشكيل لجنة نيابية مهمتها متابعة اعمال اللجان ووضع المجلس في صورة ادائها.

٤ - في قضية اخرى معالي الرئيس، لقد اصدر ديوان تفسير القوانين وهو اعلى سلطة قضائية قرارا يقضي بعدم اجراء الامتحان للاخصائيين وعلى المجلس تقويم شهاداتهم فقط والمطلوب من الوزارة من الحكومة ايضا ان تعمل من خلال او تتعامل مع المجلس الطبي وتطلب منه تطبيق هذا القرار فورا خاصة وانها صادرة من اعلى جهة قضائية، ونود ان نذكر بمنطوق المادة (٢٤) من قانون ديوان التفسير التي تقول ان على رئيس الوزراء والوزير تنفيذ ما جاء في هذا التفسير، وشكراً معاليكم، انا منسجم مع ما طرحته واتفق مع السادة النواب الذين قالوا هذه من اختصاص مجلس النواب وارى ان نأخذ قرارا كلي امل من الزملاء النواب ان نأخذ قرارا في نهاية هذه الجلسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكرا استاذ منصور ليس هناك مجال لاعطاء لاتخاذ قرار لان هذه مناقشة وتبادل رأي ولك بعد ذلك اذا لم تقتنع ان تتابع عجز المادة التي لك صلاحيات فيها، وليس هناك مجال لاتخاذ اي قرار بهذا الموضوع هذا موضوع مناقشة فقط، معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة: شكراً معالي الرئيس، ارجو ان اجيب بان ما يقوم به المجلس حاليا هو فعلا التزام بتفسير ديوان التشريع وهو تقييم الشهادات لمن يحمل شهادات اختصاص أما الذين لا يحملون شهادات اختصاص بل ممارسة طبية فهؤلاء يخضعون للامتحان، وعليه فان ما نقوم به حاليا هو ما جاء في تفسير ديوان التشريع، اية امور اخرى خارج هذا الاطار فكما ذكرت في بياني ان القضاء هو الحكم في هذه المسائل لقد اوضحت بالوثائق الامور التي تجيب على كافة التساؤلات، وان جميع ما ورد في مداخلة النائب السيد مراد التي القاها الان مكتوبة قد اجبت عليها بجوابي قبل قليل من المنصة، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نكون بذلك قد انهينا هذا الموضوع فقد تم العرض من قبل معالي الوزير ومن الاخ المستجوب وبهذا تكون نهاية النقاش والنقاش تبادل رأي كما قلت في اكثر من مرة، واستاذ منصور اعلنت عدم قناعتك يوجد لديك صلاحيات اخرى، فالان النقاش انتهى فالان ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة ونعود بعد ذلك.

«رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة وبعدها عاد المجلس للانعقاد».

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً سيدي

الرئيس.

٩ - مناقشة السياسة التربوية بناء على طلب المناقشة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/٣/٤.

معالي رئيس المجلس: الان الجلسة مخصصة للمناقشة والمناقشة كما هو معلوم تبادل الرأي فنبدأ بالتسجيل، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي طلب الاخوان الراغبين في التسجيل للحديث او المشاركة في المناقشة في موضوع التربية.

مطير البستنجي، زياد ابومحفوظ، عيسى الريموني، بسام حدادين، فوزي الطعيمة، محمدالحاج، في حد من الاخوان، اخر، محمد الدردور، منصور مراد، هشام الشراري، في ايضا نحن نكتفي لحد هنا اللي بيجي جديد يكتفي، يعني هذه الاسماء، عبدالحفيظ علاوي، مطير البستنجي، زياد ابومحفوظ، عيسى الريموني، بسام حدادين، فوزي الطعيمة، محمد الحاج، محمد الدردور، هشام الشراري.

هذا يكفي لحد هنا وباب الانسحاب مفتوح، عبدالله زريقات، طيب نبدأ بالمناقشة، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام

هذه كلمة نواب الحركة الاسلامية «الاخوان المسلمين» حول بيان معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم حول السياسة التربوية.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

بداية نحب ان نؤكد اعتزازنا بمؤسستنا التربوية وتقديرنا لدورها الفاعل في بناء الفرد والاجيال بناء متكاملا يأخذ بعين الاعتبار عقيدة الامة وحضارتها وقيمها في مختلف ابعاد السياسة التربوية الرئيسة فلسفة واهدافاً، وتأكيدها على الاسس الفكرية المتمثلة في العقيدة الاسلامية والعلاقة العضوية بين العروبة والاسلام غير متناسية دور الاردن كجزء من الامة العربية الاسلامية في الحضارة الانسانية بما له من انتماء لعقيدة امته وارتباط عضوي بهذه الامة.

ولعله من نافلة القول ان نشير الى ان مؤسستنا التربوية كان لها قصب السبق في ارساء اسس وقواعد السياسة التربوية باصدارها قانون التربية والتعليم والذي اشتمل على فلسفة التربية والتعليم في وقت لم يكن هذا متيسرا في كثير من البلاد العربية والاسلامية، علاوة على تعميق اسس وثوابت تربوية اصبح تقاليد واعرافا مستقرة بعيدة عن الهزات المفاجئة، واستطاعت ايجاد نمط تربوي ثابت في محوره، ديناميكي في فروعه واجزائه، مما وفر للعملية التربوية اجواء الاستقرار والثبات والتطور دون الاخلال بالقواعد والاصول كما يحدث في كثير من الانظمة التربوية في العالم.

ونود ان نوضح هنا ان الهدف من طلب المناقشة لفت الانتباه الى العملية التربوية

واهميتها في تقدم المجتمع وتماسك الامة وبناء الشخصية السوية المتكاملة واثرها الهام على تحقيق اهداف الامة في الاستقلال الفكري والثقافي والتشريعي والاقتصادي والسياسي، والعمل على تسريع خطوات الوحدة العربية الاسلامية وبناء المجتمع المتقدم، والمتفاعل مع البيئة تفاعلا ايجابيا ينعكس على الامة انتاجا وتقدما مما يحقق الاكتفاء الذاتي، واستثمار كل طاقات الامة المادية والبشرية لبناء حضارة ايمانية تتصل بجذورها الاولى وتستفيد من معطيات العلوم الحديثة بما يتناسب وخصوصية هذه الامة ودورها في العالم، وهذا الهدف يتطلب توضيح العملية التربوية وفلسفتها وسياستها «نظرية وتطبيقا امام الجميع لتأخذ مكانها الطبيعي في حس المواطن وفي خارطة المجتمع وفي سياسات الدولة والمؤسسات ولا حاجة للتأكيد على ان التربية والتعليم هو اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تقدم لاي مجتمع مهما توافر له من امكانات دون العملية التربوية السليمة والمتكاملة والشاملة. ومن هنا تبرز اولوية مخصصات العمليةالتربوية بمجالاتها المختلفة لدى الدول المتقدمة، نحن نقترح على امتنا ان تكون لها موازنة تربوية على مستوى الامة وليس على مستوى الاقطار، لتحقيق الغايات الكبرى للامة.

وتهدف هذه المناقشة ايضا الى ابراز الايجابيات والسلبيات والمشكلات التي تواجه السياسة التربوية والعملية التربوية لبناء موقف موحد يستفيد من خبرات المهتمين والمختصين للمساهمة في تطوير وتحسين العملية التربوية ادارة واهدافا وانشطة وتخطيطا وبحثا، ولا يفوتنا ان نؤكد في هذا المقام على ان نرسل تحية تقدير واكبار لكل العاملين المخلصين في المؤسسات التربوية على مختلف مواقعهم في المدينة والريف والبادية في الاردن، وفي فلسطين المباركة وعلى الساحة العربية والاسلامية، سواء ممن قضوا نحبهم او ما زالوا على الدرب يؤدون الدور، ويبنون جدار التحدي والتصدي لكل المحاولات التي ترمي الى تحطيم جدار امتنا عن طريق التبعية والتغريب، ومحاولة فتح ابواب التطبيع متذكرين قوله تعالي: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا».

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

نحب ان نضع بين يدي مجلسكم الكريم الملاحظات التالية:

اولا: من حيث فلسفة التربية:

نؤكد على تأييدنا للاسس الواردة فيها، ووقوفنا الى جانبها، آملين ترجمة تلك الاسس عمليا من خلال العملية التربوية بكاملها ونقدر اعتزاز تلك الفلسفة بالاسلام عقيدة وشريعة ونظام قيمي متكامل، وتمسكها بالوحدة العربية، وعروبة فلسطن، وابرازها لعناصر التحدي اليهودي الصهيوني للامة العربية الاسلامية بل واعتباره تحد للاردن، وهو تحدي عسكري وسياسي وحضارة للامة عامة وللاردن خاصة.

ولكننا نطالب في هذا المجال بما يلي:

١ - ابراز ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والتحدي اليهودي في كتب التاريخ والمجتمع، وبعناصره الكاملة ورؤيته الشاملة، حيث نص على عروبة فلسطين وتحرير الاراضي العربية المغتصبة واكدت على ان التحدي اليهودي هو تحد للامة العربية والاسلامية عامة والاردن خاصة، وهو تحد عسكري وحضاري وسياسي وثقافي، ولذا ونحن في اجواء ما يسمى بمؤتمر السلام نرجو ان نحافظ على هذه السياسة التربوية وان لا نفرط فيها بحجة متطلبات المرحلة.

٢ - لقد احسنت فلسفة التربية صنعا بتأكيد تكامل الدوائر الثلاث المحلية والعربية والاسلامية، وتم ترجمة الدائرة الاولى بكتاب للصف العاشر، نطالب بترجمة الدائرة الثانية لتظهر في مساق للصف الحادي عشر وان تظهر الدائرة الثالثة في مساق بعنوان «حاضر العالم الاسلامي» للصف الثاني عشر.

٣ - ان يترجم مفهوم الامة الواحدة «والاردن جزء منها» في مختلف المساقات ذات العلاقة من خلال المناهج والكتب المدرسية والانشطة بمخلف انواعها، ونحن نحذر من غلبة مفهوم القطرية على مفهوم الامة. في وقت تتوحد فيه اوروبا على ما بينها من اختلافات وخلافات لنستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٤ - نقدر اهتمام فلسفة التربية باللغة العربية لكن نطالب الحكومة بالافراج فورا عن مشروع قانون اللغة العربية، ومشروع تعديل قانون مجمع اللغة العربية، ليكون اهتمامنا بالعربية سلوكا يوميا للافراد والمؤسسات والاداء اليومي للاجهزة الاعلامية، وتعريب المصطلحات التربوية والتجارية والعلمية ولا يتم ذلك الا من خلال اصدار القوانين التي تعالج ذلك.

٥ - نذكر الحكومة بالتزامها باعتماد اللغة العربية في نصوص الاتفاقات مع الدول والمؤسسات الدولية.

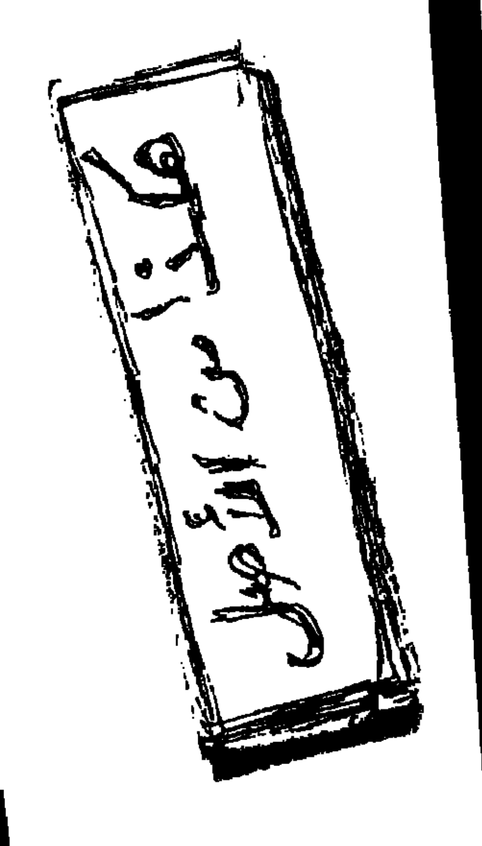
٦ - نطالب الحكومة بان تلتزم المؤسسات الاعلامية الرسمية بفلسفة التربية في برامجها وادائها اليومي، ومظهر الكوادر، وان تترجم فيهم فلسفة التربية واسسها الى برامج، وان تراعي برامج التلفاز والاذاعة كل الاسس والقيم، وان تبرز كل عناصر هذه الفلسفة من خلال الدورة البرامجية لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

ان واقعنا يشير الى تناقض كبير بين النظرية والتطبيق، فنطالب بخطوات جريئة لتجسير تلك الفجوة، لما لاستمرارها من اثر سيء على السلوك والعملية التربوية.

ثانيا: الاهداف العامة للتربية:

نحب ان نشير هنا الى تقديرنا البالغ لتلك الاهداف بشكلها النظري كما وردت في المادة (٤) من قانون التربية والتعليم رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ وهي تمثل جزءا كبيرا مما نطمح اليه، ومع ذلك نطالب بمايلي:

١ - ترجمة هذه الاهداف الى سلوك من خلال كل التشريعات والانظمة والتعليمات وممارسة المؤسسات وقياس علمي موضوعي لمدى تحقق تلك الاهداف في الفرد والمجتمع والمؤسسات.



٢ - جاءت الاهداف على شكل شعارات جميلة لكنها تحتاج الى معلم كفي ومنهاج جيد وكتاب متطور لترجمتها الى سلوكيات واقعية وهذا ما لا نلمسه، نأمل ان نلفت الانظار اليه.

٣ - امر جميل ان نستثمر القدرات الخاصة والاوقات الحرة، والترويح البريء، نأمل بترجمة ذلك الى واقع ايضا ونتساءل: اين هي البرامج والمؤسسات والانجازات في هذا المجال؟

٤ - نحن مع الرياضة والفن، لكن ان لا يكون مفهوم الفن لدينا رقص وغناء، بل ان للفن مجالات واسعة جدا بما يحقق الابداع، وينمي المهارات، ويحفز روح المبادأة مما لا نلمسه عمليا في واقعنا.

ثالثا: مبادىء السياسة التربوية:

في باب مبادىء السياسة التربوية نحب التأكيد على ما يلي:

١ - ضرورة مراعاة مبادىء الديمقراطية حين اتخاذ القرار الاداري وان لا تكون القرارات فوقية.

٢ - رغم الاشارة الى التربية الخاصة الا ان وزارة التربية والتعليم لم تظهر عناية بالموهوبين والمعوقين، ولم تستوعب هؤلاء ضمن مؤسسات التعليم العام، ولا يكفي ان يوكل ذلك فيما يتعلق بالمعوقين الى وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الخاصة. بل نحن نتكلم عن مؤسسات التعليم العامة ورغم علمنا بان الوزارة قد عملت على ايجاد المدارس الريادية، لكنها لم تأخذ في حسابها الموهوبين والمعوقين. بل جميع طلبة مدرسة ما، وهذا يناقض الفقرة السادسة (و) من مبادىء السياسة التربوية، بل ان المدارس الريادية تحولت الى مدارس عادية تحتوي على اجهزة ومرافق ليست موجودة في المدارس العادية اما المحتوى فلم يتغير.

٣ - المعلم: رغم التأكيد على اهمية المعلم وفق ما ورد في احدى فقرات المادة (٥) من قانون التربية والتعليم المؤقت، الا ان وضع المعلم اخذ في التدهور، وهناك عدم ادراك لأهمية هذه المشكلة، بل هناك محاولات لتجاوزها كلما اثيرت، ولعل من المفيد ان ننقل الى المجلس الكريم ما ورد في مجلة «النيوزويك» في عددها الصادر ١٩٩١/١٢/٢م حول «افضل المدارس في العالم وماذا يمكن لامريكا ان تتعلم منها» وجاء في هذا التقرير ما خلاصته: «ان تخصيص الاموال الطائلة للانفاق على التعليم ليس بالضرورة هو الوسيلة لتحسين واقع التعليم وانما المهم الوجوه التي تصرف فيها هذه الاموال.

فالامريكيون يصرفون اموالا على المباني والادارة اكثر مما يصرفون على رواتب المعلمين بالمقارنة مع اليابان او المانيا. ان اليابانيين والالمان يصرفون اكثر موازنة التعليم على رواتب المعلمين ويكتفون بمبان متواضعة وعدد قليل من الاداريين. كذلك فان اليابان تصرف في نظامها التعليمي ٥٠٪ مما تصرفه الولايات المتحدة على كل طالب ومع ذلك يأتي الطلبة اليابانيون باستمرار، وكذلك الالمان اعلى مرتبة من الامريكيين في نتائج الامتحانات العالمية».

اردنا ان نضع هذه الدراسة بين يدي الزملاء الكرام لنؤكد «ان كل خطط التطوير التربوي ستظل حبرا على ورق، ما لم يقتنع بها المعلم في الصف ومالم يكن المعلم في وضع مادي ونفسي ومهني واجتماعي يمكنه من القيام بمهامه الجسيمة. لقد ان الاوان لانصاف المعلم فعلا لا قولا وحان الوقت للنظر في واقعه المعيشي الصعب للغاية في ظل هذه الظروف ولو ان الاموال التي صرفت للتنظير حول تطوير العملية التربوية وحول النهوض بالواقع التعليمي وضعت في صندوق خاص لدعم المعلم، ولو انها صرفت للارتقاء بمستواه المعيشي لكان واقعنا التربوي افضل بكثير مما هو عليه الان كما ورد في جريدة الدستور بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٤م بقلم الدكتور نبيل الشريف.

وعليه نطالب بما يلي للارتقاء بالركن الاساسي للعملية التربوية: مع تقديرنا لجهود الوزارة لتأهيل وتدريب المعلمين. الا انه على اهميته يبقى قاصرا على ايجاد الدوافع الحقيقية لدى المعلم، ولذا نأمل اتخاذ الاجراءات التالية للارتقاء بالمعلم:

١ - الاسراع في اقرار الاقتراح بقانون المتعلق بنقابة المعلمين اما التحايل على ذلك بنوادي المعلمين فلا يفيد والنقابة هي التي تؤسس بعد ذلك تلك النوادي وتساهم في العمل مع الوزارة على الارتقاء الذاتي بالعملية التربوية.

٢ - الاستمرار بتكثيف برامج التدريب والتأهيل التخصصي والمسلكي ودعم مركز التدريب.

٣ - دعم صندوق اسكان المعلمين فالمعلمون هم القوة الثانية بعد القوات المسلحة الباسلة، و امكانات الصندوق المالية والذاتية لا تفي بالغرض، لذا نطالب بدعم فوري ولو بحدود مليون دينار على الاقل، على ان يؤخذ هذا الدعم بعين الاعتبار في الموازنات القادمة وباستمرار.

٤ - تخصيص علاوة مهنة للتعليم، واما الادعاء بال ١٠٪ زيادة عن الموظفين فهذا غير كاف. لابد من النظر الى هذه المهنة على انها في المرتبة الاولى.

٥ - نقدر خطوة وزارة التعليم العالي هذا العام بتخصيص ٥٠ منحة لابناء العاملين في الوزارة شاكرين لمعالي الدكتور عوض خليفات هذه المبادرة. وان كنا لا ننسى ايضا دعم وزارة التربية والتعليم لهذا التوجه باستمرار، لكننا نطالب بتطبيق مبدأ المكرمة الملكية على حقيقته، بحيث وضمن خطة مرحلية تعطي جميع حصة الوزارة وليس عددا محدودا اسوة بالقوات المسلحة الباسلة.

٦ - تعديل اجراءات الانضباط المدرسي لتحقق للمعلم كرامته واحترامه لدى الطلبة والمجتمع والمؤسسات وان يتمتع المعلم بالاحترام الذي يستحقه اما وضع المعلم الان فلا يحقق له ما يتوخاه من التقدير والاحترام حتى امام طلابه.

٧ - ان تضع الوزارة من الحوافز ما يدفع بالطلبة المتفوقين الالتحاق بالبرامج والمساقات والدراسات التربوية، بدل العزوف عن ذلك الى مواد اخرى كالطب والهندسة



والتجارة والحقوق والصيدلة وطب الاسنان. . الخ.

٨ - العمل على ايجاد سكن وظيفي مع كل بناء مدرسي، خاصة في الريف والبادية، وان يتم ذلك عند التخطيط لبناء المدارس بحيث يكون من ضمن المشروع، وحدات سكنية حسب حجم المدرسة لتأمين استقرار المعلمين والتزامهم بالدوام المدرسي، علاوة على الاطمئنان النفسي.

٩ - تفعيل ميثاق اخلاقية المهنة، واتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة مخالفة ذلك.

١٠ - وضع خطة علمية لتقويم اداء المعلمين، لتمييز المعلم المبدع المتفاني النامي، من المعلم التقليدي والذي يعد اياما ويقبض راتبا. ان الوضع التالي لا يتيح الفرصة لهذا التقويم وتحت شعار كله عند العرب صابون، ولهذا برزت ظاهرة اللاابالية، لعدم التفريق بين من يعمل ومن لا يعمل.

١١ - زيادة الاقتطاع لصالح الضمان الاجتماعي الخاص بالمعلمين.

١٢ - الاهتمام بمعلم المراحل الاولى من المرحلة الاساسية تخصصا وتدريبا وتأهيلا وحوافز وتقديرا، لان العملية التربوية ستبقى قاصرة عن تحقيق اهدافها دون تحقيق هذا الامر وان تقدم العملية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوعي السياسي لا يتحقق كل ذلك دون هذا الانجاز الذي يعتبر هاما وضروريا.

رابعا: رياض الاطفال:

لعل من نافلة القول ان نؤكد على اهمية هذه المرحلة، ونقدر صحوة الوزارة اخيرا للالتفات لهذا الجانب ولو اشارة، وعليه فاننا نطالب بمايلي:

١ - ان تتولى وزارة التربية والتعليم انشاء رياض الاطفال، وفق خطة مرحلية، ولتنفيذ هذا البند تبدأ بروضة في كل مديرية، وتزاد كل سنة بنفس المقدار.

٢ - وضع التشريعات اللازمة بالتعاون مع وزارة العمل لمنع استغلال المعلمات في المدارس الخاصة، حيث تعاني المعلمات خاصة من الاستغلال البشع في هذا المجال.

خامسا: التعليم الاساسي:

لا نرى مبررا لجعل فترة التعليم الاساسي ١٠ سنوات على ما يبدو لها من اهمية زيادة الفترة الالزامية لكننا نود ان نركز على الملاحظات التالية:

١ - مخالفة ذلك للنظام العالمي والذي يجعل سني مراحل التعليم كما يلي: ٦، ٣، ٣.

٢ - مخالفة ذلك للنظام العربي - ما عدا الكويت - والذي يجعل سني مراحل التعليم: ٤، ٤، ٤.

٣ - ادى ذلك الى قصر مرحلة التعليم الثانوي، وهي مرحلة هامة واساسية وتعتبر مرحلة النضج والتهيئة للانتقال للجامعة.

٤ - نطالب بتعديل قانون التربية والتعليم لتفعيل اجراءات المخالفين للالتحاق بالمرحلة الاساسية، حيث ان الاجراءات الحالية

ليست فاعلة وهي اجراءات ادارية وغير كافية

٥ - نقرع جرس الانذار، حيث الضعف العام وتدني مستوى التحصيل في اللغة العربية وبدءا من المرحلة الاساسية وانتهاء بالثانوية، ونؤكد بان التعليم الاساسي اصبح فقطزالة الامية التعلمية، لذا نطالب بدراسة المشكلة علميا وميدانيا ووضع الاجراءات الكفيلة بوقف هذا التدهور المريع.

٦ - ندعو الى الاعلان برنامج التعبئة الحقيقية لتلافي الضعف الواضح والتدهور الملحوظ في مرحلة التعليم الاساسي، وان تقوم الوزارة بوضع خطة طارئة تكون واضحة لدى كل المعلمين والمعلمات بان هم التربية والتعليم وشغلها الشاغل في الاعوام الثلاث القادمة مثلا هو تحقيق انجاز حقيقي في مواجهة هذه المشكلة، وفي هذا المجال نوصي بمايلي:

١ - الاهتمام بالمدارس الريادية
٢ - اشراك الاعلام في هذا البرنامج
٣ - وضع اسس خاصة لاختيار معلمي المرحلة الاساسية وتكثيف برامج التدريب والتأهيل.

سادسا: التعليم الثانوي:

في هذا المجال نحب ان نشير الى بعض الملاحظات:

١ - تدني مستوى التعليم المهني وعدم الاقبال عليه، وهناك اتجاه سلبي نحوه.

٢ - نطالب بضرورة تجاوز الشعار الى التطبيق فيما يتعلق بتطوير المدارس المهنية وان نلمس عمليا تحولها الى مؤسسات انتاجية والتجسير بينها وبين المؤسسات الانتاجية المشابهة خارج المدرسة.

٣ - نود ان نشير الى ان من اسباب مشكلة طلبة التعليم المهني عدم قبولهم في الجامعات وعليه نطالب بالتجسير بين التعليم الثانوي والجامعي، ولا حل غير ذلك، وهناك هوة كبيرة الان بين المستويين.

سابعا: محو الامية:

نقدر للوزارة اهتمامها بهذا الجانب، ونعتز بان نسبة الامية في الاردن مقارنة بالعالم الثالث والعالم العربي الاسلامي متدنية نسبيا وحتى يتحقق طموح الوزارة بتخفيف هذه النسبة الى ٨٪ عام ٢٠٠٠ نقترح ما يلي:

١ - وضع خطة جادة تتضمن برنامجا وطنيا، يحشد له اعلامياً واجرائياً بحيث يلتحق اكبر عدد ممكن من الاميين في ذلك البرنامج.

٢ - وضع حوافز للدارسين والمعلمين
٣ - اصدار نشرات توضيحية عن خطورة الامية بين الذكور والاناث.

٤ - تطوير برامج محو الامية لتشمل التدريب المهني بحيث يكون التعليم موازٍ للعمل وضمن حاجات البيئة المحلية.

٥ - ان يتم اختيار الوقت المناسب بعد دراسة علمية ميدانية لكل بيئة، لضمان استمرار التحاق الدارسات والدارسين بتلك المراكز.

٦ - وضع التشريعات الملزمة للدارس والمعلم.

ويمكن ان يستفاد في هذا المجال من قسم

الثقافة في القوات المسلحة. والمساجد وباختصار لابد من العمل على تخفيف منابع الامية باتخاذ الاجراءات سالفة الذكر. وكذلك تقليل نسبة المتسربين من المدارس. والاحصاءات المتوفرة تشير الى تزايد نسبة المتسربين حيث تبلغ في الصف العاشر ٧١ر٣٪ لعام ٩١/٩٠ حيث تبدأ ب ٤٧ر٠٪ في الصف الاول.

ومع اعتزازنا بان ٢٩ر٩٦٪ من طلابنا ينهون الصف العاشر الا ان ذلك من جانب آخر قد يعتبر رافدا من روافد الامية.

٧ - نطالب باجراء احصاء عام لبيان نسبة الامية الفعلية، حيث الاحصاءات المتوفرة قديمة.

ثامنا: المناهج والكتب المدرسية:

مع تقديرنا لدور مديرية المناهج والعاملين فيها منذ انشائها يوم ان كانت قسما الى اليوم فاننا نؤكد على ضرورة جعلها وسيلة حقيقية لصياغة العقلية العلمية المؤهلة للابداع ومواجهة التحديات المعاصرة ومواكبة التطور، واداه لترسيخ هوية الامة وعقيدتها والحفاظ على تراثها، وان تشكل المناهج الصياغة المتناسقة للشخصية العربية الاسلامية المؤمنة بربها، المنتمية لعقيدتها، كما ورد على لسان معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية، وان تدعم لتكون المؤسسة المدافعة عن قضايا امتها والمطورة لدورها الحضاري بعيدا عن التبعية والتغريب وان تكون الجدار الصلب الذي يقي اجيالنا وامتنا السقوط الثقافي والحضاري نتيجة الهجمة الاستعمارية اليهودية الشرسة ومخططات غزو العقل العربي المسلم والانسان العربي المسلم تحت شعارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

وفي هذا المجال نطالب بما يلي:

١ - الاهتمام بكوادر المناهج والكتب المدرسية وان يكونوا من ذوي الخبرات المتميزة، المنتمية لعقيدة امتهم، الولعين بحضارتها وثقافتها ولغتها المتذوقين لادبها والمتشوقين لعزتها، والساعين الى ان يكون لها وجود فاعل في هذا العالم.

٢ - في مجال المناهج ومحتوى الكتب المدرسية نؤكد على الخبرة المحلية بعيدا عن الخبراء الاجانب الذين نشك في حياديتهم، ونعتقد انهم جزء من المخطط الاستعماري لتدمير ثقافة الامة وصبغها بثقافة المستعمر الذي يخطط لهدم جدار الصد العربي الاسلامي وخاصة في المجال الثقافي والحضاري.

٣ - ما صدر من كتب الاجتماعيات وفق المناهج الجديدة هو دون طموح السياسية التربوية ومتطلباتها وفوق مستوى الطلبة، ونطالب وزارة التربية والتعليم باعادة النظر جذريا في لجان تأليف الاجتماعيات.

٤ - نؤكد على مطالبتنا في بند الفلسفة التربوية بضرورة ايجاد كتاب بعنوان حاضر العالم العربي الاسلامي يتناول قضاياه الرئيسة.

٥ - نعلن استغرابنا للحديث عن السلام والمفاوضات في الصف الخامس الابتدائي لذا نطالب بحذف هذا الموضوع من الكتاب المذكور ومساءلة لجنة تأليف الاجتماعيات، ونستغرب كذلك ان تتحدث عن السلام والمفاوضات ولا تتحدث عن الجهاد

وعن جرائم الصهيونية في فلسطين المباركة، ومما يزيد في استغرابنا اننا نخطو هذه الخطوة في حين لم يفعل مقابلها عدونا شيئا، بل انه يحرض اطفاله علينا، ولعل تصريح رامون الاخير وهو من الحزب الذي يتمنى بعض العرب ان يفوز في الانتخابات والذي يقول فيه: الفلسطينيون اعداؤنا اينما وجدوا، وهذا معناه ان العرب والمسلمين اعداؤنا. ومن هنا نؤكد على مطلبنا بشطب العنوان المذكور ومساءلة لجنة التأليف، واجراء ما يلزم للتصويب.

٦ - في كتاب القضية والمجتمع للصف الاول الثانوي (حاليا) وردت الاشارة الى مشاريع السلام ومختلف المبادرات ولمختلف الاطراف، الا ان مبادرة الانتفاضة قد غيبت، فاين العلمية والموضوعية؟ يا لجنة تأليف الاجتماعية ويا وزارة التربية والتعليم وايضا كيف لا ندرس اجيالنا عن الانتفاضة وكل العالم يدرسها ويحللها؟ اننا نستغرب ذلك، وهذا يجافي العلمية والموضوعية ويخالف فلسفة التربية والتعليم بالالتزام بمواجهة التحدي اليهودي، والانتفاضة علامة بارزة جدا بل هي معلم التحدي الرئيسي اليوم، وهذا ما يؤكد مطالبتنا باعادة النظر جذريا في لجان تأليف الاجتماعيات.

٧ - بدأت تغيب من كتبنا الاناشيد والاهازيج والقصائد المتعلقة بالقضية الفلسطينية والاقصى وفلسطين، والعدو اليهودي، لذا نطالب بمراعاة هذه الجوانب فورا.

٨ - اننا نحذر من التطبيع وخاصة في المجال الثقافي ونطالب بان تبعد العملية التربوية عن هذا الموضوع، لانها عملية صناعة الانسان وتشكيله وفق عقيدة الامة وتراثها وحضارتها وخصوصيتها بغض النظر عن المتغيرات السياسية، ولا يجوز ان تتم صياغة الشخصية بفكر مستورد وثقافة اجنبية، ولا يعقل ان تستجيب اية امة لذلك، ولعل هذا ما حافظ على الشخصية اليهودية المتميزة رغم تناثرها في بيئات مختلفة وضمن متغيرات سياسية واقتصاديةو اجتماعية.

٩ - ايلاء برنامج الثقافة العسكرية والتدريب الاهمية الكافية لما له من اثر في اعداد الشخصية المتوازنة المتكاملة، لاننا امة جهاد، ونواجه تحديا مصيريا، التزاما بفلسفة التربية.

١٠ - تحصين الجيل من خلال البرامج والمناهج والكتب والنشاطات ضد مصطلحات التطبيع وتعميق الوعي بمخاطر الصهيونية والقوى الاستعمارية ممثلة بامريكا وخططها للقضاء على ثقافة الامة وحضارتها ومستقبل اجيالها.

١١ - اعادة الاعتبار لحصص اللغة العربية واعادة النظر في قرار تقليصها لان ذلك يخالف فلسفة التربية والتعليم.

تاسعا: الامتحانات:

نؤكد على اعتزازنا باجراءات الامتحانات العامة، مبدين الملاحظات التالية:

١ - لا زالت ادوات الامتحانات المدرسية والعامة تعتمد على قياس المعلومات فقط. وليس هناك ما يقيس اسئلة التفكير،



كالتحليل والتركيب والتقويم، وهذا يعني عدم اهتمام الامتحانات بالعمليات العقلية العليا.

٢ - لا زالت الامتحانات قاصرة عن قياس الجوانب التطبيقية.

لذا نقترح تطوير الامتحانات والاهتمام بالاسئلة السابرة والكاشفة، ما تأكيدنا على ضرورة انشاء بنك للاسئلة.

عاشرا: الابنية المدرسية:

نقدر لوزارة التربية والتعليم خطتها لهذا الجانب، ونحن مع هذا التوجه لتأمين البناء المدرسي المناسب، الا اننا وتطبيقا للسياسة التربوية نؤكد على ما يلي:

١ - تحسين مواصفات الابنية ودقة الاشراف على التنفيذ ولمختلف مراحل البناء، نظرا للهدر في هذا المجال.

٢ - تامين المرافق التي تحقق كل الاسس للعملية التربوية مثل المسجد لبناء الروح والملعب لبناء الجسم، والمختبر والمكتبة والحديقة والمشغل وكل ذلك مع المخططات الاساسية للبناء.

٣ - خطة للصيانة المدرسية للحفاظ على البناء المدرسي صالحا وجميلا، والمساءلة لذوي العلاقة في هذا المجال بدءا بادارة المدرسة وانتهاء بمديرية الابنية.

٤ - استملاك المساحة المناسبة للمدرسة ومرافقها.

٥ - ورد باستمرار الحديث عن الاستغناء عن نظام الفترتين، نأمل ان ننتهي من هذه القضية رغم ما اضافته الاحداث الاخيرة من معوقات امام هذا الموضوع.

حادي عشر: الخدمات والنشاطات:

نود ان نشير الى النقاط التالية:

يلاحظ غلبة الشكل والجانب الدعائي على الجوهر، وان كثيرا من نشاطات وزارة التربية تنافس التلفزيون الاردني في الرقصات والغناء، وكأن النشاط لا يعني إلا الرقص والغناء وتقليد المغنيين، لذا نطالب بالتركيز على جوهر النشاط، وان يكون النشاط تربية وثقافة وحضارة وتدريبا وانجازا وانتاجا وخدمة عامة. مع التركيز على المشاغل التدريبية والانتاجية والاستفادة من المدارس المهنية حتى يتمكن الطالب من اصلاح المرافق البيتية والمدرسية وحتى تمكنه من العمل خارج اوقات الدوام لدى اصحاب المؤسسات والمشاغل.

ثاني عشر: الادارة التربوية:

اذا كان الاصلاح الاداري هاما لدوائر الدولة، الا انه اكثر اهمية بالنسبة لوزارة التربية والتعليم، ونلاحظ ان التطوير التربوي لم يواكبه تطوير اداري، ولا فائدة من اي تطوير تربوي لاي واكبه تطوير اداري، ولا يكفي مقدار تفشي البيروقراطية في وزارة التربية والتعليم والحلقات الزائدة المعوقة في مستويات الادارة لذا فاننا نطالب بما يلي:

١ - تطوير الهيكل التنظيمي وازالة المستويات الادارية الزائدة عن حاجة العمل الحقيقية، واعادة توزيع الوحدات الادارية وفق علاقات التشابه والتكامل في النشاط الاداري

وفي اطار مصفوفة ادارية كفؤة.

٢ - احداث جهاز للرقابة الادارية والمتابعة يغطي مديريات التربية كافة.

٣ - ايلاء مركز التدريب العناية الفائقة والاهمية القصوى كمختبر للتدريب والتأهيل الاداري والتخصصي المستمر.

٤ - العناية باعداد القيادات التربوية ابتداء من مدير المدرسة وانتهاء بالمديرين، واختيار العناصر الكفؤة القادرة الامينة ذات الخلق، والارتباط بعقيدة الامة وتراثها.

٥ - تطوير نماذج تقييم الاداء وتحديثها، بحيث تحقق الصدق والموضوعية، وان تنصب مباشرة على عناصر العملية التربوية، وان تتجه حقيقة الى القياس الدقيق للاداء، بحيث تكون اداة صادقة في اظهار تفوق المبدعين وكشف عجز غير المؤهلين.

٦ - احداث ادارة للتطوير الاداري في الوزارة، تكون مهمتها تطوير العملية الادارية بوظائفها المختلفة: التخطيط، التنظيم، التنسيق، الرقابة، اتخاذ القرارات، القيادة.

٧ - ان تتوجه مديرية التخطيط والبحث التربوي نحو البحث الميداني لدراسة مشكلات الميدان وفي مختلف جوانب ومجالات العملية التربوية، لتشكيل تغذية راجعة مناسبة للتطوير والتحديث واتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة.

٨ - وضع خطة جادة لتطوير الواقع التربوي في المحافظات والالوية وخاصة النائية منها - مع تحفظنا على هذا الاصطلاح - وايلاء الاولوية القصوى لتلبية احتياجاتها من الابنية والمرافق والكوادر المتخصصة والحرص على تأمين حاجاتها من المعلمين من بداية العام الدراسي، وان نعتمد التعيين من المحافظة او اللواء.

٩ - نقترح تحقيقا لمبدأ اللامركزية ان يقتصر دور الوزارة على قضايا عامة كالتخطيط والمناهج والامتحانات العامة والمراقبة والمتابعة، وان تكون بقية عناصر العملية التربوية للميدان وفق نظرية ادارية تأخذ الواقع بعين الاعتبار.

١٠ - اعتماد الدراسات العلمية الميدانية والابحاث عند التفكير باجراء اي تغيير او تعديل او اعادة نظر في السياسة التربوية وبرامجها.

١١ - في مجال البحث والتطوير التربوي والتخطيط نوصي بالاستفادة من الرسائل الجامعية والابحاث وتوجيه المعلمين نحو اجراء الدراسات والابحاث المتعلقة بالمشكلات الميدانية، وضرورة الاستفادة منها لحل تلك المشكلات.

١٢ - نطالب بان تكون عملية التخطيط تشاركية تشمل كل الاجهزة والاقسام ذات العلاقة.

١٣ - نؤكد على اهمية التطوير التربوي، على ان لا يطال ثوابت الامة وان يؤدي الى مسخ شخصيتها وثقافتها وان يتناول الاساليب والوسائل، وان يكون عونا لبناء الشخصية السوية المتكاملة المستقلة بعيدا عن التبعية والتغريب والضياع والرؤية الضبابية وان يحرص

هكذا من الأصل

اشد الحرص من ان لا يكون اداة للتطبيع مع العدو اليهودي وقوى الاستكبار الامريكية وحلفائها.

١٤ - نطالب بتطبيق قانون التربية والتعليم والانظمة والتعليمات الخاصة بوصف المهام الادارية والفنية لمختلف المستويات الادارية حيث هناك مخالفات واضحة لتلك الانظمة والتعليمات والتقيد بالمؤهلات العلمية والتربوية المتعلقة في هذا الموضوع، وان تقوم الوزارة باعداد دراسة حول مدى مخالفة تلك التعليمات والانظمة تنفيذا لقانون التربية والتعليم.

ثالث عشر: الارشاد التربوي:

نقدر اهمية هذا الجانب ونستغرب عدم ايلائه الاهمية التي يستحق، حيث ان الارشاد من الزام الامور في ضوء تعقد مشكلات المجتمع ومشكلات الطلبة، والوقاية خير من العلاج وان بناء الشخصية المتكاملة لا يتم بالمعلومات فقط وانما بالتربية المتكاملة وحل مشكلات الطلبة، ولعل هذا الجانب في ضوء الظروف الراهنة لابد ان يأخذ مكانته ولو ضمن خطة مرحلية.

وفي هذا المجال نطالب بمايلي:

١ - تحسين اداء العمل الارشادي، حيث نعلن عدم رضائنا عن ادائه الحالي.

٢ - التوسع في الارشاد.

رابع عشر: الفساد الاداري والمالي:

لابد لاية مؤسسة تتعامل بالمال او الادارة من ان تقع في اخطاء وخاصة على مستوى الافراد الذين يتعاملون مع المال ادارة وانفاقا، ونحس وحكم معرفتنا ان هناك فسادا ماليا واداريا ويقابل ذلك ضعف في الاجراءات، لذا نطالب بمايلي:

١ - نطالب بالحزم في التعامل مع الفساد المالي والاداري والاخلاقي في جميع المؤسسات وخاصة مؤسسات التربيةو التعليم، اذ ان خطورة الفساد في التربية اخطر من وجوده في اية مؤسسة اخرى من مؤسسات الدولة باسرها، وان النسبة التي يمكن احتمالها هي كنسبة الزنك في المواد الغذائية فمخرجات التربية هي معين الدورة الدموية لمؤسسات المجتمع باسره، فلا بد ان تكون نقية مأمونة.

٢ - اعادة النظر في الاجراءات المتعمدة في وزارة التربية والتعليم ازاء المخالفات الادارية والمالية والاخلاقية، لان هناك شعورا بضعف تلك الاجراءات او التهاون فيها. نطالب بتفعليها بشكل موضوعي لتخدم العملية التربوية.

خامس عشر: التعليم المختلط:

تنفيذا للفلسفة التربوية المنبثقة عن العقيدة الاسلامية والمثل العليا للامة العربية، فاننا نطالب فورا بتصحيح مسيرة التعليم الاساسي والثانوي، وانهاء المخالفات التي تمثلت بالسماح لبعض المدارس حتى الثانوية منها بهذه التجربة المدمرة وان يقتصر على الصفوف الاساسية الثلاثة الاولى فقط، وايضا نطالب بالاشراف الفعلي على التعليم الخاص ومراقبته والزامه بقانون التربية والتعليم الخاص، ووضع حد لابتزاز المعلمين والمعلمات في قطاع التعليم

الخاص، وامتهان جهودهم بالاجور الزهيدة، وايقاف التجاوزات الخطيرة على مسيرة التربية سواء في مجال الاختلاط او في مخالفة شروط البنية التربوية التي يحددها النظام والالتزام الوثيق بالمناهج المقررة.

سادس عشر: الاكمال والرسوب:

نحن مع تطوير الانظمة والتعليمات بحيث تؤدي الى تحسين العملية التربوية ومنها تقليل نسبة الاكمال والرسوب لكننا فوجئنا كما فوجيء غيرنا الميدان رغم كل الكلام عن الديمقراطية بورقة عمل وضعت بين ايدينا، ونكتة ورقة العمل المذكورة ان الرسوب لا يجوز الا بموافقة ولي الامر شكراً على هذه النكتة، كلكم اولياء امور من يوافق على رسوب ابنه ,والتي نحس انها تؤدي الى تجهيل ابنائنا في واقع معرفة وليست مثاليات حفظها بعض المنظرين. وكانوا يرددونها منذ اكثر من عشرين سنة، تقول نكتة الورقة ان الطالب لا يرسب الا اذا وافق على ذلك ولي امره وكلنا اولياء امور فمن منا يوافق على ترسيب ابنه؟ انا اتكلم بواقعنا مش بواقع آخر اضافة الى ان الاعلام الذي صاحب الورقة قد اعطى الموضوع بعدا كبيرا. حقيقة لم نجده في الورقة حيث تبين انها ورقة عمل وليست تعليمات مقرة الا انني ايضا فوجئت في الامس واذا باحد المسؤولين بالتربية ايضا يعلن اننا سنطبق تلك التعلميات في العام القادم فوقعنا في حيرة كبيرة امامنا ورقة ثم نفاجيء بان مسؤول صاحب الفكرة الورقة او جزء من صاحب الورقة يقول سأطبقها لذا في هذا المجال نطالب بما يلي:

١ - عدم تطبيق ما ورد في الورقة الا بعد تحقيق ما يلي:

- دراسة ميدانية تشمل كل الشرائح المهمة وخاصة المعلمين ومديري المدارس.

- تهيئة الظروف الموضوعية الحقيقية الفعلية وليست الشعارات النظرية - التي اقترحها الميدان بناء على طلب الوزارة وان نضمن قناعة الميدان كاملة بدوره بتلك الاجراءات وان تقوم الوزارة بايجاد الحوافز للمعلم، اما بغير ذلك بهذا تجهيل وفقا لظروفنا ومعطيات واقعنا.

- تعديل تعليمات الانضباط المدرسية واعادة النظر فيها لضمان احترام الانظمة والقوانين واحترام الادارة من قبل الطلبة والمعلم والكلام النظري اللي نسمعه ان اذا الطالب ما بدو يحترم المعلم باخلاقه ما بيحترم النظام الا انا اؤكد ومن خلال عملي في التربية الطويل انه جزء كبير لا بد له من نظام اما نحكي شعارات من اميركا فانا اعتذر لصاحب هذه الشعارات.

٢ - نستهجن ان تطلب الوزارة من الميدان التعزيزات فقط وكنا نتمنى ان تطلب الوزارة من الميدان دراسة الورقة وان تقول رأيها فيها ايجابا وسلبا ويؤكد ما قلناه كتاب التغطية لتلك التعليمات حيث اشتمل على نقطتين:

الاولى: ان يشرح لمديرين مايلي شرح ايجابيات تقليل مرات الرسوم تربويا واقتصاديا واجتماعيا.

ثانيا: اقتراح الاجراءات التعزيزية المناسبة لالغاء الاكمال في مدارسنا.



واضح من هذا ان دور الميدان هو ايجاد مبرر لهذه التعليمات وان الامر منتهي ومقر.

٣ - الكل يعلم ان العملية التربوية وبناء الشخصية السوية المتكاملة، واعطاء المتعلم حدا ادنى من المعلومات والمهارات لا يقاس فقط بالبعد الاقتصادي ومقدار ما يوفره، فان النواحي الوطنية والاجتماعية والثقافية اهم بكثير من ان تخضع لهذا البعد الاقتصادي.

٤ - الغاء بند موافقة ولي الامر، اذ لا يعقل ان لا يوافق الكثيرين.

٥ - نرجو ان يكون واضحا للجميع - ووفق معطيات الواقع - ان العلامة تشكل احد الدوافع لالتزام بعض الطلبة باحترام المعلم والتقيد بتعليمات الدوالمدرسي. اما القول بنظريات بيئتها تختلف عن بيئتنا، فلا يقدم ولا يؤخر، والواقع اكبر بكثير من التنظير.

واخيرا هذا اجتهادنا في مجال السياسة التربوية، مؤكدين على تعاوننا مع المعنيين لتعميق التجربة التربوية في هذا البلد لتبقى معلماً بارزا من ثقافة امتنا الواحدة وحضارتها، غير مدعين الكمال في هذا المجال، معلنين استعدادنا لقبول اية وجهة نظر تحترم بلدنا وامتنا في ظل اطار التعاون بين السلطتين ومع الجميع، مؤكدين مرة اخرى على تقديرنا لجهود اسرة التربية والتعليم في مختلف مواقعهم، املين منهم ان يبقوا الجدار الصلب الواعي امام التغريب والتطبيع، وان يدركوا انهم يقومون بصناعة عناصر الامة وان رسالتهم اعظم رسالة، داعين الله ان يأخذ بأيدينا جميعا الى ما فيه الخير والتقدم والنصر لأمتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، استاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: بسم الله الرحمن الرحيم.

«والحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين» يشاركني في هذه الكلمة زملائي اعضاء الكتلة الاسلامية المستقلة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان السياسة التي نناقشها اليوم لهي فعلا من اكثر، ان لم تكن اكثر، السياسات اهمية، وابعدها خطرا واثرا على حياة وطننا، حاضره ومستقبله، بل هي المستقبل بعينه، بل ان هذه السياسة تعني المستقبل في واحدة من ادق المراحل التي يشهدها الوطن، في حقبة من عمر الانسانية حافلة بالتطورات المذهلة والتحولات المتسارعة بانساق وانماط فاقت كل توقع وجاوزت كل تخطيط.. اننا ازاء عالم ينهار عشية غروب قرن من عمر الزمن، وعالم اخر يتشكل وينهض غداة بزوغ شمس قرن جديد.. وفي غمرات هذه النقلة الدراماتيكية على مسرح الكون الذي يبدو وكأنه اللامعقول بعينه، سوف يتلاشى وربما يختفي اولئك الذين لن يتداركوا انفسهم بحيث لا يفوتهم قطار القرن الجديد، لن يكون لأولئك الذين يظلون واقفين على الرصيف ولا لأولئك الذين لن يعثروا الخطى المتزنة والحثيثة الى محطة الانطلاق بحيث

يتبوؤون مقعدهم تحت شمس القرن الجديد والعصر الجديد.. اولئك سوف يظل مكانهم عتمة ليل بهيم بين قرن يمضي وعصر يغيب، لا بل واكاد اقول انهم سيصيرون الى الاندثار، كطلل من ماض، حتى ولو كان تليداً.

ان هذه المرحلة المفروضة والمطلوبة، هي رحلة التحدي الاكبر للمجتمعات الانسانية كافة، وهي رحلة من نافل القول ان نكرر ان عمادها الانسان ذاته، وان اساسها، كما هو اساس التقدم الانساني كله، الفلسفة التربوية المنبثقة من ضمير الامة اهدافاً محددة، تلبي احتياجات قائمة ومتجددة بسياسات واساليب وتتسم وتكتسب صفة المرونة القادرة على التمنهج البصير بكل مستجد في عصر السرعة الضوئية.

وفي بلد فقير بموارده كالاردن، لا مناص ابدا من ان نكرر بوعي عميق ان الانسان هو المورد والمنهل، وهو الثروة والرصيد الاول والاخير، انه الغاية والهدف، كما هو الاداة والوسيلة. وعلى مدار العقود الفائتة من عمر هذا الاردن كان رأسمال الوطن هو المواطن، الذي به كان الاردن الشكل والجوهر في صياغة وصيانة الصورة الوطنية في الاطار القومي العام، والذي به، وبالرغم من كل الصعاب والعثار حافظ على موقعه على خريطة الامة والعالم حيث انتشر ابناؤه في كل صقع يسهمون في تطور وتطوير البنية التحتية للاقطار العربية التي نهضت على رمال الصحراء العربية، كما كانت لهم اسهاماتهم التي نعتز بها في المواقع كافة التي يتبوأوا فيها نصيبا من المسؤولية، رسموه بطابع الكفاءة العالية

والانتاج الغزير، والابداع المتميز.

وان ابناء هذا الوطن العزيز لقادرون والا ريب على ان يكونوا اليوم ولا سيما بعد موجات الهجرات العائدة الى الاسهام في صياغة الوطن المستقبل في المجالات كافة اذا ما اتيحت لهم الفرص المناسبة لاخذ اماكنهم في صفوف النسيج الوطني على خريطة المستقبل، والميدان التربوي - كما الاكاديمي واحد من اهم هذه المجالات.

ولقد تابعنا وطالعنا وبامعان مجمل السياسة التربوية لبلدنا، والتي تندرج تحت عنوان مهم وصحيح «عقد الاصلاح التربوي» هذا الشعار الذي رفعته وترفعه من قبلنا امم وشعوب، وخططت له وبرمجت لتنفيذه، فنهضت من قاع الهزيمة والانكسار الى ذروة التقدم الحضاري كاليابان، او تابعت به التقدم والازدهار كامريكا وبعض دول الغرب. ذلك ان هذا الشعار العنوان يعني ببساطة: مواجهة التحدي الذاتي والتنافسي، والقبول بهذا التحدي وتهيئة مستلزماته. والسؤال المركزي الذي نطرحه حول البيان التوضيحي للسياسة التربوية لوزارة التربية هو الى اي مدى سار التطبيق في المواءمة بين الاحتياجات والمستجدات، وهو سؤال لا نقلل من صعوبة الاجابة عنه، في ضوء توالي المستجدات، ولكن لم نجد في البيان التوضيحي لمعالي وزير التربية ما يشير الى مارسمته او خططت له الوزارة من اساليب وبرامج لملاحقة هذه المستجدات ونأمل ان نسمع من معاليه عما فعلته الوزارة بهذا الشأن ان السياسة التربوية، التي بين ايدينا، صورة



نظرية جيدة لخطة ثلاثية المراحل، ذات تكامل شامل لابعاد العملية التربوية من خلال عناصرها الاثنى عشر التي تتناول جميع مكونات هذه العملية.

وبعد مضي ثلاثة اعوام تقريبا هي عمر المرحلة الاولى من عقد الاصلاح التربوي لم نجد - خلافا لما كنا نأمل - بيانا لما انجز في فترة هي ٣٠٪ من الزمن لم نسمع بما تحقق، ولا بما تعذر تحقيقه، ولم نطلع على تقييم لذلك، في حين ان خطة كهذه تحتاج الى متابعة ميدانية دؤوبة بحيث لا ينعكس اي ابطاء في ادائها على مجملها الا في اضيق الحدود. ان الواقع العام الذي نلمسه لايشير الى تغير وتطور يوازي ما يفترض نظرياً انه ٣٠٪ ونحن ندرك المستجدات التي عصفت رياحها بالكون بعامة وبمنطقتنا بخاصة خلال هذه الفترة والتي طالتنا رياح اعاصيرها، بيد ان هذا ادى بحق الى تدارس وتقييم لواقع كل عنصر من العناصر الاثنى عشر.

ولتأذنوا لي، معالي الرئيس، حضرات الاخوة والزملاء، في ان اشير الى ما يلي على نحو خاص:

١ - ما هو مدى الانجاز في تطوير الوضع التعليمي والتربوي لرياض الاطفال، واركز على رياض الاطفال، باعتبارها مرحلة الاساس التي منها حقاً تنطلق البداية الجادة لكل اصلاح تربوي، بل واني لاحسب انها المنطلق الاهم لاية نهضة تربوية واجتماعية وعلمية وثقافية منشودة - وسؤالي ينصب على ما انجز في مجالات رفع مستوى معلمات رياض الاطفال وبرامج التدريب بغرض رفع كفايتهن.

٢ - في مجال تطوير التعليم الاساسي وتحسين نوعيته، اما الذي انجز على صعيد تطور المنهاج والكتاب المدرسي والى اي مدى تحقق التوازن في محتوياته ولا سيما في استحداث وتعزيز العلوم التطبيقية، كمرتكز اساس في التطوير الجاد، وسؤالي هنا يتعلق بالمنهاج والمعلم معا.

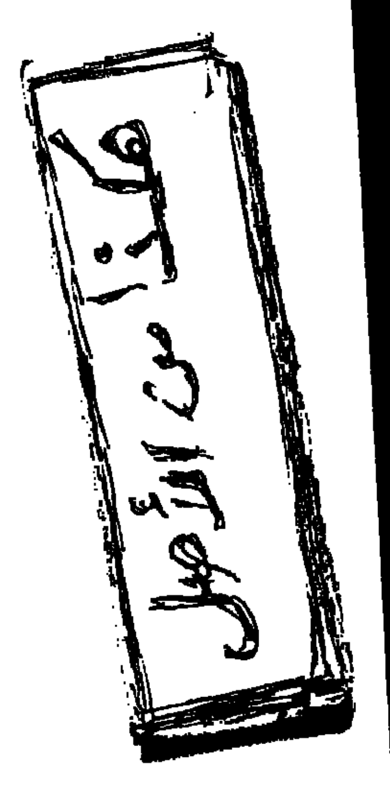
٣ - في مجال التعليم الثانوي: والحديث عن هذا المجال معاد ومكرر، ولم نلمس كمتابعين للعملية التربوية سنين طوالا اي تطور يشفي الغليل ولسوف تظل ظاهرة الدروس الخصوصية المستشرية بين صفوف الطلبة عنوانا صارخا على عدم احراز التعليم الثقافي لاي تحسن ملموس. الامر الذي يجعلنا نلح على ايلاء موضوعي المنهاج والكتاب من جهة والفوارق والفنوات بين الفروع الاكاديمية والمهنية من الجهة الاخرى، واكبر قدر من العناية، فبدون الوصول الى حلول ناجعة لهذه المسألة سيظل التعليم الثانوي متعثر الخطى، وتظل العلاقة والمعدل هي بالنسبة للطالب الهدف الاسمى ان لم نقل الاوحد على حساب ما يختزنه من رصيد يتجه به للحياة الجامعية او للحياة العامة، ويرتبط بهذا بالطبع مفهوم امتحان شهادة الدراسة الثانوية حيث تتكرر في كل عام صرخة الطالب وولي الامر من الاسئلة والامتحان، التي لم يطرأ عليها اي تطوير ملموس ولم تقترن باية ادوت قياس اخرى موازية او مشاركة خلافا لما اكدت عليه الخطة التربوية.

٤ - لقد اولت الخطة التفاعل بين المدرسة والمجتمع المحلي اهتمامها، بيد ان ما يجري تنفيذه حاليا يركز على الشكل دون ان يتجذر في الواقع المجتمعي، وكأنما يهدف الى مجرد مشاركة اعلامية. اننا نطالب بتعميق التفاعل بين المدرسة ومجتمعها المحلي بما يستحقه هذا المجال من عناية واهتمام بحيث يؤدي الى سوية عالية في الاداء تؤدي بدورها الى مخرجات غنية على الصعد الثقافية والعلمية والفنية والرياضية، كما في مجال العمل المنتج بمردوده الاقتصادي من جهة ورصيد الخبرة المتحصلة من جهة اخرى.

٥ - الجهل المتفشي في اللغة العربية، وعقدة اللغة الانجليزية: من المحزن يا معالي الرئيس، ان مدارسنا وطلابنا كانوا يعانون منذ امد طويل من كره اصبح متوارثاً للغة الانجليزية يعبر عنه مستوى متدن جدا في هذه اللغة لطالب الثانوية العامة لاسباب لم يوضع لها اي حل بعد سواء من حيث المنهاج والكتاب او المرحلة او من حيث كفاءة المعلم ولكن الاخطر هو ان يتعدى الامر الى اللغة الام، اللغة الهوية، وعاء الثقافة والفكر والتعليم والتربية من اللغة العربية. لقد اولت الخطة هذا الموضوع عنايتها النظرية، ولكن اين هذا من التطبيق، ومتى سيصبح لسان ابنائنا غير ذي عوج.. متى وكيف يحبون لغتهم ان هذا لن يتأتى ابدا الا اذا نمت معهم، والا اذا اعتقدنا بايمان راسخ ان العقل السليم في اللغة السليمة، تماماً بمقدار ماهو العقل السليم في الجسم السليم واذا كانت مرحلة الروضة قد اعتمدت مرحلة تعليمية فلا بد ان تتوجه عناية خاصة ومركزة الى تثبيت اللغة العربية في وجدان الطفل بدءا من هذه المرحلة، الامر الذي يرتبط عضويا وجدليا باهتمام مكافيء بالمعلمة والكتاب. واني لارفع الصوت من تحت هذه القبة منبها وحاثا على ضرورة الانتباه العملي المكثف لمعالجة هذه المسألة المتفاقمة والتي ستؤدي بالاجيال القادمة إن ظل الحال على ما هو عليه الى جهالة عمياء ستترك مضاعفاتها السلبية على القدرات الفكرية والتفكيرية للمجتمع بعامة. لقد احتفى الاسلاف باللغة فاسهم ذلك في ابداع ونشر حضارتنا، ثم جاء الغزاة والمستعمر فقتلوا لغتنا وادبنا قاسم ذلك في انطفاء سراج هذه الحضارة، واحتفت الامم الحية اليوم بلغاتها فساهم ذلك في ذيوع حضاراتهم. ان الطفل الياباني ايها السادة يقضي معظم سنوات دراسته الابتدائية لا يتعلم الا لغة وطنه وتاريخها وجغرافيتها اضافة الى الرياضيات فحسب واترك لكم ولوزارة التربية التبصر والاعتبار.

٦ - الحاسوب التعليمي: ان الحاسوب اليوم وكما لا يخفى عليكم علم الحاضر، ولكنه في الغد القريب ثقافة المستقبل، ولسوف تكون الامية الحاسوبية اخطر وادعى للجهالة من امية القراءة والكتابة، ومن الضروري التأكيد على ان تتسم النظرة الى الحاسوب التعليمي بنظرة شمولية، على قاعدة تأسيسية شاملة، ومن غير المنطقي ان يبدأ ذلك بالصف الالزامي العاشر. اذ لابد من اعادة النظر في هذا التخصيص.

٧ - لايختلف اثنان على ان المعلم هو عصب العملية التربوية، بل هو جملتها العصبية، ولا يختلف اثنان ايضا على ان المعلم لم ينل حقه من الحظوة الاجتماعية والاقتصادية والتأهيلية، بل وللاسف نقول ان المكانة الاجتماعية للعلم تراجعت عنها في عقود



مضت، الامر الذي اثر سلبا على العلاقة بين العلم والطالب. وليس من باب المزايدة ابدا القول ان المعلم بحاجة الى الكثير الكثير من الرعاية المادية والادبية لكي تتوفر له الاجواء والسبل التي تمكنه من العطاء الامثل والتنفيذ الاقوم للمنهاج والواجب، باقبال وحماس، الامر الذي يستلزم النظر الجاد في تطوير خدمات الاسكان بدعم صندوق اسكان المعلمين ليؤدي رسالته والضمان الاجتماعي والاسراع في تأسيس التنظيم المهني لهم.

والحديث عن المعلم يقترن بالحديث عن التأهيل، وما ورد وفي الخطة بهذا الشأن جيد، ولكن اين ما تم انجازه، مما كان ينبغي ان يكون قد انجز، هذا جانب، والجانب الاخر هل ادت جامعاتنا الدور الموازي في هذا المجال، نعم انها تجربة، ولكنها بحاجة الى اهتمام وتنسيق اوثق ومتابعة اشمل، فبدون هذا التأهيل سيظل القصور في التطوير المنشود قائما يراوح مكانه ان لم يتراجع.

اخيرا، معالي الرئيس، حضرات الاخوة الزملاء.

لابد من انجاح اي خطة من متابعة دؤوبة لبرمجتها، وهذه السياسة التربوية التي هي كما ذكرت بداية مستقبل الوطن والاجيال في عالم متغير، كما استلزم وصفها مؤتمراً وطنياً شاملاً فان انجاحها يستلزم متابعة شاملة، وهذه المتابعة في تقديري تقتضي.

أ ـ متابعة سنوية لما ينجز منها في ضوء مخرجاته، تتولاها اجهزة الوزارة وبخاصة مركز التطوير التربوي:

ب ـ وهو الاهم لجنة عريفية تنبثق من فعاليات المؤتمر الوطني الذي وضع الخطة تتولى دراسة وتقيم كل مرحلة، وها نحن على ابواب انقضاء المرحلة الاولى حتى نتبين مواضع اقدامنا، ولا سيما في ضوء المستجدات المحلية ـ هجرات العائدين ـ او الاقليمية او الدولية وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على واقعنا ومستقبلنا، ولكي يصار الى تعديل الخطة في المرحلتين الثانية والثالثة في ضوء هذا التقييم بما يكفل ان يكون هذا العقد عمليا وموضوعيا عقد الاصلاح التربوي.

وفي الختام لي كبير امل بتعزيز خطوط الاتصال بين الجامعات والتربية والتعليم بما يكفل توحيد الرؤى وتكثيف التنسيق في شتى المجالات والاستفادة من الابحاث وبرامج التطوير ان وجدت في الجامعات وتعميمها، والتصدي للاسئلة الصعبة وحلها بما يتناسب وقيم الامة الاسلامية والعربية وثقافات العالم.

قال صلى الله عليه وسلم «اذا اردت الدنيا فعليك بالعلم، واذا اردت الاخرة فعليك بالعلم، واذا اردت الدنيا والاخرة فعليك بالعلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

قبل الافطار بقليل، الاستاذ زياد ابو محفوظ، نرجو من الاخوة الاختصار باختصار رجاءا من الاخوة المتحدثين.

السيد زياد ابو محفوظ: بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين، معالي الرئيس، زملائي النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لقد نظرت في السياسه التربوية في البيان التوضيحي المقدم من معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم فوجدت فيه الاطر العامة التي جاءت في فلسفة التربية لتحقق تطلعات المواطن لبناء الانسان الاردني بقيمه الدينية والانسانية والقومية والوطنية وهي ثوابت لا نحيد عنها في البناء الاجتماعي واتمنى ان تأخذ هذه الثوابت طريقها الى حيز التطبيق ضمن المناهج المدرسية والسياسات التعليمية بشكل يتم فيه تحقيق الاهداف في الاداء المرحلي للخطط المستقبلية مهما تغيرت الكوادر التربوية كما يجب ان لا يكون متغيرات السياسية التي تدور في منطقة الشرق الاوسط اي اثر على التربية الوطنية في بناء الجيل العربي المسلم الذي لن يفرط يوم بحقوقه السليبة على ارض فلسطين ارض المقدسات والرسالات مهما تغيرت الموازين الدولية والطروحات السلمية مؤكدا على ما يلي في الفلسفة التربوية:

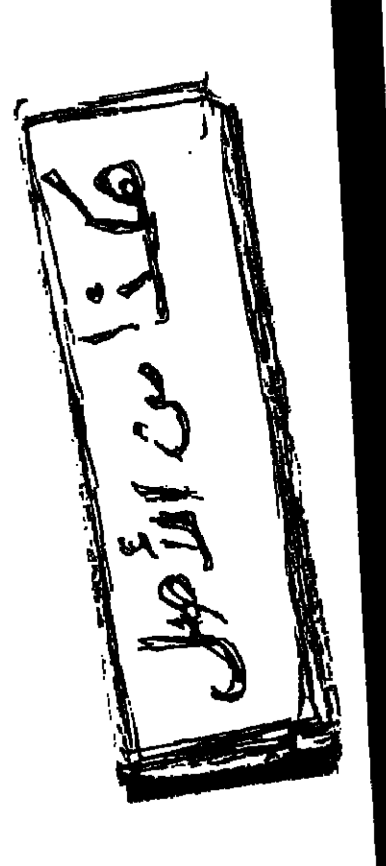
١ ـ المناهج والكتب المدرسية يجب العمل على تحديث المناهج بما يعود على الوطن بالخير والعطاء واعادة النظر في كتب الاجتماعيات وذلك لما للاردن من اهمية كبرى حسب موقعه الجغرافي في قلب الامة العربية وبجوار الاقصى المبارك ومما يدعونا الى التوجه للرجوع الى الاسلام هدفاً ومنهاج وتربية لاعداد جيل مؤمن بقيمه وتراثه الاسلام وخاصة بعد انهيار النظام الشيوعي والاغاثات التي تنبه عن تدهور النظام الرأسمالي برئاسة اميركا.

٢ ـ برنامج تأهيل العاملين في التربية فالمعلم هو الاساس والمحور الذي تدور حوله العملية التربوية فهو العنصر المعطاء ولذلك يجب الاهتمام في اعداده بفتح ابواب المعرفة امامه في الجامعات الاردنية والعمل على استيعاب حملة الدبلوم كليات المجتمع واعتماد نظام الساعات المعتمدة التي حصلوا عليها وفق نظام اشمل واكثر ايجابية حتى يستطيع مواصلة تحصيلهم الجامعي وبعث الامل والطموح في نفوسهم وتوفير كل السبل من اجل راحة المعلم المعيشية والسكنية حتى يتفرغ للعملية التربوية.

٣ ـ في مجال تعليم الطلاب ورعايتهم يجب العمل على رعاية الطلاب تعليميا وتربوية منذ مراحل الطفولة الاولى مرورا بالدراسة الالزامية والثانوية مفردين لهم برامج تربوية نابعة من تراثنا الاسلامي وتاريخنا العريق مع التمسك باسس التقويم في النجاح والرسوب في جميع المراحل التعليمية لاهمية ذلك في البناء الوطني في مجالات الحياة المختلفة ويجب تسخير الامكانيات السمعية والمرئية لتوصيل المعلومات الى الطلاب في بيوتهم.

٤ ـ كما اؤكد البقاء على الفترة الالزامية لمدة (٩) سنوات وليس (١٠) سنوات كما جاء بخطة التربية والاهتمام بتأهيل الطلاب في المرحلة الثانوية مهنيا بما يتناسب مع كفايتهم العلمية ورغباتهم والانتقال الى مرحلة الانتاج كما جاء في توجهات وزارة التربية والتعليم.

٥ ـ ما زالت الامية متفشية في مجتمعنا رغم الجهود التي تقدمها الدولة وهذا مما يدل على ان هناك خلل في ادائها فالاميون في حاجة الى



رعاية اشمل وذلك بتأهيلهم بالمهن المختلفة لمساعدتهم على العيش للعمل على جذبهم الى قاعات التدريس، وفي ختام كلمتي اؤكد على ما جاء في البيان التربوي للحكومة الرشيدة مبيناً بانه لا بد من العودة الى تقويم التأليف في المناهج والكتب المدرسية بما يتناسب مع تراثنا الاسلامي وتاريخنا المجيد وقوف في وجه العدو الصهيوني واهدافه في طمس الهوية الفلسطينية والتدرج في محو البناء الحضاري للامة العربية في اقامة امبراطورية الصهيونية الزائفة القائمة على جمع المستوطنين اليهود من جميع ارجاء العالم وسيظل الاردن الصامد بمليكه وشعبه وقيمه وريثاً للثورة العربية الكبرى قلعة العروبة الابية التي تتحطم على جنباتها المشاريع التصفوية رغم المحن والصعوبات التي تخيم على منطقتنا ولينصرن الله من ينصره ولله العزة ولرسوله والمؤمنين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني:
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس،
حضرات النواب،

استمعنا الى البيان التوضيحي الذي تقدم به السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم حول السياسة التربوية في المملكة الاردنية الهاشمية، وارجو هنا ان يتسع صدر الجميع لما سابديه من ملاحظات تتعلق بهذا الموضوع.

اولا: ان الدارس لهذا البيان المفصل يلاحظ انه احتوى على العديد من الابواب الهامة المتعلقة بفلسفة التربية والتعليم والاهداف العامة للتربية ومبادئها وعناصرها في الاردن، واعتقد ان هذا البيان يضيف بعدا جديدا لما الفنا سماعه طوال السنوات الماضية، خاصة في اطار توصيات مؤتمرات التطوير التربوي التي عقدت في الماضي.

ثانيا: اقتصرت اعمالنا في الماضي على وضع الخطط دون تحديد استراتيجية للدخول في تنفيذ الكلام اي اننا نفتقر الى توضيح طبيعة الاليات والميكانيزمات التي تضعنا على اول الطريق نحو تحقيق قفزة نوعية في التربية والتعليم، وطالما اننا لا نملك الالية القادرة على ترجمة الطموحات الى واقع، فاننا سنبقى نراوح مكاننا.

ثالثا: لقد حدد جلالة الملك الحسين مباديء اربعة لتطوير الوضع التربوي وهي:

١ - الحرص على التوازن النوعي بين الموارد والسكان.

٢ - الحرص على التوازن بين مقومات شخصيتنا الوطنية والقومية والانفتاح الشامل على الثقافة العالمية من جهة اخرى.

٣ - الحرص على التكيف مع متغيرات العصر، وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته.

٤ - الحرص على الايمان بالله والقيم الاسلامية الروحية ومكانة العلم في الحياة واحترام العمل بشتى صوره.

ومع ذلك فان الوزارة المعنية بالتربية والتعليم رغم جهودها المشكورة بقيت حتى هذا

اليوم اسيرة الاساليب التقليدية ولم تتمكن من تحقيق التحول التربوي الذي طالما عقدنا المؤتمرات والندوات من اجله. وحتى يتسنى لوزارة التربية ان تخرج من الوضع الذي تعيشه كان لزاما عليها ان تضع استراتيجية ثابتة المعالم تنفذها على ارض الواقع وليس في الخيال من خلال رفع مستوى مخرجات التعليم العام وتحقيق المواءمة مع سوق العمل والتفاعل مع التطور العلمي والثقافي العالمي. وهذا يتطلب تغييرات شاملة تنتهي بازاحة كل عوامل التخلف التربوي من الساحة الاردنية.

واود هنا ان اذكر السيد نائب رئيس الوزراء انه اشار في خطاب له امام «اجتماع المسؤولين عن التكنولوجيا الحيوية في الوطن العربي بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٤، بأن الاردن قد باشر بتنفيذ خطة طموحة للتطوير التربوي تتناول الجوانب المختلفة للعملية التربوية من خلال الاهتمام الخاص بالعلوم والتكنولوجيا.

وانا كغيري من المتابعين لوضعنا التربوي لا الحظ اي تغير في مستوى مدارسنا او تلاميذنا، اذ لا زال مستوى الطلبة دون الامل المنشود، مما انعكس سلبيا على مجمل خططنا التنموية. وبودي ان اسأل السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عما تم تحقيقه فعلا على ارض الواقع وليس على الورق في مجال التطوير التربوي.

معالي الرئيس، حضرات النواب.

وما نقرأه في هذا البيان هو اعادة لما سبق لنا وسمعناه او قرأناه. بل اننا صرفنا اطنانا من الورق والدراسات حول هذا الموضوع، بدل ان نتجه الى وضع القطار التربوي في مساره السليم من خلال احداث «ثورة جذرية» في توجهات التعليم واساليبه، وليس الالتجاء الى اصلاحات في هذا الجانب او ذاك، فالقصور الاكبر في النظام التعليمي هو في المجال «الكيفي» ومن هنا تأكيدي على الاهداف الكيفية في تعليم الحاضر والمستقبل ولا تزال امامنا في الاردن فرصة سانحة خلال التسعينات من هذا القرن لتحقيق الاهداف الكيفية المتمثلة اساسا في اعداد انساننا الاردني القادر على وضع المستقبل، بما ينطوي عليه ذلك من تنمية ملكات الابتكار والابداع وللتخطيط والتنظيم ولا يتأتى ذلك كله الا بالالتجاء الى التعليم التطبيقي بدلا من حشو رؤوس اولادنا بمعلومات تتبخر في العادة بعد خروجهم من المدرسة. فهل درست وزارة التربية والتعليم التجارب التربوية في الدول المتقدمة كاليابان والمانيا وامريكا مثلا.



ولقد ذكرت وزارة التربية في اكتوبر ١٩٩٠ ان هناك خطة للتطوير التربوي عندنا تنتهي في عام ١٩٩٨ فهل يعتقد معالي الوزير اننا حتى ذلك العام نكون قد حققنا المعجزة التي طال انتظارها؟

اننا نعترف في قرارة انفسنا ان التعليم هو استثمار ولكن هل اخضعنا هذا الاستثمار للفحص والتمحيص للخروج بذلك الى معادلات ثابتة ومعقولة؟

فهاهي البطالة في ارتفاع مستمر، يغذيها الارتفاع المستمر في اعداد الطلبة العشوائية في التخطيط التربوي، ولنا كبير الامل بالسيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ان يبادر الى

رعاية اشمل وذلك بتأهيلهم بالمهن المختلفة لمساعدتهم على العيش للعمل على جذبهم الى قاعات التدريس، وفي ختام كلمتي اؤكد على ما جاء في البيان التربوي للحكومة الرشيدة مبيناً بانه لا بد من العودة الى تقويم التأليف في المناهج والكتب المدرسية بما يتناسب مع تراثنا الاسلامي وتاريخنا المجيد وقوف في وجه العدو الصهيوني واهدافه في طمس الهوية الفلسطينية والتدرج في محو البناء الحضاري للامة العربية في اقامة امبراطورية الصهيونية الزائفة القائمة على جمع المستوطنين اليهود من جميع ارجاء العالم وسيظل الاردن الصامد بمليكه وشعبه وقيمه وريثاً للثورة العربية الكبرى قلعة العروبة الابية التي تتحطم على جنباتها المشاريع التصفوية رغم المحن والصعوبات التي تخيم على منطقتنا ولينصرن الله من ينصره ولله العزة ولرسوله والمؤمنين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني:
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس،
حضرات النواب،

استمعنا الى البيان التوضيحي الذي تقدم به السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم حول السياسة التربوية في المملكة الاردنية الهاشمية، وارجو هنا ان يتسع صدر الجميع لما سأبديه من ملاحظات تتعلق بهذا الموضوع.

اولا: ان الدارس لهذا البيان المفصل يلاحظ انه احتوى على العديد من الابواب الهامة المتعلقة بفلسفة التربية والتعليم والاهداف العامة للتربية ومبادئها وعناصرها في الاردن، واعتقد ان هذا البيان يضيف بعدا جديدا لما الفنا سماعه طوال السنوات الماضية، خاصة في اطار توصيات مؤتمرات التطوير التربوي التي عقدت في الماضي.

ثانيا: اقتصرت اعمالنا في الماضي على وضع الخطط دون تحديد استراتيجية للدخول في تنفيذ الكلام اي اننا نفتقر الى توضيح طبيعة الاليات والميكانيزمات التي تضعنا على اول الطريق نحو تحقيق قفزة نوعية في التربية والتعليم، وطالما اننا لا نملك الالية القادرة على ترجمة الطموحات الى واقع، فاننا سنبقى نراوح مكاننا.

ثالثا: لقد حدد جلالة الملك الحسين مباديء اربعة لتطوير الوضع التربوي وهي:

١ - الحرص على التوازن النوعي بين الموارد والسكان.

٢ - الحرص على التوازن بين مقومات شخصيتنا الوطنية والقومية والانفتاح الشامل على الثقافة العالمية من جهة اخرى.

٣ - الحرص على التكيف مع متغيرات العصر، وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته.

٤ - الحرص على الايمان بالله والقيم الاسلامية الروحية ومكانة العلم في الحياة واحترام العمل بشتى صوره.

ومع ذلك فان الوزارة المعنية بالتربية والتعليم رغم جهودها المشكورة بقيت حتى هذا

اليوم اسيرة الاساليب التقليدية ولم تتمكن من تحقيق التحول التربوي الذي طالما عقدنا المؤتمرات والندوات من اجله. وحتى يتسنى لوزارة التربية ان تخرج من الوضع الذي تعيشه كان لزاما عليها ان تضع استراتيجية ثابتة المعالم تنفذها على ارض الواقع وليس في الخيال من خلال رفع مستوى مخرجات التعليم العام وتحقيق المواءمة مع سوق العمل والتفاعل مع التطور العلمي والثقافي العالمي. وهذا يتطلب تغييرات شاملة تنتهي بازاحة كل عوامل التخلف التربوي من الساحة الاردنية.

واود هنا ان اذكر السيد نائب رئيس الوزراء انه اشار في خطاب له امام «اجتماع المسؤولين عن التكنولوجيا الحيوية في الوطن العربي بتاريخ ١٤/١٢/١٩٩١، بأن الاردن قد باشر بتنفيذ خطة طموحة للتطوير التربوي تتناول الجوانب المختلفة للعملية التربوية من خلال الاهتمام الخاص بالعلوم والتكنولوجيا.

وانا كغيري من المتابعين لوضعنا التربوي لا الحظ اي تغير في مستوى مدارسنا او تلاميذنا، اذ لا زال مستوى الطلبة دون الامل المنشود، مما انعكس سلبيا على مجمل خططنا التنموية. وبودي ان اسأل السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عما تم تحقيقه فعلا على ارض الواقع وليس على الورق في مجال التطوير التربوي.

معالي الرئيس، حضرات النواب.

وما نقرأه في هذا البيان هو اعادة لما سبق لنا وسمعناه او قرأناه. بل اننا صرفنا اطنانا من الورق والدراسات حول هذا الموضوع، بدل ان نتجه الى وضع القطار التربوي في مساره السليم من خلال احداث «ثورة جذرية» في توجهات التعليم واساليبه، وليس الالتجاء الى اصلاحات في هذا الجانب او ذاك، فالقصور الاكبر في النظام التعليمي هو في المجال «الكيفي» ومن هنا تأكيدي على الاهداف الكيفية في تعليم الحاضر والمستقبل ولا تزال امامنا في الاردن فرصة سانحة خلال التسعينات من هذا القرن لتحقيق الاهداف الكيفية المتمثلة اساسا في اعداد انساننا الاردني القادر على وضع المستقبل، بما ينطوي عليه ذلك من تنمية ملكات الابتكار والابداع وللتخطيط والتنظيم ولا يتأتى ذلك كله الا بالالتجاء الى التعليم التطبيقي بدلا من حشو رؤوس اولادنا بمعلومات تتبخر في العادة بعد خروجهم من المدرسة. فهل درست وزارة التربية والتعليم التجارب التربوية في الدول المتقدمة كاليابان والمانيا وامريكا مثلا.

ولقد ذكرت وزارة التربية في اكتوبر ١٩٩٠ ان هناك خطة للتطوير التربوي عندنا تنتهي في عام ١٩٩٨ فهل يعتقد معالي الوزير اننا حتى ذلك العام نكون قد حققنا المعجزة التي طال انتظارها؟

اننا نعترف في قرارة انفسنا ان التعليم هو استثمار ولكن هل اخضعنا هذا الاستثمار للفحص والتمحيص للخروج بذلك الى معادلات ثابتة ومعقولة؟

فهاهي البطالة في ارتفاع مستمر، يغذيها الارتفاع المستمر في اعداد الطلبة العشوائية في التخطيط التربوي، ولنا كبير الامل بالسيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ان يبادر الى

اتخاذ خطوات ديناميكية باتجاه تصحيح الوضع التربوي في الاردن، وهو صاحب تجربة عميقة في هذا المجال.

لذا ادعو الى عقد مؤتمر تربوي شامل تشارك فيه كافة فعاليات الوطن التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوضع استراتيجية واقعية ومعقولة وليس استراتيجية خيالية مليئة بالوعود الجميلة، فنحن لا نريد ان تقولوا لنا فقط كيف يجب ان نكون بل قولوا لنا بصراحة كيف هو واقعنا بالفعل، وماذا لدينا بالفعل وماذا ينتظرنا بالفعل، واذا كنا لا نستطيع ان نفعل ما نريد كان لزاما علينا ان نريد ما نستطيع، عندها فقط نكون قد وضعنا اقدامنا على الطريق الصحيح.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، لان موضوع اساس التربية موضوع هام فنستأنف غداً صباحاً الساعة العاشرة بقية الكلمات والجلسة غداً الساعة العاشرة صباحاً وترفع الجلسة الى الساعة العاشرة صباحاً.

«رفعت الجلسة»

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف جلسة الامس، استاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: معالي الرئيس، الزملاء الكرام، لقد شكلت توصيات المؤتمر الوطني للتطوير التربوي عام ١٩٨٧، والذي رفع شعار التربية مسؤولية وطنية بدائيا كان يمكن في حال ترجمتها الفعلية ومواكبة تطويرها ان تقود الى نقلة نوعية في عملية التربية والتعليم في مجتمعنا اذا اننا مهما طورنا او غيرنا في مؤسساتنا فان المؤسسة التربوية تبقى هي الاساس هي اساس التغير الاجتماعي وادائه المثلى لتحقيق التغير المطلوب وبالتالي فان اي تطوير او تغيير يتجاوز المؤسسة التربوية او يتم بمعزل عنها هو تغير شكلي الامر الذي يبغي معه اعادة النظر بشكل دائم في مجمل هذه المؤسسة بنائها الهيكلي اليات عملها اجهزتها ساهجها ادارتها وتحقيق الديمقراطية فكرا وسلوكا في مؤسساتنا التربوية لتوفير عقلية ديمقراطية لدى صانع القرار التربوي ومنفذيه على السواء ولكي نتمكن من بناء جيل متعلم واع ومسؤول قادر على المشاركة الفاعلة في بناء وتطوير ثقافة وطنية ديمقراطية تتمشى مع متطلبات العصر ومصلحة بلدنا ورفعته وطالما ان التربية ليست بالعامل المحايد بل ان نصيبها من المتغيرات الاجتماعية ودورها في تلك المتغيرات وانعكاس ذلك على المجتمع باسره فلم يكن مستغربا ان يتم التأكيد في توصيات المؤتمر الوطني للتطوير التربوي على المعلم ودوره الفاعل ومشاركته الايجابية في صنع القرار الذي يدفع مهنة التعليم الى الامام ويكرس الدور التاريخي والجليل للمعلم في تربية النشيء وعملية البناء والصورة هنا يعتريها عدم التناسق والانسجام، عندما يطلب من المعلم المحروم من حقوقه الديمقراطية ان يعلم ويغرس الديمقراطية في اذهان تلاميذه فلا بد من تمتعه ابسط حقوقه المهنية لاسيما بعد ما اعترف

بالتعليم كمهنة في قانون التربية والتعليم لعام ١٩٨٨، وحقه في تأليف نقابة مهنية تشكل ضمانة للنهوض بوضعه المهني والمعيشي، اننا مدعون الى اجراء مراجعة شاملة للواقع التربوي تضمن الولوج الامن لابنائنا في القرن الحادي والعشرين بما يتطلب وضع برامج تعليمية تتلائم مع متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي وميول الطلبة وقدراتهم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية كما ونوعا وذلك من خلال توفير متطلبات العملية التربوية والتدريس الفعال بحيث لا تحول الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية دون ايصال الخدمات التعليمية تعليما واشرافا وادارة ومباني وتقنيات الى الجميع بمساواة وعدالة، ان توجهاتنا الاخيرة على مختلف الصعد والقائمة على مبدأ الاعتماد على الذات يجب ان تلقي بظلها على سياستنا التربوية لدعم اتجاهات التعليم المهنية الجدية التي يحتاجها مجتمعنا في هذه المرحلة والاستفادة من الامكانيات الجبارة لقطاع الطلبة في عملية البناء من خلال ربط اكثر فعالية بين المدارس وواقعها المحيط وتجربة بعض البلدان العربية على هذا الصعيد يمكن الاستفادة منها كمصر والعراق تجاه دور الطالب في قطف المحاصيل مثلا، ان وقف الاتجار في العلم وتخفيض كلفة وربطه بعملية الانتاج ودمقرطت مؤسساته واعطاء الفرص لكل المواطنين بعدالة دون تميز هي الاساس لتطوير العملية التربوية فالعلم للجميع لانه حاجة ثقافية اجتماعية للفقير وللغني على حد سواء، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

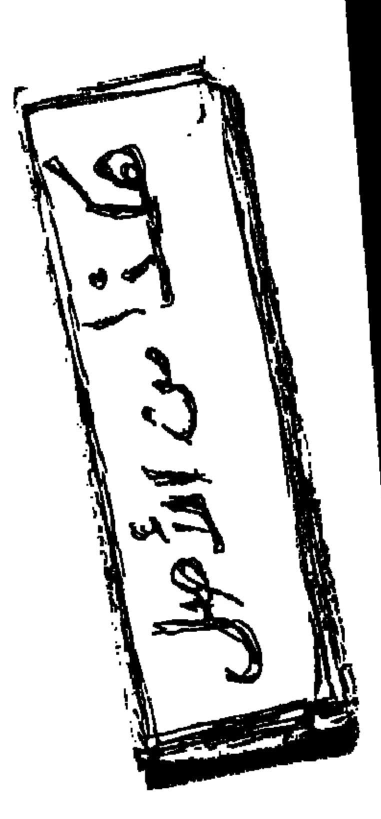
والحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاهم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا اجدني قادرا على انكار الجهود الكبيرة والاعمال المتواصلة المبذولة في اروقة وزارة التربية والتعليم والاسرة التدريسية في الميدان، ولا التقليل من اهمية مؤتمرات التربية بما وصلت اليه من قرارات وتوصيات تربوية، والذي عكسه بيان الحكومة الموقرة لمجلسكم الكريم، ولايسعني الا ان اشكر العاملين المخلصين جزيل الشكر على ما بذلوا ويبذلون من جهود خيرة «ونية المرء خير من عمله».

مع هذا كله فان واقع مخرجات العملية التربوية وفلسفتها، لم يعكس ما نرجوا من تحقيق السلوك القويم والخلق الكريم لا في النشأ الذي يجلس على مقاعد الدراسة ولا في السلوك العام للمجتمع، وما اشكال الفساد الاداري والمالي والخلقي في القطاع العام والخاص من جهة، والفوضى الاقتصادية والاجتماعية في مؤسساتنا البشرية رسمية كانت او اهلية من جهة اخرى، إلا دليل عن اقوال، ولقد اصبح العلم والتعليم حرفة للكسب المادي وبالتالي فقد ميزته المتمثلة بسمو روحه ورفعة شأنه كما ارادها الله تعالى من رفعة مكانة وسمو منزلة لاهل العلم بقوله جل شأنه «يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات» وقال صلى الله عليه وسلم



الناس ثلاثة «عالم ومتعلم ولا خير في باقي الناس» وقال الامام علي كرم الله وجهه

ما الفخر الا لاهل العلم
انهم على الهدى لمن استهدى ادلاء
وقدر كل امرىء ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم اعداء
ففز بعلم تعش حيا ابدا به
الناس موتى واهل العلم احياء

ولا اجدني مبالغا اذا قلت ان الذهنية والنفسية لدى كثير من المربين والعلماء قد خلت من هذه المعاني الرائعة، واننا لازلنا بحاجة الى ردم الهوة بيننا وبين ما نريد وفي رأيي المتواضع ان مرد ذلك الى خلو السياسة والفلسفة التربوية من روحها، واعني الحاجة الماسة للايمان بقدسية رسالة التعليم عند القائمين على تربية الاجيال، وسمو مكانة المعلم والذي هو بنفسيته النقية وعقليته المبدعة وانسانيته المتواضع يشكل سنان الرمح في المسيرة التربوية وهذه فيما اعتقد الحلقة المفقودة التي شوهت الصورة والتي لابد من وصلها لاكتمال المنظومة التعليمية السامية، والتي من شأنها كلما تألقت ان تصبح الحافز لدى الطالب ليقبل على العلم برغبة اكيدة وبيقين الواثق باشراقة مستقبله من خلال العلم وانه ميزة حياته ومبرر وجوده تحت الشمس.

واما ملاحظاتي على بيان الحكومة الموقرة فهي كما يلي:

اولا: وهنا اقتبس من البيان (لما كانت السياسة التربوية معقدة العناصر والتركيب، شأنها في ذلك شان اي سياسة اخرى) انتهى الاقتباس:

قياساً على واقعنا فاني اتفق مع النص، اما ونحن نتوخى العلاج فان موازاة السياسة التربوية بغيرها من السياسات تخالف الحقيقة التربية، ذلك ان السياسة التربوية تشكل القاعدة والمنطلق لكل مجريات الامور في الحياة وسياساتها، وهذه نظرة خطيرة ارى انها من العيوب المخلة، طالما ان الذين يقولون بهذا من الرواد والذين يديرون تصحيح مسار العملية التربوية، الامر الذي يوحي بنفي ميزة للتربية على غيرها، واخشى ان ما بني على الخطأ لا يعطي الثمار المرجوة، ولهذا فاني اقترح اعادة النظر في هذا الفهم والعدول عنه. وان يستقر في اذهان المربين ان التربية ركيزة لكل السياسات وليست موازية لها.

ثانيا: وهنا اقتبس ايضا

«واذا اخذنا هذين المؤشرين وهما الاحتياجات والمستجدات من جهة والثوابت والاسس من جهة اخرى، منطلقا واساسا للحديث عن السياسة التربوية في بلدنا العزيز». انتهى الاقتباس.

اقول ان الموازنة بين الاحتياجات والمستجدات مع الثوابت والاسس كمنطلق للحديث عن السياسة التربوية ، دون الاشارة الى الربط بينهما بعامل تفعيل الثوابت والاسس وعدم ذكر ربطهما بالنتائج المرجوة من العملية التربوية برمتها لتجسيد فلسفة التربية في واقع حياة الناس السلوكية وتناسبها طرديا معها. ان اغفال ما ذكرت يهمش الموضوع ويصبح انشائيا، وكأننا لا نريد ان نحقق الربط بين القول والعمل، وعندها تصبح المتابعة الميدانية

للعملية التربوية فاقدة الجوهر، وهذا هو سبب التعارض بين الفلسفة التربوية التي من المفروض ان يعسكها السلوك العام الرفيع للمجتمع وبين المخرجات التي تعكس الواقع المخالف لبديهيات الفلسفة التربوية حاليا في المجتمع كما اشرت في مقدمة حديثي لحضراتكم سيدي الرئيس والاخوة الزملاء.

ثالثا: واقتباس هنا ايضا

«كل مكونات العملية التربوية وعناصرها والتي تتكون من اثني عشر عنصرا ومجالا ابتداء بالبنية التعليمية من رياض الاطفال ومرحلة التعليم الاساسي والتعليم الثانوي ومرورا بالمعلم والادارة المدرسية والكتاب والمنهاج وتقنيات التعليم وانتهاء بالنشاطات المدرسية الخ». انتهى الاقتباس.

لا اريد تكرار ما ذكرت من خلو هذه العناصر من روحها، الا انه في مجال البنية التعليمية فقد اغفلت الاسرة، والتربية الموازية، وسلوكيات الشارع، من البنية التعليمية.

ولا يسعني هنا الا ان اعيد الاذهان مذكرا باهمية ادوار هذه المؤسسات بالعملية التربوية لابل ان الاسرة اساس عناصر المعادلة.

الاسرة: تلك التي اذا تحدثنا عن القدرة العقلية فان القدرة العقلية وصقل النفسية وبناء الجسد عند الاطفال هي كلها من مهمات الاسرة تاديبا وتقليدا، وارى ان تفعل قوانين الاحوال الشخصية وان لا يقتصر عقد الزواج على بلوغ الخاطبين السن القانوني فقط، اذ لابد من وجود الصفات التي تمكن طرفي المعادلة الاسرة من القدرة على القيام بهذه المهمة الجليلة واهمها:

١ - العلم.

وهو ما يحتاجه رب الاسرة وتحتاجه ربة البيت لتأديب اطفالهما، يقول عليه الصلاة والسلام عن الاطفال: لاعبوهم سبعا وادبوهم سبعا وصاحبوهم بعد ذلك ويقول ايضا «علموا ابناءكم القرآن» وقوله عليه السلام «علموا ابناءكم الرماية والسباحة وركوب الخيل، وهذه برامج تكوين الشخصية السليمة عند الطفل وتحتاج الى قدرة علمية للقيام بها

٢ - القيادة.

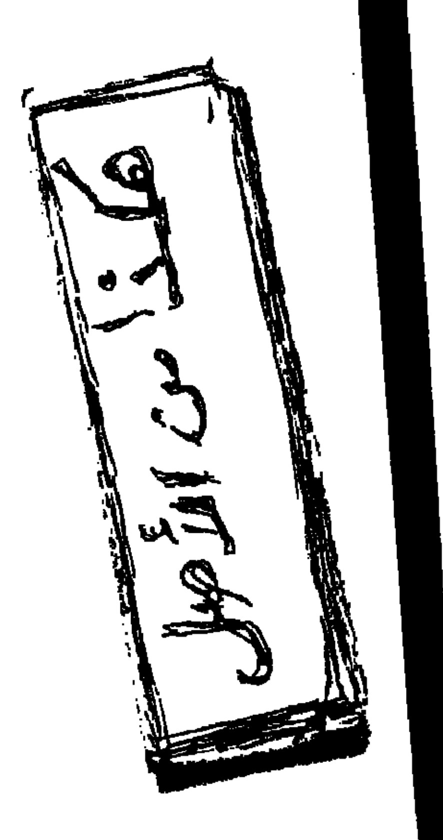
لا تخفي ضرورة وجود هذه الصفة الهامة لتوفير الرحمة مع الحزم والقدرة على ترسيخ فن القيادة لدى الطفل.

٣ - الادارة: والتي تجعل الاسرة منظبطه وتركيز مفهوم وضع الشيء المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب دون افراط ولا تفريط.

من هنا يتبين ان الذكورة والانوثة وحدهما ليستا مبررا كافيا للزواج والسماح به «فليس كل ذكر رجل» ولا لكل انثى ان تكون اما وزوجة.

اما التربية الموازية

فدور وسائل الاعلام خطير وهام في التربية، ولا بد من برمجتها لتؤدي هذا الدور بما يتفق مع فلسفة التربية التي من شأنها اذكاء الفكر النير وتعميق الخلق الكريم والانتماء الصادق لمبادىء الامة وعقيدتها وشريعتها والقدرة على الحفاظ على الوطن وامنه واستقراره سياسيا



واجتماعيا واقتصاديا.

رابعا:

الربط بين العلم وسوق العمل

ان مشكلة البطالة التي كانت وراء التصاق هذا الشعور في الاذهان، لكن المشكلة تكمن في الفهم الخاطيء المفهوم العمل وتسخير العلم وادواته للارتزاق، على ان العلم حاجة اساسية للانسان وهو دلالة وجوده وبدون العلم لا تكون حياة، ومع هذا لا يجوز بحال ان يمنعنا العلم العام والتخصصي من ان نعمل في ميدان اذا غطينا حاجتنا التخصصية منه، ولهذا فاني اخالف موضوع ربط التعليم الجامعي بسوق العمل وتقييده.

خامسا: اللغة العربية

ان اللسان العربي قد شرفه الوحي الشريف، وقد جعل الاسلام تعريف العربي على انه من تكلم العربية، «ليست العربية منكم بام ولا اب ولكنها اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي» والقرآن الذي يتمم مكارم الاخلاق لا يمكن فهمه فهما صحيحا من غير العربية، واني اعزو كثيرا من حالات تدني الاخلاق لعدم التصرف على النصوص الكريمة من خلال العجمة السائدة بين العرب في هذا الزمان.

واقتراحي هنا التركيز على اللغة العربية ان يشترط في الخريج ابتداء من الثانوية العامة وحتى نهايات الدراسات الجامعية الاولى والدراسات العليا وفي كل التخصصات ان يحسن اللغة العربية صرفا ونحواً كل خريج.

سادساً: المعلم

لقد تأثر المعلم كما ذكرت بالفكر المادي واخذ الميزان المادي والمعيار المادي وكذلك التشريعات التي تدير شؤونه قد ساوت بينه وبين غيره من الوظائف العامة الاخرى، فاصبح دائم النظر الى بطنه اكثر من عقله وقد جعل الله العقل فوق البطن.

واذا اعتمدت نوعية المعلم علما وخلقا وادبا والتي تتناسب مع شرف وكرامة التعليم فان يصبح عندئذ المعلم اهلا لتكريمه على الاسس التالية:

١ - ان يعطى المعلم ذاتية المراقبة ولا يكون فوقه معلما.

٢ - ان يعطى الكفاية له ولاسرته بما يحقق له الحياة الحرة الكريمة العزيزة، وكفايته ماليا تجعله اكثر تفرغا واقدر تركيزا وعطاء.

٣ - يترك للمعلم تقدير امكانية عطائه فنيا وادارياً.

واخيرا فان مزج التربية بروحها تحدث النقلة النوعية في المجتمع لاسيما وان الحكومة الموقرة عاقدة العزم ليكون عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي، واضعا ملاحظاتي التي ذكرت في خدمة الهدف التربوي الجليل، والله الموفق والهادي الى سواء السبيل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكراً معالي الرئيس، حديثي عن التربية سيتركز على عدد من النقاط الهامة في هذه المرحلة من تطور

المجتمع الاردني فالتربية تتحمل ازاء التغيرات المتلاحقة في هذا العالم وازاء، تفجر امال الشعوب وطموحاتها، وازاء السياسات الموجهة نحو رفاهية المجتمعات وتحقيقها، تحتمل التربية ازاء كل هذا مسؤوليات واسطة وخطيرة ولا يكون دور التربية في مجرد تقبل التغير وانما يقتضي دورها ايضا الخيار هذا الخيار المبني على اعتبارات اساسية نابعة من خصائص المجتمع واصول معتقداته، وطبيعة ثقافته ومشكلاته وحاجاته، ومن تطلعاته وامائه في اطار من الفلسفة الاجتماعية المتكاملة المتطورة بتطور المجتمع، ونظام التربية لا يمكن النظر اليه بمعزى عن الانظمة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية، الاخرى في المجتمع الاردني فهو يتفاعل معها ويتأثر بها كما انه يؤثر بها، والمراجعة الشاملة الجذرية للتربية في صلتها مع هذه المتغيرات المختلفة تقتضي جهود واسعة ومتواصلة على المستويين التشريعي والتنفيذي ولا يخفى ما قد تتعرض له هذه الجهود من مقاومة وصعوبات سواء كان مصدرها اختلاف وجهات النظر او اسباب لا عقلانية ناشئة عن سوء فهم والتمسك بالمألوف والمحافظة على القديم هذا كله يتطلب منا الشجاعة والاستعداد لمواجهة مثل هذه الصعوبات النقطة الاولى التي اود التركيز عليها والتي لازلنا نعيش اثارها هي سيطرة المعرفة النظرية والابتعاد عن المهارات العملية.

٢ - اهمال جوانب الشخصية من قدرات وقيم واتجاهات.

٣ - بقاء الابتعاد عن تكوين سمة التعاون والتسامح والشعور بالمسؤولية نحو المجتمع وابراز المزايا الفردية وشملت الاغراض الشخصية، ابتعاد التربية المدرسية عن حاجات المجتمع المحلي وضعف استجابتها لمطالب التنمية كل هذا ادى الى ظهور اتجاهات تبتعد عن الاعمال ذات المهارات الفنية والتطبيقية وتعلي من شأن الاعمال التي تستمد الى المعرفة النظرية، ان الاوان لبرنامج وطني شامل لتغير هذه الاتجاهات بحيث يصبح النظام التعليمي اكثر استجابة لحاجات التنمية بدلا من الاستجابة لقيم واتجاهات اجتماعية سائدة اصبحت لا تتناسب والمرحلة التي نعيشها، النقطة الاخرى التي اود ابرازها مهنة التعليم في الارتقاء بهذه المهنة وتحقيق التكامل بين الاعداد والتدريب للمعلم واجتذاب افضل العناصر للالتحاق بكليات التربية الذين درسوا في كليات التربية يعون هذه الحقيقة وعي تام، ان كليات التربية لا تجتذب العناصر المتوفقة والعناصر المناسبة، تقويم اساليب اعداد المعلم وتدريبه وتطويرها والعناية بالبحوث التربوية وانفتاحها لما هو جديد باستمرار تطوير صيغ الاشراف على الطلبة والتركيز على التدريب الميداني بالاضافة الى تمكين المعلم من تجميع جهده وتنظيمه لكي يقوم بدوره في النمو المهني وعلى شتى المستويات ووضع الضمانات لجعل هذه المهنة على قدم المساواة مع المهن الاخرى وهنا ايضا اريد ان اضيف واركز على ما ورد في كلمات الاخوة بعض الزملاء من النواب فيما يتعلق بالتكامل ما بين التربية النظامية والتربية غير النظامية في نطاق الاسرة وفي نطاق وسائل الاعلام ففي اطار الاسرة هناك حاجة لدراسة انماط التنشئة

الاجتماعية واعتماد هذه الدراسات كاساس لبرامج توجيه الاباء والامهات كما ان لوسائل الاعلام الحديثة دور هام لما لها من تأثيرعلى البنية النفسية والوجدانية للانسان في هذا المجتمع وهي وسيلة ايضا من الوسائل الاساسية في التعبير عن الخصائص الاصيلة لثقافة هذه الامة وتطلعاتها وقيمها وتماسكها ووضوح اهدافها هذه الجوانب التي اردت ان ابرزها في مداخلتي اليوم مثني ومؤكدا على العديد من المسائل التي وردت في كلمة زميلنا المحترم عبدالحفيظ علاوي والاخ محمد العلاونة وباعتقادي ان الجمع ما بين هذه المفاهيم المختلفة يمكن ان يعطي نظرة شاملة من هذا المجلس حول السياسات التربوية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم، الاستاذ محمد دردور.

السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس ـ حضرات الزملاء

كلمتي هذه القيها بالنيابة عن اعضاء الكتلة الوطنية وهم اصحاب الدولة والمعالي والسعادة السادة طاهر المصري، سليمان عرار، عبدالله النسور، سعد هايل السرور، عبدالكريم الكباريتي، سمير قعوار، نادر الظهيرات، محمد الزبن، نواب الخوالدة، سلامة الغويري، د. قسيم عبيدات، نايف الحديد، الشيخ فيصل الجازي، زياد الشويخ، عبدالله الزريقات ومحمد الدردور.

معالي الرئيس، يحتل موضوع بحث السياسة التربوية في الاردن اهمية كبيرة لما لهذا الموضع من تأثير واضح على مناحي الحياة المختلفة ولما للنتائج التي تحققها هذه السياسة من انعكاس بين على مستوى التقدم والحضارة في اي بلد من بلدان العالم اذ اننا نستطيع القول ان اي خلل في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاخلاقية والفكرية انما يعود في اساسه الى سلامة النظام التربوي المعتمد وقوته في ذلك البلد. ونظرا لان التربية تتعامل مع اكثر ما في الانسان من انسانية وارقى ما فيه من روحية كان لا بد من استمرار التطوير والتحديث في المناهج والكتب وطرق التدريس واساليب العمل والانشطة المرافقة والمعلم والادارة بحثا عن الافضل وكانت كل هذه العوامل ترتبط ببعضها البعض بطريقة ديناميكية مما يؤدي الى ان اي محاولة للتحديث والتطوير لا تطال جميع جوانب العملية التربوية هي محاولة قاصرة لا تؤثر على النظام التربوي ولا تؤدي النتائج المطلوبة منها. وهذه الطريقة القاصرة استعملت في الماضي لفترة طويلة فكان تحديث الكتب وتغيير المناهج منفصلا عن اعداد المعلم الكفؤ وكانت الاهداف تعامل منفصلة عن الوسائل والاساليب كما كانت كل تلك الامور تخضع للدرس والتحسين والتطوير وتبقى التشريعات المعمول بها ثابتة دون تغيير واستمر هذا الوضع على ما هو عليه الى ان تمت عملية مراجعة شاملة لجميع الفعاليات التربوية وتم صياغة مجموعة من التوصيات شملت جميع جوانب العملية التربوية وذلك في مؤتمر التطوير التربوي سنة ١٩٨٧ والذي اخذت خطواته العملية تسير في طريقها المرسوم سواء على مستوى المناهج او

الكتاب او الطالب او المعلم او في التشريعات والقوانين وهنا ارجو ان اشير الى الملاحظات التالية حول هذه الموضوعات:

المناهج والكتب المدرسية:

لوحظ على هذه العملية تأخر الكتب الجديدة وعدم مواكبتها لتغير المناهج اذ ان بعض الكتب ما زالت حتى الان لم تصل الى ايدي الطلاب علما بان المناهج قد تمت دراستها والموافقة عليها لكن تأليف الكتب حولها ما زال متأخرا. اما تجربة التأليف المعمول بها في الاردن فانها تجربة كثيرا ما تكلفنا المبالغ الطائلة دون الاستفادة من تلك الكتب وكم هي الكتب التي بقيت دون استعمال والغيت وظلت تحتل حيزا كبيرا في مستودعات وزارة التربية الى ان يجري اتلافها او التخلص منها لذلك فانني اقترح ان لا تعتمد اية نسخة من هذه الكتب الا بعد تجريبها على عدد من المدارس وطباعة عدد محدود منها وبعد ثبوت ملائمتها تعاد الطباعة بالعدد المطلوب كاملا، ويرتبط بتعديل المناهج والكتب المدرسية عملية تدريب المعلمين التي كانت تتصف بالارتجال والسرعة اذ ان تدريب المشرفين والمعلمين المدربين لم يحدث خلال العطلة الصيفية بل كان اغلبية خلال العام الدراسي او الدوام المدرسي وكان المشرف والمعلم المدرب ينتقل من مركز التدريب الى الميدان في اليوم التالي لتدريبه كي يقوم بنقل خبراته الجديدة الى المعلمين وكانت الكراسات تشرح التجربة الجديدة تصل في اغلب الاحيان في صباح اليوم الذي سيقوم فيه بتدريب المعلمين وهذا ما لا يعطي الطلاب فرصة كافية لدراسة الموضوع والالمام به بشكل كاف.

اما اختيار يوم الخميس من كل اسبوع بحضور الدورات فان عليه المآخذ الكثيرة والتي من اهمها ان المعلم يعتبر هذا اليوم يوم عطلة يحتاج فيه لقضاء الكثير من الحوائج والمتطلبات الاجتماعية فقد يضطر للمغادرة من اجل علاج ولده او زيارة مريض له والقيام بعمل خاص يراه ضروري له يصعب عليه تأجيله.

اما المعلمون والمعلمات الذي حضروا الدورات والتي تلقوا فيها الخبرات الجديدة والمتعلقة بكتب ومناهج الصفوف الثلاثة الاول والخامس والتاسع هؤلاء المعلمون والمعلمات كثيرا ما ينقطعون عن التدريس لاسباب كثيرة وخاصة منهم المعلمات وعندها يتم اللجوء الى تغطية تلك الحاجة بمعلمين على حساب التعليم الاضافي ممن لا يملكون تلك الخبرة وبالتالي يضيع الجهد الذي بذل على المعلمة بعد حصولها على اجازة الامومة او المعلم اذ تعرض لمرض حال بينه وبين تأدية واجبه.

لذلك انني اقترح العودة الى نظام البديلات الثابتات والبدلاء الثابتوت بحيث يدرب هؤلاء المعلمون والمعلمات على المناهج الجديدة وعند انقطاع اي معلم اصيل يكون المعلم البديل مدرب لاخذ مكان زميله السابق المدرب مما لا يحدث تغيرا في الاساليب بين المعلمين بحيث يضيع الجهد الذي صرف على الطلاب من معلمهم المدرب.

المعلم:

لقد كان تحسين وضع المعلم ايضا موضع

اهتمام المسؤولين قبل وبعد مؤتمر التطوير التربوي فقد كان المستوى العلمي للمعلم الاولوية في العناية فكانت برامج تأهيل المعلمين من حملة الدراسة الثانوية وتم نقلهم جميعا الى مستوى الدبلوم كما اعدت البرامج لنقل مستوى الدبلوم الى المستوى الجامعي وهو امتياز ذو قيمة فنية كبيرة بالنسبة للمعلم.

اما من الناحية المادية فنذكر اولا ما يتعلق بصندوق الضمان الاجتماعي والذي يعد مفخرة لوزارة التربية ومأثرة كبيرة من مآثرها ونأمل من معالي وزير التربية نائب رئيس الوزراء رفع سقف التعويضات ورفع الرسم الشهري المقتطع لحساب الصندوق اذ ان المبالغ التي تعطى حاليا اصبحت غير كافية في ضوء الاوضاع الاقتصادية التي نعيشها كما انه يجب ان تستفيد الوزارة من المشاريع الخاسرة التي شاركت فيها من قبل صندوق الضمان بحيث يجري دراسة لتحديد المشاريع التي تدر ربحا على الصندوق ثم يكون الاختيار في المشاركة مبنيا على تلك الدراسة.

اما صندوق الاسكان للمعلمين فالامل معقود على دعمه ماديا لتحقيق الهدف الذي من اجله وجد هذا الصندوق تلبية لرغبة جلالة الملك المعظم بتوفير المسكن المريح للمعلم كما يقترح ان يكون الاشتراك في الصندوق الزاميا لجميع العاملين في الوزارة فمن تنطبق عليه الشروط يحصل على القرض ومن لا تنطبق عليه الشروط تبقى له توفير يستلمه في نهاية خدمته او يحسب له توفير يستلمه في نهاية خدمته، وقد كان هناك اقتراح في الوزارة لا يعطي الحق في الحصول الى القرض لصاحب الخدمة الطويلة فقط بل يعطي الفرصة لكافة المعلمين وفق تصنيف للخدمة على ثلاث مستويات معاً لا يحصر الحصول على القرض لمن تجاوزت خدمته العشرين عاما كما هو حاصل الان.

اما من حيث التقاعد والذي اصبح حديث المعلم في هذه الايام خاصة والنية تتجه الى احالة اعداد منهم ومن موظفي الدولة على التقاعد فان قانون التقاعد اصبح غير كاف وان فارق الراتب التقاعدي عن الراتب اثناء الخدمة كبير لذلك فاننا نطالب بزيادة رسم الاشتراك في صندوق التقاعد ورفعه الى ١٠٪ وتعديل معادلة التقاعد لجميع موظفي الدولة الذي يشكل العاملون في وزارة التربية منهم ما يقارب الخمسين بالمئة خاصة وان الكثير من الدول تعطي الراتب التقاعدي مع العلاوات التي كان يتقاضاها الموظف والكثير منهم يزداد راتبه بعد التقاعد عما كان عليه قبله. واذا ما تم تعديل هذا القانون ثم زيادة تعويض صندوق الضمان فان المعلمين خاصة والموظفين بشكل عام سيقبلون على طلب الاحالة على التقاعد بانفسهم ولا يبقى التقاعد سيفا مصلتا على رؤوسهم يسبب لهم القلق والخوف على المستقبل وهذا الاجراء سيفتح المجال امام الاصلاح الاداري الذي تنوي الحكومة تنفيذه.

اما بعثات ابناء العاملين فاننا نشكر معالي وزير التعليم العالي على الخطوة التي اتخذها باعطاء ابناء العاملين خمسين بعثة ونأمل ان لا يبقى هذا الرقم جامدا بل يجري توسيع هذه القاعدة للوصول الى اعطاء جميع ابناء العاملين

بعثات تحقيقا لمكرمة صاحب الجلالة ومساواة لها بمكرمة جلالته لافراد القوات المسلحة. ولا بد من الاشارة الى ان الكتلة ترى ضرورة اعطاء المعلمين الذين يعملون في المناطق النائية حوافز خاصة تشجعهم على العمل في تلك المناطق.

اما الطالب الذي هو محور العملية التربوية والذي من اجله تسخر كافة الامكانيات المادية والمعنوية فانه اصبح بحاجة اكثر الى تقوية العلاقة بينه وبين المدرسة ودراسة اسباب التسرب الذي يزداد عاما بعد عام ولا بد في هذا المجال ايضاً من ايجاد المرافق المدرسية الكافية وتفعيل دورها وتوسيع قاعدة المشاركة من الطلاب فيها. فوجود المكتبات والمختبرات والقاعات الواسعة والملاعب الجيدة اصبحت من الضروريات خاصة وان نسبة التعليم تجاوزت الحدود بالقياس الى كثير من الدول النامية والمتقدمة فلا بد والحالة هذه ان يواكب هذه الزيادة في الكم عناية بالمرافق المدرسية كما لا ننسى دور المجالس المدرسية التي كثيرا ما تكون حبر على الورق دون ان يكون لها دور فعلي في المراقبة والاشراف والتعاون مع المراقبة والمدرسين والمعلمين.

اما موضوع الاكمال والرسوب والذي طلبت الوزارة من الميدان موافاتها بالاراء حوله فهو ما زال توجها للدراسة فقط ولم يتخذ صفة القرار بعد وانه اذا كان هدف الوزارة من ذلك توفير كلفة الطلبة الراسبين التي تقول الاحصائيات ان عددهم بلغ (٣٥) الف طالب وان كلفتهم تساوي (٧) ملايين دينار اذا كان الهدف هو التوفير فهذا التوجه توجه مرفوض لانه لا بد ان يرافق تنفيذه مجموعة من الاجراءات تقلل من نسبة الرسوب بشكل واضح ومن هذه الاجراءات:ـ

١ ـ وضع الخطط العلاجية وبرامج التقوية للطلبة الضعفاء بعد اجراء تشخيص لمستواهم العلمي يكون تحت اشراف مديري المدارس والمشرفين.

٢ ـ زيادة استعمال الوسائل التعليمية تزويد المدارس منها باكبر عدد ممكن والتوسع في انشاء المرافق المدرسية المختلفة وتحسين اساليب التدريس للمعلمين.

٣ ـ ان يكون اجراء منع الرسوب ضمن برنامج شامل للامتحانات المدرسية مرتبطا بالامتحانات العامة حيث يعطي الطالب شهادة في المرحلة الاساسية تقوم على معدل علاماته مثلاً في الصفوف الثامن والتاسع والعاشر ويعطي شهادة للمرحلة الثانوية تقوم على معدل علاماته في الصفين الاول والثاني الثانويين على غرار اعتماد علامات الصفوف الثامن والتاسع والعاشر في التشعيب الى مهني واكاديمي.

٤ ـ تنفيذ هذا البرنامج على عدد من المدارس المنتخبة في مختلف المحافظات والالوية ودراسة مدى نجاحها قبل تعميم الفكرة.

٥ ـ تدريب المعلمين على طرق معالجة الضعف ضمن برامج تدريبية تعد لهذا الغرض.

٦ ـ تعزيز الطلبة المتفوقين دراسيا ورعايتهم رعاية خاصة.

٧ زيادة فعالية الاشراف التربوي



وتقليص عدد المعلمين المطلوب من المشرف متابعتهم.

هذه الاجراءات اذا رافقت التوجه بمنع الرسوب فانه لن تكون هناك مشكلة بل سيكون ذلك ثورة تربوية رائدة ونموذجا متميزا في السياسات التربوية ولا يكون الهدف منه التوفير المادي لما ينفق على الراسبين الذين لا يرجى تحسنهم او تغير مستواهم العلمي.

اخيرا فانني ارجو ان اذكر انه من الضروري توعية الطلاب في مدارسهم لهذا العام بان هذه الاجراءات لن تنفذ وانما هي دراسة لمعرفة ما يمكن تطبيقه منها اذ ان الكثير من الطلاب توهموا خطأ تطبيق تلك الافكار واعتمدوا على الوعود بالنجاح مهما كانت الظروف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

انني بلا شك اثمن جهد جميع الاخوة المحترمين اللذين بذلوا جهدا كبيرا فيما قدموه من خطط في مجال التطوير والتجديد في مناهجنا الدراسية وفي مجالات التربية والتفكير والابداع والتقدم.. وارى حتى يتم في استطاعتنا تنفيذ وتعميم التطوير والتجديد والمناهج التربوية وان ننجح بالانتقال بهذه السياسة التربوية وجعلها قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات المتسارعة، هو ان ترتكز على:

١ - تغيير في الجهاز الاداري، ودعمه بكفاءات عالية من اصحاب الخبرة العملية في كافة المراكز والدوائر والمديريات التابعة لوزارة التربية وفتح المجال امامها (اي وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب).

٢ - العمل على انهاء الحلقة المفقودة، وقنوات الاتصال غير السالكة التي كانت تحرم الوزارة واية خطة للتطوير التربوي بسبب الخلل الاداري الذي ادى الى عدم الاستفادة من خبرات المعلمين وارائهم وتجاربهم الميدانية الهامة، والمشاكل التي يعانون منها، وكيفية الوسائل وأساليبها الافضل للتعامل مع الطلبة..

٣ - اتاحة الفرصة للطلبة لممارسة دورهم في الحياة الديموقراطية والعملية داخل مدارسهم وكلياتهم، حتى يستطيعوا ان يتعاملوا مع المتغيرات في المجتمع، وذلك بوضع برامج لمدارسهم تحتوي على مناهج علمية تظهر همومنا وقضايانا، والنضال من اجلها حتى نستطيع ويستطيع طلبتنا قادة المستقبل وامل وثروة الوطن الحقيقية في مواجهة التحديات، ومواجهة مصاعب العصر الذي نعيش به اذن : ثلاث مرتكزات اساسية بدونها لن تستطيع تنفيذ اية سياسة تربوية وتعليمية وتطوير تربوي ينقلنا ويطور من قدرات بلدنا، كي نستطيع مسايرة سمات العصر عصر التكنلوجيا والعلم وحقوق الانسان وان نتحرك باتجاه حركة التاريخ والتطور وارى انه من الضروري، التركيز على المعلم لاهمية دوره الاساسي في العملية التربوية لانه صورة للامة التي ينتمي اليها.. فاين المعلم في

بلدنا ضمن هذه المعادلة.. وكما تعلمون فان المعلمين في الاردن، اللذين تستهلكهم مطالب الحياة اليومية والمعاناة التراكمية وخوفه المستمر من المستقبل ومنذ عقود، جعلت منه انساناً غير قادر على العطاء النوعي، في ضوء توجهات وزارة التربية في برامج وخطط التطوير والتجديد الذي كانت ترفع شعاراته وتعد البرامج من اجله..

واذا ان المعلمين ما زالوا يعانون غياب تبني تجاربهم وخبرتهم وارائهم، لوجود حلقة مفقودة وقنوات اتصال غير سالكة، بسبب ان الوزارة تعاني كذلك من خلل تنظيمي واداري، وقد يكون.. استفتاء بين المعلمين في الميدان حول اداء الوزارة ومديريات التربية المختلفة، مؤشرا على حقيقة ما وصلت اليه الامور من غياب التطوير الاداري، وغياب دماء شابة جديدة متفهمة لحقائق العصر ومتغيراته السريعة المستمرة ومشاكل مجتمعنا المحلي والمصاعب التي تواجهنا ومن هنا اهمية مطالبتي بوضع الرجل المناسب بالمكان المناسب كشرط اساسي لنجاح هذه الخطة، وانجاح المناهج هذا كله الذي زاد من معاناة المعلمين والطلاب وابقى خطط التطوير التربوي مجرد شعارات في السابق ارى انه من الضروري اطلاق الطاقات الكامنة في المعلمين والطلبة لان ما يقومون به داخل مدارسهم وجامعاتهم هو انعكاس وصورة حية لحقائق الحياة في المجتمع، وارى ضمانة لانجاح التجديد التربوي وتنفيذه هو ايضا باعطاء الطالب المجال، في ان يعبر عن رأيه وواجباته، عبر انتخاب لجنة تنبثق من داخل الطلاب، بشكل حر وديموقراطي للتتحمل هذه اللجان واجباتها ومسؤولياتها في ابراز معانة ومطالب وحقوق وواجبات الطلبة الى ادارة المدرسة او الكلية.. وان تشارك هذه اللجان في المحافظة، على ضبط تنفيذ برامج المدرسة في المجالات العامة العديدة مثل الانضباط والسلوط في داخل المدرسة وخارجها والمساهمة في المجالس المدرسية، حتى يستطيع الطلبة من خلال تجمعاتهم ولجانهم في الاتصال بهموم المجتمع المحلي الذي يعيشون به ويمكنهم من ان يقدموا الخدمات المطلوبة والمفيدة وعكس العملية التربوية على محيطهم ليتعلموا ويعلموا ... ومن خلال هذا الاتصال ستبرز مواهب القيادة، وتحمل روح المسؤولية وتقديس العمل العام والتطوعي، مما يعمق الحس الوطني، والانتماء ويعمق الفهم الديموقراطي.

والذي اريد ان انوه له هو، ان تصبح المدرسة موقعا علميا ووطنيا وموضع جذب وترحيب للطلبة، مما يزيد من الابداع والعطاء وتنمية الشخصية وحب الوطن.. ومن خلال التعامل الديموقراطي مع الطلبة وتأمين حقوق المعلم، سوف تتعمل السياسات التربوية وتتجذر وتصبح حقيقة ومنهج.. ولهذا من الضروري وكشرط اساسي، اعتبار واعتماد المعلم اساسيا في هذه العملية التربوية الموحدة ولان المعلمين هم اكثر الناس قربا وفهما ليعوب عمليات التطوير السابقة.. ولذلك من الضروري اذا اردنا النجاح والانتقال بشكل كبير ونوعي، في مجال التعليم والتربية والانتماء الوطني وتعميق وتعميم الديموقراطية والتطور، هو الاسراع بانشاء نقابة لهم اسوة بكل دولة عربية وغربية، واسوة بكل شعب وامة لها



مكانتها في هذا العالم لان النقابة ستكون وسيلة لصقل المواهب وتجذيرها، وستكون قناة مهمة للاتصال بالمجتمع وادارة الوزارة، وستعكس النقابة من خلال برامجها وتوجاتها واعضائها حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي، وترفع من قيمة مهنة التعليم والمعلم، ليأخذ مكانه الطبيعي في مجتمعنا ويرفع من شأن بلادنا بين الامم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ هشام الشراري.

السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمون

ان المجتمع قادر على تحقيق المصالح والاهداف العليا التي تكفل بقاؤه واستمراره وتقدمه ولا يكون ذلك الا بوجود نظام جيد مدروس للتعليم يعد المواطن اعدادا تربويا ناجحا.

فالتعليم هو الامن التربوي والثقافي ولا يقل اهمية عن الامن الغذائي او الامن المائي او الامن الاقتصادي. . فلا تحقق الامة قدرتها الا من خلال نظام تربوي يحمي كيانها ويحمي نظام القيم المميز لشخصيتها وحمايتها من مظاهر التخلف الثقافي. .

من اجل هذا لابد من وجود استراتيجية تعليمية وثقافية تجعل الانسان يحمل الحصن والقلعة في داخله ويقدر على تجاوز الواقع الى السعي لبناء المستقبل (وهذا لا يتحقق الا باعادة بناء للنظام التعليمي اعتمادا على ما جاء في خطاب جلالة الملك المعظم في المؤتمر الوطني الاول للتطوير التربوي في ٦ ايلول عام (١٩٨٧) والمباديء التي تحكم عملية التطوير التربوي ما اهميتها واتجاهاتها محددا جلالته المرتكزات السياسية التربوية في الاردن وهي:

١ - الحصر على التوازن النوعي بين الموارد والسكان.

٢ - الحرص على التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية والقومية من جهة والانفتاح على الثقافة العالمية من جهة اخرى.

٣ - الحرص على التكيف مع متغيرات العصر وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته.

٤ - الحرص على الايمان بالله والقيم الروحية ومكانة العلم للحياة واحترام العمل بشتى صوره.

معالي الرئيس، ايها الاخوة

انها مرتكزات طموحة للسياسة التربوية لكننا لم نلمس من وزارة التربية والتعليم ومن خلال عملها التغيير المأخوذ في السياسة التربوية بما يتناسب وطموح هذه المرتكزات، فنريد من معالي الوزير التكرم ببيان جهود الوزارة في ترجمة هذه المرتكزات الى افعال.

اما في اطار التطوير التربوي وفي خطة الوزارة للاصلاح التربوي تحدثت عن ستة برامج اجرائية من ضمنها تطوير المناهج وتطوير الكتب المدرسية. . دعني اتساءل لماذا لم تظهر كتب الصف التاسع الجديدة. . ولماذا تظهر الكتب باخطاء كثيرة هي مثار تساؤل لدى المعلمين والطلبة حيث ان الوزارة لم تقم بتوزيع

كتاب العلوم للصف الخامس على الطلبة في الفصل الثاني لكثرة اخطائه.

اننا نتسائل عن لجان التأليف وعن العاملين في المناهج ومدى كفائتهم في عملهم ومدى جديتهم في انجاز هذا العمل؟ كما جاء في خطة الوزارة في برنامج تأهيل وتدريب المعلمين وفعلا قد بدأ هذا البرنامج في صيف هذا العام باعداد المدربين ثم بدأ مع بداية العام بقرار ان يكون التدريب على مدى العام الدراسي يوم الخميس من كل اسبوع. . فلماذا لا يصاحب هذا التدريب استغلال العطلة الصيفية في هذا المضمار.

ان كثيرا من الدول حتى دول العالم الاول تقوم الان بمراجعة نظامها التعليمي ويمكن ان يطلق عليه اسم الثورة التربوية ولا يزال نظامنا التعليمي دون ما نطمح له من تقدم وازدهار.

ان العنصر الاول لقوة الانسان هو العلم فالمدرسة في جوهرها انما هي مصنع للرجال. . فالتعليم هو الذي يحمي المجتمع ويدافع عنه ويقف في وجه الاخطار الخارجية والداخلية وفي مقدمتها التصدي للخطر الصهيوني في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ امتنا.

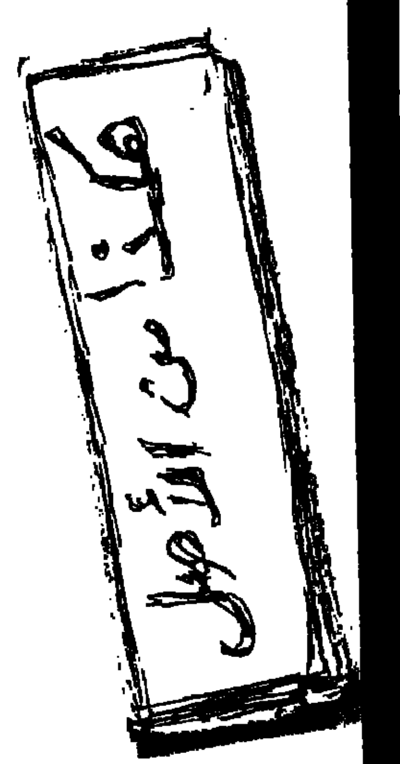
فكل ما ارجوه من الاخوة التربويين ان لا يناقش هذا الموضوع بصورة عابرة بل عليهم مناقشته بصورة شاملة بحيث يركز من خلالها على الكتاب المدرسي والمناهج واساليبها ووضع استراتيجية صحيحة للتعليم.

الاخوة النواب

ان النظام الدولي الجديد قائم الان على صراع الأدارات وحالات السيطرة والاخضاع في عالم فيه كبار وصغار اقوياء وضعاف اغنياء وفقراء. . ومن اين يأتي لشعب القدرة على الصمود في حلبة الصراع دون تجهزه عقليا ومعنويا.

فمن الملاحظ ان الامن القومي هو حماية الدولة شعبا وارضا من اي غزو نتعرض له. . فنلاحظ ما حدث في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاخرى لان وسائل الدفاع العسكري مهما بلغت من قوة لن تحقق فعاليتها الا اذا تحقق لهذا المجتمع القوة بكل معانيه والتماسك بكل جوانبه العلمية والاقتصادية. .

فالمطلوب هو دعم تطوير الخدمات الثقافية وحسن توزيعها على المستوى القومي لتحقيق الاستخدام الامثل لكافة الامكانيات وتشجيع الابداع الفكري والغني في مختلف مجالات العمل الثقافي وذلك بزيادة العناية بجمع وتحقيق ونشر التراث وتكثيف النوعية بالقيم الدينية والانسانية والاخلاقية في مواجهة مستحدثات العصر خاصة للبراعم والشباب على امتداد رقعة الوطن للقضاء على ظاهرة الامية واعتبارها هدفا قوميا واساسا للتنمية الثقافية واعادة بناء شخصية الانسان الاردني واطلاق قدراته في خدمة اهداف التنمية الشاملة بالاضافة للتخطيط لنشر الثقافة العلمية بالتعاون والتنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن التعليم والثقافة والشباب في جميع فروع العلم والمعرفة والتي تحسس معالي وزير التعليم العالي مشكوراً بزيادة عدد بعثاتها وتشجيع الابتكار وتطبيق



البحث العلمي في مراكز الانتاج المختلفة والوضع الثقافي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على السياسة العامة للتنمية الثقافية والخطوات التي تقوم بها المؤسسات والاجهزة المعنية بتعميق الوعي بالقيم الحضارية في مواجهة تلك المتغيرات بمختلف ابعادها السياسية والاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمته وبركاته

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات: شكراً معالي الرئيس، مع موافقتي الكاملة على ما جاء في كلمة الكتلة الوطنية الا انني اود ان ابين بعض الملاحظات.

قبل ان ابدأ ملاحظاتي ارجو ان ابين مدى ضعف طلابنا في اللغة العربية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد بلغ عدد المعلمين الجميع مراحل وانواع التعليم عام ١٩٩٠ حوالي (٤٣٫٥٠٠) معلم و معلمة وتقدر وزارة التربية والتعليم انه في عام (٢٠٠٠) فان حاجتها لن تزيد عن (٤٦٠٠٠) اي بزيادة (٣٥٠٠) معلم ومعلمة فقط.

ويلاحظ ان نسبة النمو في اعداد المعلمات اعلى منها بين المعلمين كما ان نسبة النمو في الاعداد للتعليم المهني اعلى منها للتعليم العام وذلك لان وزارة التعليم ستراعي خطط طموحة تستحق منا كل الشكر والتقدير من حيث انها ستسعى لرفع نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني الى (٥٠٪) من مجمل طلبة التعليم الثانوي عام (٢٠٠٠).

وفي ضوء هذه الارقام وبناء على خطة الوزارة الطموحة فانني امل ليتحقق التجاح لهذه الخطة ان يتم ما يلي:

١ - تقليص حجم القبول في المهن التعليمية في كليات المجتمع الحكومية والخاصة تمهيدا لالغاء مثل هذه البرامج حيث ان هناك فائض كبير من خريجي المهن التعليمية في كليات المجتمع من سنوات سابقة يجب التركيز على تأهيل هؤلاء ليتمكنوا من تقديم خدماتهم كمعلمين.

٢ - وضع نظام حوافز متطور للمعلمين العاملين تكافيء المتميزين منهم وتغري الجيدين بالعمل في المناطق النائية.

٣ - السعي من اجل ازالة ما شاب التعليم المهني في سمعته نتيجة قبول ذوي المعدلات المتدنية وكأن في الامر عقوبة.

٤ - ضرورة قيام الجامعات بالتجاوب مع حاجات النظام التعليمي في النواحي الكمية والنوعية والتركيز على البعد التطبيقي والعلمي في اعداد المعلمين وخاصة اساليب التدريس.

ونتوجه برجاء الى معالي نائب الرئيس وزير التربية والتعليم بان يوجه عنايته للمناطق النائية وانصافها باعداد جيدة متميزة في المعلمين والمعلمات لرفع سوية اداء مدارس المناطق وشكراً معالي الرئيس.



معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

فقد قرأت الدراسة التي قدمها معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم الاستاذ ذوقان الهنداوي، الى مجلسنا الكريم حول السياسة التربوية والتطلعات المستقبلة حول هذا الموضوع، ولا شك انها تشتمل على دراسة مسهبة وكلام جميل، واذا تم تطبيق ما فيها، فاننا مقبلون على مرحلة طيبة لمستقبل ابنائنا في المدارس والجامعات والمجتمع.

وفي الوقت الذي اتقدم فيه من الاسرة التربوية جميعها بالتقدير لما يبذلونه من جهود لتعليم ابنائنا وجيل المستقبل، فانني اتمنى عليهم وعلى الوزارة العمل حثيثا على رفع مستوى الاداء ومسيرة الاجيال لان في ذلك بناء الاردن وازدهاره والحفاظ عليه، وارى اننا بحاجة الى تطوير المناهج التربوية فيما يخص اللغة العربية والتربية الدينية، وتاريخ الاردن كما ارى ان هناك حاجة لحل مشكلات المعلمين من ذكور واناث الذين يخدمون في مناطق نائية عن اهليهم واسرهم بما يؤثر على نفسياتهم، وعلى مستوى ادائهم وبالتالي على مستوى ابنائنا الدراسي، انهم بحاجة الى وضع اسس ميسرة للنقل في مثل هذه الحالات لكي تحقق مصلحة ابنائنا ومصلحتهم وفي ذلك تتحقق مصلحة الوطن اما فيما يخص التعليم العالي باعتباره جزءا من العملية التربوية، فانني اجد نفسي ملزما بتقديم الشكر والتقدير الى معالي الاستاذ د. عوض خليفات، على الانصاف والشمولية التي اتسمت بها قوائم البعثات التي صدرت لهذا العام لانها غطت مجال المنافسة الحرة، والحالات الانسانية، والقرية والبادية والمدينة بشكل عادل ومدروس.

كما انني اتطلع الى اليوم الذي ارى فيه قبول طلبة الدراسات العاليا على نفس الاسس التي يتم فيها قبول الطلاب بالجامعة بعد انهاءمرحلتهم الثانوية، وذلك بحيث يستفيد ابناء المكرمة الملكية، وابناء مختلف المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية، اما الجامعات الاهلية فارى ان كثرتها ونوعيتها الحالية يعمل على تدني مستواها ويؤثر على سمعة المؤهلات الجامعية الاردنية في الداخل والخارج وانها بواقعها الحالي لا تختلف في رأينا عن مدارس ثانوية ولكنها مدارس تجارية ليس الا..

كما ان مصلحة السياسة التربوية والوطن تتطلب ان يتم تقييم اداء الهيئة التدريسية في المدارس والجامعات بشكل علمي واثابة المحسن، ومعاقبة المسيء، شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وعليكم السلام، استاذ ابراهيم الغبابشة مش موجود، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس، الاخوة المحترمون، لست راغبا في الحديث المستفيض، لايماني بالعبث والاجدوى من كل المناقشات التي تتم تحت هذه القبة، واخص بالذكر ما تمت مناقشته في هذه الدورة. لكنني ارغب في لفت انتباه اخواني، اعضاء المجلس، وارغب في لفت انتباه الحكومة، الى قضية ازلية

تتلخص في التفاوت القائم في الفرص التعليمية وفي الخدمات التعليمية بين ابناء عمان وابناء المحافظات الاخرى، وبين ابناء شرق عمان وابناء غربها.. هناك طلبة يأكلون جبنة كرافت وكورن فليكس ويشربون الحليب الطازج، ويتدثرون بالفراء وينتعلون جلوداً نادرة، ويحضر لهم اباؤهم المعلمين الى المنازل، ويزودونهم بالاجهزة الحديثة،.. وهناك طلبة يغمسون الخبز بالشاي ويلبسون القمصان على اللحم في عز الشتاء، ومنهم من يضع قدميه في شبشب، وهذا منظر رأيته بعيني في عز البرد والثلج.. ثم يجلسون في غرف باردة مثل ثلاجات الموق و حفظ الموق، بغية انتهال العلم.

هناك مدارس خاصة مزودة بكل وسائل التعليم والتثقيف ومزودة بمعلمين مؤهلين وخبراء وهناك مدارس يشعر المرء حين يراها انها ايلة للسقوط وانها مجرد خرابات تشبه اطلال قفا نبك..

اود ان الفت الانتباه الى هذا التفاوت، على معرفة وثيقة مني، بانها انعكاس للتركيبة الاجتماعية والتركيبة الاقتصادية القائمة.. وعلى معرفة مني بان وزارة التربية لن تستطيع ان تغير شيئا مما هو موجود لكنني رغبت في تسجيل الوصف لواقعنا التعليمي والاجتماعي، ورغبت في دعوة الحكومة الى اخذ ذلك كله بعين الاهتمام والاعتبار في كل الاجراءات والقرارات، وفي كل حالات التعين والترفيع والنجاح والرسوب والاكمال وما الى ذلك من حالات..

واختتم كلامي بالقول ان حرصي على سلامة بلدنا وامنه الاجتماعي واستقراره وازدهاره يدعوني الى قول الحقيقة كما اراها.. وشكراً لاصغائكم.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، وبهذا نكون قد انهينا كلمات الاخوة النواب بشأن السياسة التربوية. ان كان معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية انهينا الكلامات الان تعليق معالي وزير التربية والتعليم، نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

لابد لي اولا من ان اشكر جميع الاخوة النواب المحترمين الذين تناولوا باهتمام بالغ وعطاء بناء مشكور بيان الحكومة الخاص بالسياسة التربوية، المطروح على مجلسكم الكريم بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٢..

ويمكن بشكل عام تلخيص مواقف النواب المحترمين تجاه هذه السياسة بتأييدها وقبولها قبولا مقرونا بكثير من التساؤولا والاستفسارات والتوصيات الطروحات وهو امر يسعد الحكومة رئيسا واعضاءا ويقوي عزمها على تنفيذ هذه السياسة بنجاعة واصرار.. ولو امعنا النظر بالتساؤلات الكثيرة والاستفسارات العديدة والتوصيات المفيدة والطروحات المتعمقة التي تقدم بها النواب المحترمون لوجدناها جميعها تنصب على الاجراءات التنفيذية الواجب اتباعها لترجمة السياسة التربوية التي تحدث بيان

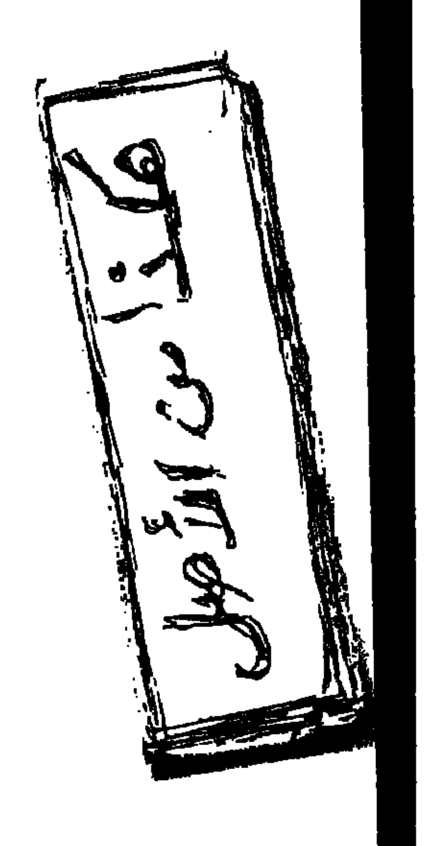
الحكومة عن مكوناتها: فلسفة وهدفاً وسياسة ومجالا ووسيلة، وذلك لان البيان لم يتحدث عن البرنامج التنفيذي الذي تساءل عنه الاخوة النواب في جميع مجالات السياسة التربوية وعناصرها لا خفضا في اهمية هذا البرنامج ومكانته، ولا انقاصا من وزنه وقيمته بل لان الاجراءات التنفيذية التي استفسر عنها النواب المحترمون الموضوعة من الوزارة، والمعتمدة لديها لتنفيذ كل مجال من مجالات السياسة التربوية هي طويلة ومفصلة اولا بحيث يضيق المقام عن سردها ضمن بيان السياسة التربوية، كما انها عرضة للتغير زيادة او نقصانا وفقا للاحتياجات المتطورة المتغيرة باستمرار من جهة ووفقا بالامكانات المادية والبشرية المتوفرة من جهة اخرى..

واذا كان الاخوة النواب المحترمون قد تناولوا وتساءلوا عن الاجراءات التنفيذية لعدد كبير من عناصر السياسة التربوية فانني استميحكم عذرا ايها الاخوة في اختيار عدد قليل من هذه العناصر ركز عليها الاخوة النواب في احاديثهم تركيزا خاصا وكانت القاسم المشترك الاعظم بينهم جميعا وهي:

اولا: المعلمون، وتحسين اوضاعهم وتحسين مكانتهم وتدعيم ادوارهم باعتبار ان المعلم هو اهم عناصر العملية التربوية.. وحديث الاخوة النواب عن هذا الموضوع هو توجه صائب وسليم وغاية في المنطق والانصاف.. وهو يمثل مرتكزاً رئيسيا من مرتكزات خطة التطوير التربوي تبنته عن اقتناع به، وايمان بدور المعلم في كافة الطروحات التطويرية التربوية فالمعلم هو الذي يمثل المساحة الاكبر والاكثر حساسية واهمية في الخارطة التربوية.. وعليه تقع مهمة استيعاب وتمثل وتجسيد وترجمة برامج التقدم التربوي بكافة مجالاته وعناصره، بوعي «ناضج مسؤول، وجهد ايثاري مخلص امين بحيث يكاد لوحده يحسم العملية التربوية: نجاحا وابداعا او فشلا واخفاقا.. ومن اجل هذا فقد سعت الوزارة جاهدة، وبتأييد ودعم قويين من القيادة السياسية العليا: نظاما وحكومة، الى توفير الحوافز المادية والمعنوية التي تهدف الى تحقيق رضى وقبول وحماس من المعلم لمهنته السامية.. ففي مجال تحسين المستوى المعاشي، فقد تحقق للمعلم ما يلي

١ - يتميز المعلم عن كافة موظفي الدولة باستثناء الاطباء والمهندسي بتقاضي علاوة ١٠٪ من راتبه لقاء قيامه بالتعليم اضافة الى العلاوات الاخرى التي يتقاضاها مثل بقية موظفي الدولة كعلاوة الدرجة والفئة الى غير ذلك ولعل الاردن هو من البلدان القليلة جدا في العالم التي تميز معلمها بعلاوة اضافية متميزة بصرف النظر عن حجمها.. وقد اوصيتم في كلماتكم ان ترتفع نسبة هذه العلاوة لتصبح علاوة مهنة كباقي المهن والحكومة اذ تشارككم ايها الاخوة النواب واذ تؤيدكم تجعل التعليم مهنة ترجو ان تمكنها ظروفها اعادة في يوم من الايام لمواجهة استحقاقات هذه المهنة.

٢ - يتقاضى جميع مديري المدارس وعددهم



(٢٥٧٩) مديرا علاوة عمل اضافية تبلغ ٢٠٪ من الراتب الاساسي تعبيرا عن الدور القيادي الهام المنوط بهؤلاء القادة التربويين.

٣ - يتقاضى جميع المعلمين العاملين في القرى الصعبة النائية وعددهم اكثر من (٨٠٠) معلم علاوة صعوبة موقع تتراوح ما بين ١٠٪ الى ٢٠٪ من الراتب.

٤ - يتقاضى المشرفون التربويون والمرشدون وامناء المكتبات ومديروا التربية وشرائح فنية وادارية كثيرة في سلك التربية علاوة صعوبة عمل تبلغ ٢٠٪ من الراتب الاساسي.

وقد بلغ عدد ارقام هذه الشرائح حوالي (٥٧٩٣) عاملا في سلك التربية والتعليم.

٥ - خصصت (٥٪) من المقاعد في الجامعات الاردنية بموجب مكرمة ملكية سامية لابناء المعلمين استفاد منها في العام الدراسي الحالي (٥١٠) طلاب من ابناء المعلمين.

٦ - خصصت وزارة التعليم العالي مشكروة (٥٠) بعثة دراسية لابناء المعلمين المقبولين في الجامعات الاردنية.

٧ - اسس منذ عشر سنوات صندوق للضمان الاجتماعي خاص بالعاملين في التربية والتعليم بلغت قيمة مدفوعاته حتى تاريخه حوالي (١٠) ملايين دينار دفعت الى (١٨١٠٠) مستفيد من المعلمين.

٨ - كما اسس منذ عشر سنوات ايضا صندوق اسكان خاص بالعاملين في التربية يمنح قروضا اسكانية طويلة الامد ودون فوائد بلغت حتى تاريخ ما يقارب (١٠) ملايين دينار ايضا بمعدل مليون دينار سنويا.

٩ - يستفيد عدد كبير من المعلمين سنويا من فرص الاعارة للعمل في خارج المملكة حيث بلغ عدد المعارين خلال السنوات الخمس الاخيرة (٢١٤٨) معلما ومعلمة رغم اغلاق ابواب دول الخليج خلال العامين الاخيرين في وجه هذه الاعارات.

هذا في مجال المستوى المعاشي.. اما في مجال النمو المهني للمعلم فقد تحقق بابتداء خطة التطوير التربوي ما يلي:

١ - برمجة تأهيل جميع المعلمين حملة دبلوم كليات المجتمع وعددهم حوالي (٢٢٠٠٠) معلم ومعلمة كي يحصلوا على الدرجة الجامعية الاولى على نفقة الحكومة.. وقد تم حتى الان التحاق (٤١١٧) من هؤلاء المعلمين في مختلف مناطق المملكة بالبرنامج المذكور في مختلف الجامعات الاردنية.. وسيتضاعف عدد هؤلاء عند استكمال انشاء كليات العلوم التربوية في اليرموك ومؤتة والجامعة الاردنية خلال العامين القادمين وفقا لخطة التطوير التربوي.

٢ - برمجة تأهيل جميع حملة الدرجة الجامعية الاولى وعددهم (١٠٫٠٠٠) معلم ومعلمة ليحصلوا على دبلوم التربية من الجامعات الاردنية على نفقة الحكومة ايضا حيث تم حتى الان التحاق (١٧٧٣) معلم

ومعلمة بالبرنامج المذكور وسيتضاعف سنويا ايضا عند استكمال كليات العلوم التربوية.

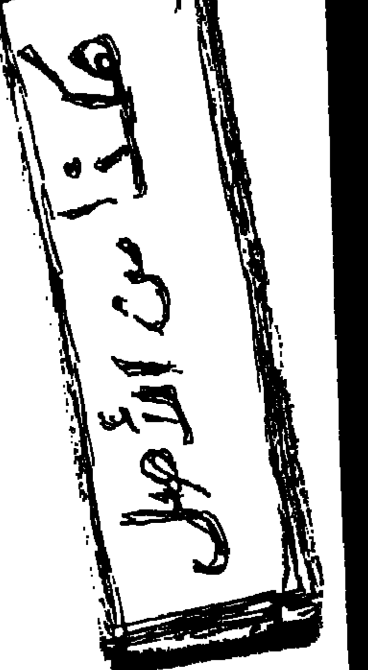
٣ - تأهيل جميع القادة التربويين للحصول على الماجستير من الجامعات الاردنية حيث تم التحاق (٢٤٠) من مجموع (٦٠٠) من هؤلاء القياديين التربويين.

٤ - برمجة تطوير مهارات مديري المدارس والمعلمين وانماء معارفهم وتعزيز الاتجاهات التربوية السليمة لديهم عن طريق برنامج تأهيلي خاص التحق به حتى الان منذ بداية خطة التطوير التربوي (١٤٥٣٢) معلما ومعلمة و (٧٤٢) مديرا ومديرة و (٥٥٠) مشرفا تربويا ومشرفة.

حضرات الاخوة النواب المحترمين

ان تعزيز دور المعلم وتنميته مهنيا ومعاشيا سيبقى الشغل الشاغل للحكومة وللوزارة بشكل جاد ومتواصل وبكافة الوسائل والبدائل.. وهنا لابد من الاشارة الى موضوع انشاء نقابة المعلمين والذي تحدث عنه عدد كبير من النواب المحترمين.. تذكرون ايها الاخوة ان ثمة قرارا صدر عن مجلسكم الكريم يوصي الحكومة بسن تشريع بتأسيس هذه النقابة، الامر الذي ستنظر به الحكومة في الدورة اللاحقة وفقا لاحكام الدستور وبهذه المناسبة فقد اثار عدد من النواب المحترمين تطوير الادارة التربوية مركزيا ومحليا بحيث يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب باعتباراً ان الادارة السليمة هي الاداة السليمة لدفع كل عمليات التطور والتقدم وتعلمون ان الحكومة وسيادة رئيسها قد اصدر توجهات شمولية فيما يتعلق بالتطوير الاداري في كل مرافق الدولة ومنها وزارة التربية والتعليم الامر الذي ستعمل به الوزارة بجد وفعالية وفق مداخلاتكم وملاحظاتكم وفق الاسس الادارية السليمة، اما الامر الثاني الذي اثرتموه ايها الاخوة النواب المحترمين فهو الابنية المدرسية باعتبار انها ومرافقها وتسهيلاتها تشكل عنصرا هاما من عناصر ادخالات النظام التربوي.

لقد برمجت خطة التطوير التربوي مشكلة الابنية المدرسية بحيث يتم خلال سنوات الخطة الاستغناء عن الابنية المدرسية المستأجرة وهي غير مناسب بطبيعتها، والتخلص من نظام الفترتين لعدم ملاءمته تربويا، ومواجهة استيعاب الزيادة السنوية في اعداد الطلبة والتي وصلت هذا العام حوالي (٣٠٫٠٠٠) طالب وطالبة، كل ذلك في اطار اقامة ابنية مدرسية كاملة متكاملة تتميز عن سابقاتها بانها تحتوي على كل المرافق والتسهيلات التربوية من مكتبات ومختبرات ومشاغل مهنية وتقنيات تعليمية وقاعات عرض وساحات وملاعب الى غير ذلك.. وقد بوشر ضمن هذا المنظور العمل على تنفيذ (٦٨٩) مدرسة اساسية وثانوية موزعة على جميع محافظات المملكة قاصيها ودانيها وشرقيها وغربيها وعلى جميع الويتها، كما بوشر بتزويد حوالي (٦٠٠) مدرسة من المدارس القائمة بكافة المرافي والتسهيلات التربوية التي اشير لها انفا كما قامت الوزارة بطرح عطاءات لاضافة ١٦٢٣



غرفة صفية ومكتبة ومختبر ومشغل مهني ينتهي تنفيذها بنهاية العام الحالي ١٩٩٢ اما المتغيرات الطارئة التي حصلت في مثل هذا الموضوع فهو قدوم (٧٥) الف طالب وطالبة كما تعلمون من ابنائنا العائدين من منطقة الخليج والذين يحتاجون الى (١٥٠) بناء مدرسي على الاقل.

حضرات الاخوة المحترمون

اما الموضوع الثالث الذي اثار قلق بعض النواب المحترمين فهو موضوع الرسوب والاكمال حيث تحدثوا في هذا المجال عن تعليمات للرسوم والاكمال لا وجود لها، ولم تصدر عن وزارة التربية والتعليم لاعتمادها.. وبنى السادة النواب حديثهم، كما فعل بعض الكتاب المحترمين على اخبار كانت تنقصها الدقة..! ان تعليمات الرسوب والاكمال القائمة هي تعليمات معمول بها منذ عدة سنوات ولم يطرأ عليها تغير، وصدر تعميم لاعتمادها للعام الدراسي الحالي ١٩٩٢/١٩٩١ بموجب كتاب وزير التربية والتعليم المؤرخ في ١٩٩١/٧/٣٠، اما التعليمات التي تحدث عنها الاخوة النواب والتي اثارت الانتقاد فهي :- ورقة عمل ارسلت بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ ومعنونة باسم ورقة عمل الى مديري التربية والتعليم من اجل دراستها وتزويد لجنة التربية والتعليم المركزية في الوزارة بالرأي حول هذا التعليمات.. ونحن نعترف بان التعميم الذي صدر بشأن دراسة ورقة العمل هذه صيغ وكانه يوصي بارقراها وباعتمادها، الامر الذي ستعيد الوزارة النظر به وستضع حدا للبلبلة التي اثارها.

حضرات الاخوة المحترمون

لا مجال للتهاون في ترجمة الفلسفة والسياسة والاهداف التي رسمها قانون التربية والتعليم ترجمة معتبرة وملتزمة.. ولما كان القانون ينص على التمسك بعروبة فلسطين، وانما اقتبس وان القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الاردني، وان العدوان الصهيوني على فلسطين هو تحد سياسي وعسكري وحضاري للامة العربية بعامة وللاردن بخاصة، انتهى الاقتباس من القانون، لما كانت نصوص قانون التربية والتعليم هي كذلك، مشتقة من ثوابت الاردن وفلسفته، فانه لامجال لترجمة هذه النصوص الى ما يخالفها في الكتب والمناهج المدرسية كما تخوف بعضكم ولهذا فان ما اشار اليه بعض الاخوة من خشية التطبيع مع العدو في الكتب المدرسية دون تحرير الارض ونيل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطين بما فيها حق تقرير واقامة دولته على ارض وطنه فهو امر غير وارد لا من قريب ولا من بعيد.. وقد باشرت الوزارة منذ عام ولاول مرة بتدريس الثقافة العسكرية والتربية الوطنية لجميع طلاب وطالبات المرحلة الثانوية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اذا كانت ملاحظاتي قد انصبت على عدد محدود من عناصر السياسة التربوية والتي اجمع عليها النواب المحترمون كقواسم مشتركة بينهم جميعا من جهه وبين الحكومة وبينهم من جهة اخرى، فان ذلك لا يعني باي حال ان تمر جميع الملاحظات الاخرى للنواب المحترمين دون ان تكون موضع دراسة واحترام.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعلكيم السلام ورحمة الله وبركاته.

شكرا معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي، اخواني في جلسة يوم الاربعاء الماضي بدرت بعض الكلمات غير اللائقة بحق معالي وزير الاعلام من الاستاذ احمد عويدي، استاذ احمد عويدي طلب ان يتحدث في هذا الموضوع، استاذ احمد عويدي تفضل.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس،

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء.

ارجو ان اتقدم من مجلس النواب الكريم باعتذاري الشديد عما بدر مني في جلسة المجلس يوم الاربعاء ١٩٩٢/٣/٢٥ كما وانني اكراماً لخاطر سيادة رئيس الوزراء والزملاء السادة النواب، والسادة الوزراء المحترمين، اقول اكراما لخاطرهم جميعا اعتذر لمعالي وزير الاعلام الاستاذ محمود الشريف عن الاتهامات التي وجهتها اليه في تلك الجلسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم واؤكد حقيقة ان بعد نهاية تلك الجلسة وفي يوم الخميس التالي للاربعاء اجتمع مقرروا ورؤساء اللجان الدائمة والمؤقتة ومندوبي الكتل النيابية وتدارسوا الامر وعبروا جميعا بعدم قبولهم بهذا الذي حصل وقالوا ان هذا لا يمثل رأي المجلس وشكرا للاستاذ احمد عويدي على اعتذاره مما بدر منه ونأمل ان يكون هذا النهج هو نهجنا في المستقبل العودة عن الخطأ وهو فضيلة من يعود عن الخطأ هو فضيلة بحد ذاته وان لا يتكرر ذلك مستقبلا ولا نقبل ان يكون في سجلاتنا ما يبعدنا عن حقيقتنا وقد شطبت كل الكلمات النابية في تلك الجلسة ولانحتفظ بها في سجلاتنا وشكراً لكم جميعاً.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، شكراً جزيلاً للاخوة الذين توسطوا في هذا الامر ابقاء الخير وشكراً جزيلا وعميقا للاخوة اعضاء مجلس النواب الذين اتصلوا بي حول هذا الموضوع واعتبر ما سمعته من معالي رئيس المجلس ومن النائب احمد العبادي كافيا لغسل ما في الصدور ومن جانبي اعتبر الموضوع منتهيا ونسأل الله سبحانه وتعالي ان يصلح نفوسنا وان يجمعنا دائما على الخير، فالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كلاهما يتعاونان في خدمة هذا الوطن ونأمل ان يكون شعارنا دائما ان نختلف دون ان نقع في ما ترضاه تقاليدنا او اخلاقنا بشكل عام، شكراً جزيلاً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٠ ـ ما يجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: لاشيء، البند

غرفة صفية ومكتبة ومختبر ومشغل مهني ينتهي تنفيذها بنهاية العام الحالي ١٩٩٢ اما المتغيرات الطارئة التي حصلت في مثل هذا الموضوع فهو قدوم (٧٥) الف طالب وطالبة كما تعلمون من ابنائنا العائدين من منطقة الخليج والذين يحتاجون الى (١٥٠) بناء مدرسي على الاقل.

حضرات الاخوة المحترمون

اما الموضوع الثالث الذي اثار قلق بعض النواب المحترمين فهو موضوع الرسوب والاكمال حيث تحدثوا في هذا المجال عن تعليمات للرسوم والاكمال لا وجود لها، ولم تصدر عن وزارة التربية والتعليم لاعتمادها.. وبنى السادة النواب حديثهم، كما فعل بعض الكتاب المحترمين على اخبار كانت تنقصها الدقة..! ان تعليمات الرسوب والاكمال القائمة هي تعليمات معمول بها منذ عدة سنوات ولم يطرأ عليها تغيير، وصدر تعميم لاعتمادها للعام الدراسي الحالي ١٩٩١/١٩٩٢ بموجب كتاب وزير التربية والتعليم المؤرخ في ٣٠/٧/١٩٩١، اما التعليمات التي تحدث عنها الاخوة النواب والتي اثارت الانتقاد فهي:- ورقة عمل ارسلت بتاريخ ٢٦/١/١٩٩٢ ومعنونة باسم ورقة عمل الى مديري التربية والتعليم من اجل دراستها وتزويد لجنة التربية والتعليم المركزية في الوزارة بالرأي حول هذا التعليمات.. ونحن نعترف بأن التعميم الذي صدر بشأن دراسة ورقة العمل هذه صيغ وكانه يوصي بارقراها وباعتمادها، الامر الذي ستعيد الوزارة النظر به وستضع حدا للبلبلة التي اثارها.

حضرات الاخوة المحترمون

لا مجال للتهاون في ترجمة الفلسفة والسياسة والاهداف التي رسمها قانون التربية والتعليم ترجمة معتبرة وملتزمة.. ولما كان القانون ينص على التمسك بعروبة فلسطين، وانا اقتبس وان القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الاردني، وان العدوان الصهيوني على فلسطين هو تحد سياسي وعسكري وحضاري للامة العربية بعامة وللاردن بخاصة، انتهى الاقتباس من القانون، لما كانت نصوص قانون التربية والتعليم هي كذلك، مشتقة من ثوابت الاردن وفلسفته، فانه لامجال لترجمة هذه النصوص الى ما يخالفها في الكتب والمناهج المدرسية كما تخوف بعضكم ولهذا فان ما اشار اليه بعض الاخوة من خشية التطبيع مع العدو في الكتب المدرسية دون تحرير الارض ونيل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطين بما فيها حق تقرير واقامة دولته على ارض وطنه فهو امر غير وارد لا من قريب ولا من بعيد.. وقد باشرت الوزارة منذ عام ولاول مرة بتدريس الثقافة العسكرية والتربية الوطنية لجميع طلاب وطالبات المرحلة الثانوية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اذا كانت ملاحظاتي قد انصبت على عدد محدود من عناصر السياسة التربوية والتي اجمع عليها النواب المحترمون كقواسم مشتركة بينهم

جميعا من جهة وبين الحكومة وبينهم من جهة اخرى، فان ذلك لا يعني باي حال ان تمر جميع الملاحظات الاخرى للنواب المحترمين دون ان تكون موضع دراسة واحترام.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعلكيم السلام ورحمة الله وبركاته.

شكرا معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي، اخواني في جلسة يوم الاربعاء الماضي بدرت بعض الكلمات غير اللائقة بحق معالي وزير الاعلام من الاستاذ احمد عويدي، استاذ احمد عويدي طلب ان يتحدث في هذا الموضوع، استاذ احمد عويدي تفضل.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس،

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء.

ارجو ان اتقدم من مجلس النواب الكريم باعتذاري الشديد عما بدر مني في جلسة المجلس يوم الاربعاء ٢٥/٣/١٩٩٢ كما وانني اكراماً لخاطر سيادة رئيس الوزراء والزملاء السادة النواب، والسادة الوزراء المحترمين، اقول اكراما لخاطرهم جميعا اعتذر لمعالي وزير الاعلام الاستاذ محمود الشريف عن الاتهامات التي وجهتها اليه في تلك الجلسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم واؤكد حقيقة ان بعد نهاية تلك الجلسة وفي يوم الخميس التالي للاربعاء اجتمع مقرروا ورؤساء اللجان الدائمة والمؤقتة ومندوبي الكتل النيابية وتدارسوا الامر وعبروا جميعا بعدم قبولهم بهذا الذي حصل وقالوا ان هذا لا يمثل رأي المجلس وشكرا للاستاذ احمد عويدي على اعتذاره مما بدر منه ونأمل ان يكون هذا النهج هو نهجنا في المستقبل العودة عن الخطأ وهو فضيلة من يعود عن الخطأ هو فضيلة بحد ذاته وان لا يتكرر ذلك مستقبلا ولا نقبل ان يكون في سجلاتنا ما يبعدنا عن حقيقتنا وقد شطبت كل الكلمات النابية في تلك الجلسة ولاتحتفظ بها في سجلاتنا وشكراً لكم جميعاً.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، شكراً جزيلاً للاخوة الذين توسطوا في هذا الامر ابقاء الخير وشكراً جزيلا وعميقا للاخوة اعضاء مجلس النواب الذين اتصلوا بي حول هذا الموضوع واعتبر ما سمعته من معالي رئيس المجلس ومن النائب احمد العبادي كافيا لغسل ما في الصدور ومن جانبي اعتبر الموضوع منتهيا ونسأل الله سبحانه وتعالي ان يصلح نفوسنا وان يجمعنا دائما على الخير، فالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كلاهما يتعاونان في خدمة هذا الوطن ونأمل ان يكون شعارنا دائما ان نختلف دون ان نقع في ما ترضاه تقاليدنا او اخلاقنا بشكل عام، شكراً جزيلاً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٠ ـ ما يجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: لاشيء، البند

